الخطة الاستراتيجية

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

The Palestinian Working Women Society for Development

PWWSD

الخطة الاستراتيجية
2021 – 2026

آب 2021

المحتويات:

المقدمة والخلفية.....

هويتنا.....

تاريخ جمعية المرأة العاملة .....

البيئة السائدة والاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية.....

1.السياق العام .....

2.تحليل SWOT لجمعية المرأة العاملة .....

البيئة الداخلية لجمعية المرأة العاملة.....

البيئة الخارجية لجمعية المرأة العاملة.....

3.توجهاتنا الاستراتيجية.....

افاقنا المستقبلية .....

قيم جمعية المرأة العاملة .....

رؤية جمعية المرأة العاملة .....

رسالة جمعية المرأة العاملة .....

نظرية التغيير.....

الهدف العام والاهداف الاستراتيجية بعيدة المدى**.....**

الإطار التنفيذي .....

اليات التنفيذ..... ....

الهيكلية التنظيمية.....

مسؤوليات ومهام البرامج.....

الإطار المنطقي والخطة التنفيذية.....

إطار عملية إدارة المخاطر.....

المتابعة والتقييم.....

المتابعة والتقييم وتحديث الخطة الاستراتيجية.....

الملحقات.....

ملحق1: الإطار المنطقي.....

ملحق 2: المتابعة والتقييم.....

ملحق 3: الخطة التنفيذية لعام 2021.....

قائمة الجداول والأرقام:

الجدول 1: نبذة تاريخية عن جمعية المرأة العاملة حيث تستعرض في هذا الحقل الاحداث الرئيسية والمعالم التي مرت بها جمعية المرأة العاملة خلال تشكلها.

الجدول 2: توزيع نسب السكان الفلسطينيين والفلسطينيات من حيث الجنس.

الجدول 3: تحليل سوات- البيئة الداخلية لجمعية المرأة العاملة: نقاط القوة والضعف.

الجدول 4: البيئة الخارجية لجمعية المرأة العاملة: الفرص والتهديدات.

الجدول 5: إطار عملية إدارة المخاطر.

الجدول 6: الإطار المنطقي للبرنامج الإداري.

الجدول 7: الإطار المنطقي لبرنامج العلاقات العامة والاعلام.

الجدول 8: الإطار المنطقي لبرنامج التخطيط والتنمية.

الجدول 9: الإطار المنطقي لبرنامج مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

الجدول 10: الإطار المنطقي لبرنامج التمكين الاقتصادي للنساء.

الجدول 11: الإطار المنطقي لبرنامج للمشاركة السياسية للنساء واجندة مؤتمر المرأة والسلام والامن.

الجدول 12: الإطار المنطقي للمتابعة والتقييم- البرنامج الإداري.

الجدول 13: الإطار المنطقي للمتابعة والتقييم-برنامج العلاقات العامة والاعلام.

الجدول 14: الإطار المنطقي للمتابعة والتقييم-برنامج التخطيط والتنمية.

الجدول 15: الإطار المنطقي للمتابعة والتقييم- برنامج مكافحة العنف المبنى على النوع الاجتماعي.

الجدول 16: الإطار المنطقي للمتابعة والتقييم-برنامج التمكين الاقتصادي للنساء.

الجدول 17: الإطار المنطقي للمتابعة والتقييم-برنامج المشاركة السياسية للنساء واجندة مؤتمر المرأة والسلام والامن.

المقدمة والخلفية

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية هي مؤسسة حقوق إنسان نسوية، تنموية، تعليمية، تسعى لتعزيز النضال النسوي وربطه بالأبعاد الوطنية والتنموية. وتؤمن الجمعية بحتمية تحرر المرأة المرتبط بشكل مباشر بزوال الاحتلال وقيام دولة فلسطينية مدنية مستقلة تتمتع بكامل السيادة على أراضيها.

تتمثل رؤية جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في الوصول الى مجتمع ديمقراطي فلسطيني يقوم على أساس المساواة من منظور النوع الاجتماعي واحترام حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية. وتبذل الجمعية اقصى جهدها لتمكين النساء والانخراط في النضال الوطني لمقاومة الاحتلال، فضلا عن المساهمة في دفع تعزيز التنمية في المجتمع الفلسطيني. كما أن جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية تبذل الجهود جبارة في مجال تعزيز المشاركة السياسية للنساء وحماية حقوقهن الاجتماعية والاقتصادية والوصول إلى مصادر العدالة. وتسعى الجمعية وعبر كافة المجالات المتاحة إلى حماية حق النساء في الحياة في ظروف خالية من كافة اشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف بكافة تجلياته وصيغه وعلى رأسها العنف الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي الكولونيالي بحق فلسطين.

وتدرك الجمعية أهمية الارتكاز في عملها على الخبرة التي راكمتها على مدار أربعة عقود من العمل في مجال الدفاع عن حقوق المرأة وحقوق الانسان في المجتمع الفلسطيني ككل، وتسعى للاستفادة من الخبرات المميزة التي يتمتع وتتمتع بها أعضاء وعضوات فريق عملها المميز. وفي سياق متصل، باتت الجمعية تمثل مرجعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بوصفها تتمتع بخبرة جلية في مجال تحديد الاحتياجات الحقيقية للفئات المستهدفة وخاصة النساء ورسم ملامح التدخلات المطلوبة والخدمات التي تتوافق مع السياق العام لحياة النساء الفلسطينيات. كما أن الجمعية على دراية كافية بخارطة نظيراتها المؤسسات الفلسطينية العاملة في السلك النسوي من حيث طبيعة عمل هكذا مؤسسات ونطاقها الجغرافي وما تقدمه من خدمات، وبالتالي باتت الجمعية تلعب دوراً قياديا على المستوى الوطني والقاعدي وتشكل مرجعية واضحة للنساء بشكل عام.

وترتكز عملية تطوير الخطة الاستراتيجية الحالية للجمعية (2021-2025) على التحليل العميق للعوامل الداخلية والخارجية ونقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات والتحديات التي يواجهها المجتمع الفلسطيني بشكل عام وتلك التي تواجهها النساء -على وجه التحديد- في ظل السياق الاجتماعي والاقتصادي العام في فلسطين. وقد اعدت الخطة الحالية بناء على رؤية الجمعية ورسالتها وأهدافها وقيمها التي تشكل الأساس لعملها على كافة المستويات. كما أنها تشكل تعبيراً عن نتاج لعملية مراجعة الأهداف الاستراتيجية للجمعية وربطها بالقطاعات والبرامج التي تعمل عليها وكذلك أهمية العمل على بناء التحالفات وتوسيع الائتلافات والتحالفات القائمة حاليا والتي تنشط الجمعية عبرها ومن خلالها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

هوية الجمعية

منذ نشأتها في العام 1981، شهدت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية تطورات بارزة على المستوى المؤسسي وعلى مستوى البرامج وكذلك على مستوى النطاق الجغرافي الذي تغطيه بأنشطتها, فقد عملت الجمعية ولا زالت تعمل على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي، كما ويغطي عمل الجمعية حاليا كافة محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة مع تركيز خاص على العمل في محيط مدينة القدس وفي المناطق التي تسكنها التجمعات البدوية الفلسطينية والمناطق المصنفة (C) حسب اتفاقيات أوسلو، كون تلك المناطق تتعرض لهجمة استيطانية شرسة يعاني المواطنون والمواطنات فيها من عنف الاحتلال وقطعان المستعمرين. وبحسب مقاربتها لحقوق الانسان، فإن الجمعية تركز على حقوق الفئات الهشة في المناطق المهمشة والتي تركت وحيدة تصارع من أجل حقوقها وعلى رأسها الحق في حياة كريمة. ومن ضمن الفئات التي تسعى الجمعية للعمل معها، النساء العاملات في القطاع غير الرسمي والنساء الريفيات. كما تستهدف الجمعية النساء المعرضات للعنف والناجيات من العنف، ربات البيوت، والنساء عضوات هيئات الحكم المحلي، وعضوات مجالس الظل، والنساء والشابات، والمؤسسات القاعدية التي تعمل على دعم النساء والشابات، والمرشدات النفسيات والعاملات الاجتماعيات، والأطفال، والشباب والعاملين/ العاملات في مجال التعليم سواءً في المدارس أو المؤسسات الاكاديمية الأخرى. كما تعمل الجمعية مع النساء عضوات التعاونيات النسوية والإنتاجية. تعمل جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية مع منظمات ومؤسسات حقوق الانسان على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وكذلك مع النشطاء والنشيطات وأعضاء/ عضوات البرلمانات المختلفة، إلى جانب العمل مع الأحزاب والقوى السياسية والحراكات الاجتماعية وكذلك الجهات الرسمية والمؤسسات الإعلامية والأكاديمية

وغيرها الكثير. ومنذ بداياتها، عملت الجمعية على تنفيذ عدد كبير من البرامج والأنشطة بغية تمكين النساء وحمايتهن، وذلك بالشراكة مع عدد كبير من المؤسسات الدولية والمحلية.

وتتكون الجمعية العمومية من 25 سيدة من ذوات الاهتمام والاختصاص في قضايا المرأة وتتكون الهيئة الإدارية من ست عضوات منتخبات من قبل الجمعية العمومية. أما على المستوى التنفيذي، فيتكون طاقم الجمعية من 43 موظف وموظفة من أصحاب وصاحبات الكفاءات موزعين/ ات على مكاتب وفروع الجمعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. يقع المقر الرئيس للجمعية في مدينة رام الله، بينما يتبع لها مركز مجتمعي نابلس ومركز قلقيلية وجنين وطولكرم وطوباس والاغوار ومركز مجتمعي بيت لحم و مركز مجتمعي يطا، وفرع الجمعية في مدينة غزة. كما و يتوفر لدى الجمعية فريق متوازن (ذكورا وإناثا) من الطاقم التنفيذي المناطة اليهم مهام تنفيذ كافة الأنشطة، اذ يتمتع/ تتمتع العاملين والعاملات في الجمعية بالخبرة في مجال المساواة من منظور النوع الاجتماعي، و التنمية، و حقوق الانسان فضلا عن الضغط والمناصرة و المهارات والقدرات الإدارية المميزة. وتتضمن الهيكلية الإدارية للجمعية مديرة عامة، مدير مالي، محاسبين/ ات، مدير برامج، مدراء برامج، منسقة للموارد البشرية والشؤون الإدارية، منسقي/ ات برامج، منسق للإعلام والضغط والمناصرة، منسق علاقات عامة، وكذلك فريق دعم تقني. عدا عن ذلك، يتضمن فريق العمل مجموعة من الموظفات والموظفين المتخصصين والمتخصصات في مجال عمل الجمعية ومن ضمنهم/ ن محاميات، مرشدات نفسيات، مشرفات نفسيات، مديرة حالات، ومجموعة من المتطوعين والمتطوعات من المجتمع المحلي ومن العالم كذلك.

ويشكل العمل على تمكين النساء الفلسطينيات سياسيا واجتماعيا واقتصاديا أحد أهم أركان عمل المؤسسة، اذ ينسجم ذلك مع رؤية الجمعية القائمة على فكرة تمكين النساء والفتيات الفلسطينيات على المستويين الفردي والجماعي لدمجهن في عملية صنع القرار لما لذلك من أثر على حياتهن وحياة المجتمع ككل. فعلى صعيد التمكين السياسي، تؤمن جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية أن زيادة مشاركة النساء في الوظائف العامة والمواقع السياسية وخاصة داخل الأحزاب السياسية، وتطوير القدرات القيادية للنساء وتوفير الدعم لهن، سيوفر المجال للنساء ومن كافة الفئات العمرية، وكذلك للذكور، الفرصة للمشاركة في كافة مستويات صنع القرار والمواقع الإدارية. أما الهدف من العمل السياسي، فهو المساهمة في تطوير مجتمع ديمقراطي ونظام سياسي يتضمن المساواة من منظور النوع الاجتماعي. وعلى صعيد اخر تعمل الجمعية على تحسين فرص وصول النساء الريفيات إلى الأسواق وبناء قدرات الجمعيات التعاونية والحد من الفجوات القائمة في الأجور بين ال

التاريخ	الحدث التاريخي/المحطة المركزية التي مرت بها	التداعيات المترتبة عليها
1987-1981	تأسيس جمعية المرأة العاملة عام 1981 باعتبارها احدى المؤسسات القاعدية الاجتماعية و التي كانت تسمى آنذاك اتحاد لجان المرأة الفلسطينية العاملة.	-اتجلى الهدف الرئيسي للاتحاد بالمساهمة في الكفاح النسوي بأبعاده الوطنية والاجتماعية والإنمائية. -تمثلت فرضية الاتحاد في البداية بأن تحرير المرأة يرتبط ارتباطا راسخا بإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مدنية ديمقراطية ذات سيادة كاملة. -بدا الاتحاد بتعبئة النساء للمشاركة في أنشطة المقاومة الوطنية المحلية التي تمثلت بالاحتجاجات، والاعتصامات ، والزيارات التضامنية للسجناء ولأسر الشهداء ، فضلا عن تقديم مذكرات إلى مختلف هياكل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي و إلى الجامعة العربية بهدف المطالبة بمحاسبة إسرائيل أمام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الانسان الدولي, و حماية المرأة الفلسطينية من الانتهاكات في حياتها اليومية, وجرائم الحرب التي يرتكبها جنود الاحتلال ومستوطنيه. كما شاركت الجمعية في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي في نيروبي. -ادار حوالي 16 مركزا للرعاية اليومية للأطفال ومخيمات صيفيا في الضفة الغربية وقطاع غزة. -تعاون الاتحاد مع المراكز الطبية والأطباء ، وساعد في تقديم الإسعافات الأولية و التوعية الصحية. -وابدى الاتحاد دور كبير في العمل القاعدي في المدن والقرى والمخيمات. -تعاون الاتحاد مع النقابات العمالية بالإضافة الى الزيارة الميدانية للمصانع لمساعدة النساء العاملات وتوعيتهن بحقوقهن في العمل، وتنظيمهن تحت نقابات ولجان عمالية فضلا عن المطالبة بحقوقهن الحصول على عمل لائق وتوفير لهن الحماية الاجتماعية. كما ساهم في تنمية قدراتهن القيادية.
1987	شاركت الجمعية لأول مرة في المجلس الأعلى للنساء خلال فترة الانتفاضة.	-ابدى المجلس الأعلى للمرأة أثرا كبير على الجماعات النسائية ، و خصوصا دوره الأكبر خلال الانتفاضة الشعبية الأولى.

		-كانت منبرا للنســـاء بالتجمع والاحتجاج ضــد الاحتلال الإسرائيلي ووضــع جدول الأعمال الاجتماعي للنساء والخطاب الاجتماعي على أسس المساواة من منظور النوع الاجتماعي. كما و ابرز مفاهيم تحرير المرأة و نضال الطبقات المتعددة للاضطهاد الاستعماري والأبوي في المجالين الخاص والعام.
1993-1987	الانتفاضة الأولى	-لعب الاتحاد دورا هاما في الانتفاضة الأولى ، لا سيما في تعزيز الصمود والمقاومة من خلال المشاركة الفعالة في فعاليات الانتفاضـــة ، مثل تقديم المســـاعدة المعنوية والمادية ، ومواصـــلة التدريب على الإســعافات الأولية في مجال التعليم الشــعبي والأنشــطة الأخرى ، وإنشــاء والتعاونيات لدعم صــمود المجتمع المحلي وخصــوصــا نســاءه, وزيارة الأسر التي واجهت العنف الإسرائيلي للضــمان معها ودعم صمودها. -بدء تحول الاتحاد للتركيز على قضية العدالة الاجتماعية. -بدأ الاتحاد النظر في قضـــايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، وخلص الى الافتقار في الخدمات المتاحة للنســـاء المعنفات. كما ان ثمة نقص في الموارد والمنظمات للتعبير عن حقوق المرأة في العيش الامن، ومكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي، ودعم النســـاء والفتيات المعنفات، ومســـاعدة النساء المحتاجات، وذلك بسبب تصدر أولوية الكفاح الوطني الفلسطيني عرى راس القائمة مقارنة مع الأولويات هذه.
1989	بدء ظهور المؤســـســـات الاهلية في فلسطين.	-بدأ أيضا ارتفاع الدعم التي تقدمه البلدان الأجنبية لتمويل المؤسسات الفلسطينية غير الحكومية.
1992	تسجيل الجمعية كمنظمة أهلية.	-تم تسجيل المنظمة في القدس كمؤسسة غير حكومية. -وضع الهيكلية التنظيمية الداخلية للجمعية. -انتشار اسم الجمعية نظرا للعمل التطوعي الذي يقومون به مع الشابات والشباب على وجه التحديد .
أواخر التسعينات	ازدياد تمويل الجمعية على نحو كبير. تحليل السياقات الاجتماعية والثقافية والابوية والقانونية ذات الطابع التمييزي.	-– اتمرت الجمعية في تلقي التمويل من مؤسسة الرعاية الاجتماعية حتى عام 2000. -لم تكن هناك شروط يجب عليهم تلبيتها. -ساعد هذا التمويل على تطوير الجمعية وتعيين أخصائيين. -مساهمة الجمعية في التشـبيك بين المؤسـسـات الفلسـطينية غير الحكومية، وفي الدفاع عن الحقوق الديمقراطية، وفي التأثير على سياسات السلطة الفلسطينية وقوانينها وإجراءاتها. -تطوير مفاهيم النوع الاجتماعي وسياق المجاعات. -وضـــع جدول أعمال اســـتراتيجي للنهوض بحقوق النســـاء مع الســـلطة الفلســـطينية في الســـياق الاستعماري. -تعبئة النساء للمشاركة الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996.
2000	المصادقة على قانون المؤسسات الخيرية والمجتمعية.	-تسجيل الجمعية بشكل رسمي. -تحويل اسمها عام 2011 لتصبح "جمعية المرأة العاملة".
2005-2000	الانتفاضة الثانية	-الانتفاضـة الثانية كانت أصـعب على الجمعية من الانتفاضـة الأولى فلم يكن بحوز الجمعية أي تمويل خلال الانتفاضـــة الاولى، وبالتالي لم تكن لديها التزامات. بيد ان اضـــطرت الجمعية لمواصـــلة الوفاء بالتزاماتها خلال الانتفاضة الثانية نتيجة توفر لديها تمويلات. - تغيرت الأولويات في فلسطين بسبب التمويل، اذ كان من الصعب مواصلة بالعمل كالمعتاد، بسبب فرض حظر التجول في بعض القرى والمناطق. ولم يكن من السهل الاستمرار في تنفيذ أنشطة المناصرة والتوعية بحول قضايا حقوق النساء، والمساواة من منظور النوع الاجتماعي، والقضايا الاجتماعية). -سـاهمت في تشـكيل فرق الدعم النفسي- والاجتماعي في مختلف المحافظات تضـمنت مؤسـسـات حكومية وغير حكومية بهدف معالجة الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية للتوغلات الإسرائيلية. -توثيق الاعتداءات الإسرائيلية، والحث على التزام الهيئات الدولية بحماية حقوق النساء الفلسطينيات وفقا للقانون الإنساني الدولي، وعقد اجتماعات مع المؤسسات غير الحكومية لمحاسبة الاحتلال على جرائمه. -قاطعت الجمعية تمويل وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة عندما أصبح مشروطا.

		- اقامت تشبيك مع مؤسسات مركز المرأة للإرشاد القانوني و ميفتا، واوكسفام, وانضمت الى اللجنة النسائية الدولية من أجل العدل السلام "الذي يرأسه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة استنادا الى وثيقة الأمم المتحدة.
2005	بدء جمعية المرأة العاملة التشبيك مع المؤسسات الاهلية الأخرى على المستويين الإقليمي والدولي.	- اقامت تشبيك مع مؤسسات مركز المرأة للإرشاد القانوني و ميفتا، واوكسفام, وانضمت الى اللجنة النسائية الدولية من أجل العدل السلام "الذي يرأسه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة استنادا الى وثيقة الأمم المتحدة.
2006	الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية	وفازت حماس بالانتخابات التي أدت إلى عقد اجتماع كبير داخل المنظمة. ويؤدي ذلك إلى التخطيط الاستراتيجي الأول لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة.
2007	وضع اول خطة استراتيجية .	- اعتماد عمل الجمعية على المشاريع اكثر من البرامج.
2012	وضع ثاني خطة استراتيجية.	- بدء تحول عمل الجمعية ليصبح أكثر توجهاً نحو البرامج.
2012-2011	التحول للعمل ضمن المناصرة الدولية.	- عملت مع منظمات أخرى مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزارة شؤون المرأة، ووضعت استراتيجية مناصرة وطنية على الصعيد الدولي.
2014	مصادقة الرئيس الفلسطيني محمود عباس على اتفاق سيداو.	- على السلطة الفلسطينية أن ترسل تقريرا كل أربع سنوات عن حالة حقوق المرأة في فلسطين. – وضع التقرير الأول في صيغته النهائية في عام 2018، حيث شاركت الجمعية مع التحالف الذي قام بإعداد التقرير الموازي. - وتحول التحالف إلى هيئة ستراقب قابلية تطبيق الاتفاقية في فلسطين. -– تقديم تقرير قطري كل سنتين -تقديم تقريران سنويا، فالأول للمتابعة مع شبكة المؤسسات غير الحكومية، والثاني تقدمه الحكومة.
2016	قلة الموارد والتمويل المشروط	-– بسبب الربيع العربي وعدم الاستقرار السياسي الإقليمي بما في ذلك الحرب على قطاع غزة في عام 2014، حيث تم تخصيص التمويل للمساعدات الإنسانية. -عودة اعتماد الجمعية للعمل على المشاريع.
	التوجه نحو العمل بالاعتماد على البرامج.	-قرر العمل على ثلاثة مستويات (النساء وصانعي القرار والمجتمع). -اعتبار المناصرة الدولية احدى عناصر الجمعية منذ نشأتها وازدادت بعد اندلاع الانتفاضة الثانية.
2019	الانقلاب الاجتماعي على اتفاقية سيداو والافتقار للإرادة السياسية لتطبيقها.	-قررت المحكمة الفلسطينية أن القوانين الدولية تتجاوز القوانين المحلية طالما انها لا تناقض الثقافات والتقاليد الموجودة. -مواصلة الجمعية بذل جهودها في مجالات التعبئة والتعليم والضغط من أجل إصدار تشريعات وسياسات تتماشى مع اتفاقية سيداو و القانوني الإنساني الدولي ، ووضع مبادئ دستورية تقوم على المساواة من منظور النوع الاجتماعي والعدالة بين النساء والرجال.

ومع اقتراب انتهاء سريان مفعول الخطة الاســـتراتيجية للفترة بين 2016 -2020 , شرعت الجمعية بالبدء بوضـــع خطة استراتيجية جديدة والعمل على صياغتها والتي تعمل باعتبارها مؤشر ارشادي ومرجع للجمعية اثناء مراحل تخطيط الأنشطة والبرامج وتنفيذها خلال الخمس الســـنوات القادمة للفترة 2021-2025. و بحكم الخبرة التي اكتســـبته الجمعية على مدار الســنين الماضـية ومن باب اسـتسـقاء الدروس, فان عملية التخطيط سـتتم بحضـور كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولطاقم الموظفين ,بحيث يتم اجراء دراســـة تحليلية عميقة ونقاش بناء بشـــان الوضـــع الراهن التي تجثو عليه الجمعية, بالإضـافة الى وضـع رؤية الجمعية المسـتقبلية وقيمها و ولايتها واسـتراتيجيتها بأجماع الكل, فضـلا عن تحديد سـبل مواجهة التحديات الراهنة وكيفية الاسـتفادة الإمكانيات المتاحة نتاج الظروف السـائدة على الصـعد الصـحية والسـياسـية والقانونية والاجتماعية والاقتصـادية. ومن الجدير ذكره في هذا السـياق بان القضـية الرئيسـية لدى الجمعية هي حماية السـمات التي تميزها وتعزيز هويتها، والعمل على تعزيز تغطيتها البرامجية وفعالية عملياتها التنفيذية.

بعد اجراء نقاش معمق حول المحطات التاريخية والتجارب التي شهدتها الجمعية خلال رحلة تشكلها لنراها على ما هي اليوم، يتعين العمل تحليل البيئتين-الداخلية والخارجية للجمعية وتحديد القضايا الاستراتيجية تحديدا واضحا, ثم يتم توضيح القيم التي تميز الجمعية ورؤيتها ورسالتها الوجودية بعد الاجماع عليها من الكل, وبعدئذ يتم, وبعدئذ يتم وصف الاطار الذي يحوي نظرية التغيير بالإضافة الى الأهداف العامة والاهداف الاستراتيجية للجمعية فضلا عن ال الخطة الاستراتيجية العامة التي توجه تدخلات الجمعية الاستراتيجية-قصيرة الاجل ومتوسطة الاجل, ثم يتبعها الاطار التنفيذي للبرامج, وأخيرا الاطار المنطقي للمتابعة والتقييم لتنفيذ البرامج عام 2021.

البيئة السائدة والتوجهات الاستراتيجية الرئيسية

السياق العام

تواجه النساء الفلسطينيات اضطهاد مركب يتمثل في الهيمنة الابوية في المجتمع الفلسطيني بالإضافة الى اضطهاد الاحتلال, كما ان المجتمع الفلسطيني مجتمع يهيمن الجنس الذكوري على قطاعاته العامة والخاصة يشرع بإقصاء اصوات النساء عن المشهد والتميز بحقهن في المجالات القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية تمييزا ممنهجا, نظرا لغياب نظام تشريع وطني يتبنى تعريفا شاملا للتميز ضد النساء و يحظر التميز ضدهن في كافة الأماكن والمجالات بالإضافة الى تضمنه توضيحا للتميز المباشر وغير المباشر في الفضائيين العام والخاص(منتدى2021).

اما على صعيد الاحتلال، فيحرم النساء الفلسطينيات كما أي فلسطيني من حقهن في تقرير المصير، وذلك ببسط سيطرته التامة على الموارد الطبيعية وانتهاك حقوقهن المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية انتهاكا ممنهجا، كما ويرزح الفلسطينيون والفلسطينيات تحت العمل في ظروف غير امنة اجتماعيا سواء ضمن الاقتصاد الوطني المحلي او العمل داخل المستوطنات، حيث تنعدم الحماية من البطالة ورواتب التقاعد، والتامين لذوي الاعاقات وغيرها من الحقوق العمالية. ورغم وجود قوانين خاصة بالعمل الانه لا يتم تطبيق معظم بنودها، لا سيما الادهى والامر يتمثل في العمل غير الرسمي –حيث تعد فئة النساء الفئة الأكثر اشغالا لتك الاعمال، الذي يعرض معظم النساء للابتزاز من ارباب اعمالهن والعمل تحت ظروف خطيرة. ومن الجدير ذكره بان النساء والفتيات يواجهن عراقيل جمة للحصول على حقهن في التعليم، يتعرضن، وذلك بسبب الأعراف الاجتماعي الابوية التي تحظر الاختلاط ببين الجنسين، إضافة الى قيود الاحتلال ومستوطنيه بالتعرض للفتيات اثناء ذهابهن للمدارس. (منتدى 2021)

ومن الجدير ذكره ان اشكال الاضطهاد المذكورة سالفا والتي تتراكم بعضها على بعض تشكل معضلة حقوقية للنساء الفلسطينيات.

ووفقا للتقديرات في منتصف عام ,2020 فان التعداد السكاني الفلسطيني بلغ 5.10 مليون نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينهم 2.59 مليون ذكور يشكلون ما نسبته 51 %, و2.51 مليون اناث يشكلن ما نسبته 49%. وبناء على تلك الإحصائية، فيما بلغت النسبة بين ال جنسين103.4, أي ما يعادل 103 ذكور لكل 100 اناث.

المنطقة	ذكور	اناث	كلا الجنسين
فلسطين	2,593,641	2,507,511	5,101,152
الضفة	1,555,741	1,497,442	3,053,183
غزة	1,037,900	1,010,069	2,047,969

فالفلسطينيون يعيشون تحت الاحتلال وفي تجزئة جغرافية وسياسية. ولا تزال غزة في أزمة إنسانية طويلة وتعتمد اعتمادا كبيرا على المعونة بسبب حصار دولة إسرائيل لمدة 13 يوما. كما أصبحت الضفة الغربية أكثر انقساماً بسبب ضم القدس الشرقية ، والحاجز الفاصل ، ونقاط التفتيش الإسرائيلية ، وسيطرة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وخاصة في المناطق التي صنفتها اتفاقيات أوسلو (1993) على أنها أ ، ب ، ج.

عزت دراسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن مواقف الرجال في الأراضي الفلسطينية وممارساتهم فيما يتعلق معايير النوع الاجتماعي، وسياسات المساواة من منظور النوع الاجتماعي، والديناميكيات المنزلية، وتقديم الرعاية والأبوة، وعنف الشريك الزوجي، والتنوع الجنسي، والصحة، والضغوط الاقتصادية، الى الاحتلال الإسرائيلي باعتباره الإطار الهيكلي المركزي لتحليل جميع عناصر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين. كما توضح الدراسة أن نظام الاحتلال القمعي يعزز النظام الأبوي المجتمعي، ناهيك عن لها عواقب وخيمة على السكان نتيجة الانتهاكات المعتادة لحقوق الإنسان بما في ذلك التشريد القسري، ومصادرة الأراضي لبناء المستوطنات، وهدم المنازل، وسياسة الالغاء، والاحتجاز والسجن التعسفيين، وعنف المستوطنين المرتكب دون عقاب، وتدمير الممتلكات. ومن الضروري التأكيد على أن سياسات الاحتلال العديدة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية والحصار المفروض على غزة منذ عام 2007، قد أدت إلى تفاقم الأثر السلبي المتفاوت بين الجنسين على النساء، وتوفر هذه القيود ذريعة مقنعة للغاية للحد من تنقل المرأة وحصرها في المجال الخاص، مما يؤدي إلى تقييد مشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل عام وفي الحياة السياسية والاقتصادية بشكل خاص.
لقد سجلت فلسطين حوالي 40000 إصابة بفايروس كورونا منذ بدئ تفشيه في مارس عام 2020 وحتى سبتمبر عام 2021 في الضفة الغربية وقطاع غزة (الصحة، 2021)، اذ نتج تأثيرا على كل عامل من عوامل حياة الفلسطينيين تقريبًا: الحياة الاجتماعية، وسبل العيش، والتعليم، والاقتصاد، والقطاع الصحي، وتحركات الناس، والعمالة، والمجال الخاص (الحياة في المنزل) (الأمم المتحدة) النساء، 2020). ويذكر ان معظم المتضررين من ذلك كان في صفوف النساء العاملات، وذلك بسبب قرار مجلس الوزراء بإعفاء النساء من عملهن أثناء الأزمة والبقاء في المنازل مع أسرهن (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020، الصفحة 19). كما وتشير التقديرات إلى أن 41٪ من النساء الفلسطينيات العاملات اللواتي لا يملكن عقود عمل مكتوبة معرضات لخطر التسريح من العمل دون الحصول على تعويضات (MAS, 2020, p. 2). وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب القيود المفروضة على التنقل، واجه العديد من النساء وفتيات المدارس صعوبة في الحصول على الخدمات الأساسية (مثل الصحة والحماية والأمن والعدالة)، مما عرّضهن لخطر الاعتداء الشديد (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020، الصفحة 28). وتتلقى المنظمات النسائية زيادة كبيرة في حالات النساء اللاتي يحتجن إلى الحماية ولا يستطعن تلقي خدمات الإيواء في المرافق الحكومية (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020، الصفحة 28). بالإضافة إلى ذلك، أثناء انتشار كوفيد-19 في فلسطين، زاد العنف المنزلي (GPR، 2020، ص 3).

ولقد أدت اتفاقيات أوسلو في عام 1993 إلى تأسيس السلطة الفلسطينية وتقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة أجزاء: المنطقة أ ، والمنطقة ب، والمنطقة ج, و الحقيقة الحقة ان حوالي 65% من المنطقة جيم تخضع للسيطرة الكاملة على الإدارة الإسرائيلية (صندوق الأمم المتحدة للسكان ، 2017 ، ص 11). وفي أعقاب ذلك ، حدثت حالة من الجمود في عملية السلام ، تدهورت خلالها الحالة السياسية, ويشمل المأزق انقساما في الوحدة السياسية الفلسطينية ، وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية ، ومصادرة الأراضي الإسرائيلية وضمها ،فضلا عن الحصار المفروض على في قطاع غزة (نساء الأمم المتحدة ، 2017 ، الصفحة 26). و يعود تاريخ ضم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية إلى عام 1967 حيث أنشأت إسرائيل قوانين وسياسات لفرض ضم الأراضي (منظمة التحرير الفلسطينية ، 2020 ، ص. 12). و في عام 2019 ، كان هناك ما مجموعه 151 مستوطنة في الضفة الغربية (PCBS، 2019 ، الصفحة 19), اذ اثر انشاء المستوطنات الإسرائيلية على كل جزء من حياة الفلسطينيين بما في ذلك التنمية التعليمية والاجتماعية والاقتصادية (PCBS، 2019 ، ص 13). و في أعقاب اتفاقيات أوسلو، كان هناك نحو 115,000 مستوطن ، و تضاعف عدد المستوطنات الإسرائيلية ثلاث مرات (UN Women, 2018, p. 17). و بحلول عام 2019 ، كان هناك ما مجموعه 151 مستوطنة في الضفة الغربية (PCBS، 2019 ، الصفحة 19), ويرزح سكان المنطقة ج -التي تشكل 65% من الضفة الغربية- تحت ضعف البنية التحتية والافتقار إلى الخدمات ، بما في ذلك الصحة والتعليم (UN Women, 2018, p. 18), كما يعاني هؤلاء الذين يعيشون في المنطقة جيم بشكل مستمر من العزلة الجغرافية ، والفقر ، وهدم المنازل ، وعنف المستوطنين (الأمم المتحدة ، 2018 ، ص 18) (OCHA، 2019 ، ص 21). وتتأثر المرأة على وجه التحديد بنتائج اتفاقات أوسلو، لأن النساء اللواتي يقطنن مناطق ح أكثر عرضة للعنف من قبل الجش الإسرائيلي ومستوطنيه. (الأمم المتحدة، 2018 ، ص 19), كما تواجه النساء تداعيات اجتماعية واقتصادية وتعليمية وسياسية ، بما في ذلك الافتقار إلى الرعاية الصحية والمدارس الكافية (UN Women, 2018, p. 19).

ويعزى انتشار العنف في المجتمع الفلسطيني إلى عاملين رئيسيين: العامل الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأزمات الإنسانية التي طال أمدها، والتي أثرت على ديناميكيات النوع الاجتماعي والأسرية وتفاقم العنف المبني على النوع الاجتماعي بجميع أشكاله، بما في ذلك العنف الجنسي، وعنف الحميمي، وزواج الأطفال. ومن الجدير ذكره ان النتائج الأولية التي خلصت إليها دراسة استقصائية للمشردين داخلياً في غزة إلى أن 73% من الأسر ترى ازدياد العنف ضد النساء والفتيات المراهقات والأطفال خلال الازمة، اما العامل الثاني فيتمثل بمعايير النوع الاجتماعي القائمة على التمييز داخل المجتمع الفلسطيني التي تقيد من حقوق النساء وتسهم في انتشار العنف ضد النساء والفتيات وجعله جزء من الأعراف.

ومن العوامل الرئيسية التي تتؤدي الى استدامة العنف المبني على النوع الاجتماعي عدم وجود بدائل للنساء الناجيات من العنف, اذ ثمة اعتبارات عديدة تعوق كسر حلقة العنف هذه، بما في ذلك تبعية المرأة الاقتصادية لأزواجها، والوصمة الاجتماعية المرتبطة بالطلاق، وآفاق العودة إلى بيت الأسرة، لأن المعايير والثقافة الاجتماعية تملي ألا تعيش المرأة المطلقة او الأرملة بمفردها خوفا من "شرف الأسرة".

إن النساء الفلسطينيات يواجهن القمع، وعدم المساواة، والعنف المبني على النوع الاجتماعي، وذلك من خلال عوامل جمة ذا مؤثرة مثل الاحتلال الإسرائيلي ، والبنية الذكورية للمجتمع والمؤسسات ، وتجزئة الأراضي ، والحصار المفروض على غزة ، والانقسامات السياسية بين الفصائل الفلسطينية. واما في السياق القانوني، فرغم توقيع فلسطين ومصادقتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة دون تحفظات (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2018 ، ص 8) ، الا انها تجعل من الصعب تحقيق العدالة للنساء, و على الرغم من التعبئة المستمرة للحركة النسائية التي دعت إلى تنفيذ القوانين الدولية لحقوق الإنسان ، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، وتقديم التقرير الموازي للاتفاقية إلى اللجنة في عام 2018 ، وتقرير مواز للمتابعة في آب/أغسطس 2020. ولا تزال المنظمات النسائية تواجه تحديا في الدعوة إلى مواءمة القوانين والتشريعات الوطنية مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ ولا سيما قانون حماية الأسرة، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، وقوانين الانتخابات، إضافة لسد الفجوة في التمييز المبني على النوع الاجتماعي في القانون، او لمجالات الاجتماعية والاقتصادية التي تعيش فيها النساء والفتيات في فلسطين. وتجدر الإشارة إلى أن قانون حماية الأسرة سيتناول العديد من تلك المسائل القانونية، ولكنه صيغ قبل ثلاثة عشر عاما ولا يزال قيد التفاوض. وكان أزواجهن طوال الأشهر 12 التي سبقت المقابلة مع الموظفين في فلسطين (27,2%) مقارنة بـ (37%) في 2011 و (22,2%) في الضفة الغربية و (35,2%) في قطاع غزة (PCBS، 2019 ، ص 22). و يتجسد العنف ضد النساء الفلسطينيات في خمسة اشكال: العنف النفسي والعاطفي، والعنف البدني، والعنف الجنسي، والعنف الاجتماعي، والعنف الاقتصادي (BS PC، 2019 ، ص 22), اذ يتصدر العمنف النفسي على الأنواع الأخرى من ناحية الشيوع والانتشار في فلسطين (52.2%) ، وعلى وجه التحديد 46.1% في الضفة الغربية و62.5% في قطاع غزة, إضافة الى العنف الاقتصادي (36.2%) والعنف الاجتماعي (27.6%) (PCBS، 2019 ، ص 22).

و ماز زالت الجهود الرامية الى النهوض بسيادة القانون في فلسطين تواجه تحديات جمة مثل العجز الديمقراطي الذي يؤثر تأثيرا عميقا على قدرة جهاز العدالة والأمن في الدولة ومساءلته ومشروعيته المتصورة ، وعدم وجود فصل محدد بوضوح بين السلطات, والمساءلة بين الأركان الثلاثة لقطاع العدالة :مجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة ووزارة العدل, اذ يؤدي ذلك إلى عدم احترام استقلال القضاء ، وعدم التزام السلطة التنفيذية بمهامها ، و إعاقة انفاذ حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية للفلسطينيين ، و معالجة عدم المسواة من منظور النوع الاجتماعي , والقوالب النمطية الراسخة في الأعراف القانونية والاجتماعية والسياسية. كما وسنت قوانين بموجب مرسوم رئاسي عام 2007، وفقا للمادة 42 من القانون الأساسي الفلسطيني، مما يعوق بشدة الإصلاحات القانونية، اذ ترتب علبها ضعف قدرة نظم العدالة والأمن على التصدي للعقبات والإجراءات التمييزية، بما في ذلك القوانين والإجراءات التمييزية خصوص تلك التي تواجهها النساء والفتيات. وتتضمن التشريعات الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي فيما بعد مجموعات من القوانين التي تميز ضد النساء ويترتب عليها آثار خطيرة على حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وعلاوة على ذلك، فإن القضاء الشرعي يعالج القضايا المجتمعية الحساسة، وخاصة تلك الناشئة عن منازعات الأحوال الشخصية ، بعد دور المحاكم الشرعية في التعامل مع قضايا الأسرة ، والحفاظ على الاستقرار الأسري ، وحل النزاعات الناشئة بين أفراد الأسرة (7), و أهمية تحديثها ووضع مجموعة حديثة من القوانين التي تستجيب للواقع والتحديات المتطورة للمجتمع الفلسطيني . كما يعزى السبب وراء قيام رئيس مكتب إدارة القضاة العليا بإنشاء لجان مواءمة قوانين الشريعة، والذي تناط اليها – منذ تأسيسها عام 2014-مهام تنفيذ مشاريع القوانين ذات الصلة في مجال الفقه الشرعي، وذلك حتى يتسنى لها الموائمة بين شطرين الوطن-غزة والضفة الغربية- بما في ذلك القدس الشرقية، لمواجهة التطورات الراهنة في المجتمع واستبدال التطورات القائمة. وقد شددت مؤسسات المجتمع المدني والكيانات الدولية في فلسطين إلى حد كبير على أهمية مواءمة

التشريعات بوصفها قانون الأحوال الشخصية أو قانون الأسرة وجعلها متوافقة مع المعايير الدولية ، بما في ذلك اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، بغية وضع حد للتمييز ضد المرأة في جوانب مثل الطلاق ، والميراث أو حضانة الأطفال أو زواج الأطفال (8) وضمان نزاهة القضاء وعدالته وكرامته.

يواجه الفلسطينيون الذين يعيشون تحت نير الاحتلال قيوداً على الحركة ، وذل من خلال المعابر ، ونقاط التفتيش ، والمستوطنات ، والجدار الفاصل ، والعنف الذي ترتكبه قوات الأمن الإسرائيلية و قطعان المستوطنين (UN Women, 2017, p. 68). وتعرض أكثر من نصف السكان الفلسطينيين للعنف من جانب المستوطنين الإسرائيليين وقوات الأمن الإسرائيلية (نساء الأمم المتحدة ، 2017 ، ص 67), اذ أجرت الأمم المتحدة النسائية دراسة استقصائية عام 2016 مع 1200 رجل و 1200 امرأة يعيشون في المناطق الحضرية والريفية والمخيمات, وخلصت نتائجها الى تعرض 65% من الذكور و 55% من الإناث بشكل او اكثر من اشكال العنف على ايدي الإسرائيلية وقطعان المستوطنين (UN Women, 2017, p. 67). وتشمل التجارب المختلفة للعنف من جانب قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين ضد المرأة ما يلي: المضايقة، وفقدان القدرة على الوصول إلى الأرض، والإصابات، وفقدان الأسرة، وتقييد الحركة، والافتقار إلى الموارد الصحية، والافتقار إلى فرص الوصول إلى مؤسسات التعليم. ومن بين المناطق الأكثر ضعفاً في الضفة الغربية التي تشهد اشتداداً للعدوان الإسرائيلي: المنطقة جيم، والخليل H29 والقدس الشرقية, اذ يعتبر الفلسطينيون الذين يعيشون في هذه المناطق أكثر عرضة لهجمات المستوطنين وهدم المنازل مقارنة الفلسطينيين الذين يعيشون في مناطق أخرى (OCHA، 2019 ، ص 18). كما ازدادت وتيرة العنف التي ارتكبته قوات الاحتلال في قطاع غزة منذ بداية مسيرة العودة الكبرى في عام 2018, حيث قتل أكثر من 228 فلسطينياً ، من بينهم 43 طفلاً (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ، 2019 ، الصفحة 7), اضافة الى جرح 24,000مدني (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ، 2019), و كانت العديد من الإصابات عبارة عن حالات من الضرر الشديد في الأنسجة الرخوة وكان بعض المصابين بحاجة إلى بتر الأطراف (HRW، 2018). و في عام 2019 ، قتلت القوات الإسرائيلية أكثر من 71 مدني وجرحت أكثر 11,000فلسطيني في قطاع غزة ، بما في ذلك أكثر من 1800 امرأة مصابة (HRW، 2019).

بعد ضم القدس الشرقية لإسرائيل عام 1967 أصبحت وضع الفلسطينيين فيها من أكثر الأوضاع تعقيدا ((Eguiguren & Saadeh, 2014, p. 27), بيد ان المجتمع الدولي لم يعترف بضم القدس الشرقية لإسرائيل, وبموجب القانون الدولي كان الوضع الرسمي للقدس موضع نزاع (إيغويغورين وساده ، 2014 ، ص 27). وعلى الرغم من أن إسرائيل بوصفها قوة قائمة بالاحتلال ملزمة قانوناً بالالتزام بالقانون الإنساني الدولي ، فإن الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية هم من أكثر الناس تهميشاً في فلسطين (Eguigorn & Sadeh، 2014 ، ص 27), ا ذ يفتقرون إلى الحياة الطبيعية لأن كفاحهم المباشر من الاحتلال الإسرائيلي يشمل الحرمان من لم شمل الأسر ، وعدم إمكانية الحصول على تصاريح الإقامة ، وعدم الحصول على المواطنة الكاملة أو الجنسية الكاملة ، والصعوبات في تسجيل الأطفال ، والقيود التي يفرضها جدار العزل ونقاط التفتيش على التنقل ، والقيود المفروضة على الخدمات الصحية في مجالي التعليم الأساسي والعالي ، ومشاكل السكن (بما في ذلك خطر الهدم) ، وعدم إمكانية الحصول الفعال إلى تصاريح البناء ، وعدم كفاية مساحة الأسرة الممتدة ، والعنف من جانب الجنود والمستوطنين الإسرائيليين (Eguigorn & Sadeh، 2014 ، ص 28). وقد أفادت تقارير بأن النساء في القدس الشرقية قد تأثرن على وجه التحديد بالاكتظاظ وانعدام فرص العمل في حين لا تشارك 85% من النساء في القدس الشرقية في قوة العمل (إيغويغورين وساده ، 2014 ، ص 38), ويعزى أسباب هذا الافتقار إلى قضاء ساعات النهار مع اطفالهن، انخفاض الرواتب ، وعدم المساواة من منظور النوع الاجتماعي في الأدوار والتوقعات ، والقيود المفروضة على الحركة بسبب الاحتلال الإسرائيلي (إيغويغورين وساده ، 2014 ، ص 40).

ويشكل الانقسام السياسي بين قطاع غزة والضفة الغربية مسالة قضية أخرى في عملية السلام، فمنذ أن سيطرت فتح على الضفة الغربية، كان من الصعب تشكيل وحدة سياسية وقانونية واجتماعية في فلسطين (UNFPA, 2017, p. 11). في عام 2006، فازت حماس في الانتخابات التشريعية، مما تسبب في تصاعد التوترات بين فتح وحماس (الجزيرة، 2013)، وأدى ذلك إلى سيطرة حماس على قطاع غزة واستيلاء فتح على الضفة الغربية. وفي عام 2007، فرضت إسرائيل حصارًا بريًا وبحريًا وجويًا على قطاع غزة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2017),ترتب عليه انعدام الأمن الغذائي وارتفاع معدلات البطالة والفقر والاعتماد على المساعدات الخارجية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية2012) ,اذ يعاني 62٪ من الناس في قطاع غزة من انعدام الأمن الغذائي (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2019، ص 28). كما تأثرت النساء قبل بداية تفشي جائحة كورونا بشكل كبير بالحصار، حيث أثر على ارتفاع معدلات البطالة (60٪)، وانعدام الأمن الغذائي (39٪)، ومعدلات الفقر (53٪). وخلال هذا الوباء، كانت النساء في قطاع غزة أكثر عرضة للخطر بسبب الافتقار إلى الموارد المناسبة والعيش في المناطق المكتظة بالسكان. وقد اشتكت المنظمات النسائية من أن الضروريات الأساسية مثل الأدوية والغذاء والهواتف النقالة ومجموعات أدوات النظافة الصحية لا تلبي احتياجات النساء كلها (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020، الصفحة 14).

وقد أدى دعم إدارة ترامب المطلق لإسرائيل إلى انتكاسة أي تقدم نحو تحقيق السلام وحقوق الإنسان للفلسطينيين. وهذا يشمل "خطة ترامب للسلام" المعروفة رسمياً باسم "السلام إلى الرخاء: رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي". وتشمل هذه الخطة إعادة رسم الحدود، ومبادلة الأراضي، والأمن، ووضع القدس، ووضع اللاجئين الفلسطينيين، و وضع المستوطنات الإسرائيلية (منظمة التحرير الفلسطينية، 2020 ، ص 8). وتجدر الإشارة الى ان القضايا التب نوقشت برمتها تتماشى مع المصالح الاستعمارية الإسرائيلية. زيذكر ان إدارة ترامب – قبل خطة ترامب للسلام- اتخذت قراراً رسمياً بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، وكان النقل الرسمي للموقع في مايو/أيار 2018 (منظمة التحرير الفلسطينية ، 2020 ، ص 28). ومع بدء تنفيذ خطة ترامب، سيسمح لإسرائيل بضم (32%) من الضفة الغربية (منظمة التحرير الفلسطينية ، 2020 ، ص 18). إن عمليات هدم المنازل وضمها تؤثر على تنمية المجتمع الفلسطيني، تحديدا نساءه اللواتي تؤثر عليهن عقلياً وعاطفياً، الى جانب تأثيرها على حياتهن اليومية (منظمة التحرير الفلسطينية، 2020 ، ص 75).

ويتقلص المجال المدني للفلسطينيين والفلسطينيات على جبهتين: سلطات الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذا تشرع الحكومة الإسرائيلية باتخاذ تدابير وسياسات قمعية كل من يوجه لها انتقادا، ويدخل ضمن هذا السياق القوانين التي اشرعته السلطات الإسرائيلية والمتمثل في قانون الشفافية الخاص بالمؤسسات غير الحكومية، ومناهضة المقاطعة، وقانون الدخول الى إسرائيل، والتي من شانها تلغي شرعية عمل تلك المؤسسات, فضلا عن حجب الدعم الرسمي عن حركة المقاطعة بي دي اس وتقييد دخول أي شخص لإسرائيل له صلة بالحركة. كما أفادت المؤسسات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني تعرضها لهجمات سيبرانية، والاختراقات، وتهديدات بالقتل، والتضييقيات إضافة الى تلقي رسائل ايملات تشهر بسمعتها. ويذكر ان إسرائيل تعتاد بطبيعتها على قمع كل الاحتجاجات التي تنظم ضدها إضافة الى احتجاز كل من يسعى لانتقادها على الهواء، ولا تختلف السلطة الوطنية الفلسطينية عن سلطات الاحتلال عندما يتعلق الامر بالحيز المدني وتقييد مجاله، وذلك باعتيادها أيضا عن قمع المتظاهرين السلميين واحتجاز كل من يوجه انتقادا لسياساتها.

وفي مرحلة ما قبل تفشي فايروس كورونا كان من المتوقع ان يعاني الاقتصاد الفلسطيني ركودا خلال العاميين 2020 و2021, فيما زادت نفقات الحكومة على قطاع الصحة والشؤون الاجتماعية، بيد ان تلك النفقات لم تكن تسد رمق الفلسطينيين من الفقر الاخذ بالازدياد والذي –بدروه كان له تأثيرا على النساء بوضعهن رهن الهشاشة الاقتصادية نتيجة لتقييد انخراطهن في سووق العمل وتقييد وصولهن الى الأراضي ذات العمل الإنتاجي، وقوانين الميراث التمييزية. كما ان الاسر التي اربابها نساء أكثر عرضة للفقر من تلك التي اربابها رجال، اذ تبلغ نسبته 54% في قطاع غزة و19% في الضفة الغربية. وفي عام 2020 انخفض الدخل المنزلي لما نسبته 42% من السكان الى النصف خلال فترة ما قبل الاغلاق إضافة الى عجز 31% من السكان عن تغطية النفقات المنزلية خلال الاغلاق، إضافة الى خوف 61% من الفلسطينيين من عدم قدرتهم على توفير قوت يومهم، واعتماد 68% من السكان على الاقتراض والشراء من خلال بطاقة الائتمان لتغطية الاحتياجات المنزلية.

وفي عام 2018 قامت إسرائيل بتمرير قانون من شانه السماح لها باقتطاع أموال من الايرادات المالية الفلسطينية، ثم تلاها في عام 2019 باقتطاعها 11.5 مليون دولار من أموال المقاصة الفلسطينية، فيما رفضت استلامها الا كاملة غير منقوصة. ومن الجدير ذكره ان ذلك يشكل معضلة مالية للسلطة الفلسطينية التي تعمد عليها بنسبة 65% من اجمالي إيراداتها، كما تشكل- من جهة أخرى- 15% من الناتج المحلي الإجمالي. وترتب على ذلك إجراءات جمة اتخذتها السلطة الفلسطينية، وتمثلت باقتطاع 30% من فاتورة الأجور، وتجميد التعيينات والترقيات، وتقليص مساعدات الشؤون الاجتماعية الممنوحة للفقراء والمحتاجين، وازدياد الديون المتراكمة عليها إضافة الى تكدس الرواتب المتأخرة عليها. كما قررت الحكومة الفلسطينية دفع نصف الرواتب للموظفين، وعلى مدار ذلك الوقت وخلال تفشي فايروس كورونا لم تنج رواتب النساء من تلك الازمة المالية ولم تستطع البقاء في مناصبها الوظيفية حيث لا قوانين تحميها من ذلك.

ويعيش أكثر من 2.5 مليون فلسطيني تحت رحم المساعدات الخارجية، اذ كافحت منظمات المجتمع المدني الفلسطينية من أجل الحصول على التمويل، ويعزى ذلك الى تحديات جمة تتمثل التمويل المشروط من الاتحاد الأوروبي، وتوقف التمويل الأمريكي بحلول حقبة ترامب، وانخفاض التمويل بدوافع إنسانية الذي انخفض هذا انخفاضا كبيرا في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات القليلة الماضية نظرا لانخفاض التمويل المقدم من الولايات المتحدة. وفي عام 2018 كانت هناك حاجة إلى 539.7 مليون دولار لخطة الاستجابة الإنسانية، ولكن تم تأمين 225 مليون دولار. في أوائل عام 2021، أعلنت إدارة بايدن الجديدة أنها سوف تعيد وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة إلى الفلسطينيين، كما أنشأ الاتحاد الأوروبي بنداً بشأن "مكافحة الإرهاب"، والذي اشترط التمويل على أساس معاقبة بعض الأحزاب السياسية الفلسطينية، اذ تشترط المادة تدقيق أي شخص مشارك في المشاريع التي يمولها التحاد الأوروبي وسبق واعتقلته القوات الإسرائيلية، فالوكالة الامريكية للتنمية

الدولية والاتحاد الأوربي يشترطان الالتزام بمادة "مكافحة الإرهاب"- على حد وصفهم للمشاركة في المشاريع التي تمولاها. وتواجه المؤسسات النسوية الحقوقية عقبات جمة تتمثل بالافتقار للتمويل اللازم لتنفيذ اجندة مؤتمر المرأة والسلام والامن, وتعتكف على اعداد الحالات لتقديمها للمحاكم الولية وهيئاتها القضائية.

ويعاني الفلسطينيون وخصوصا الشباب من استفحال معدلات البطالة العالية، اذ بلغت معدلات البطالة في عام 2019 بين الفلسطينيين 25% فيما بلغت نسبة قصور الايدي العاملة 33%, أي ما تعداده حوالي 343,800 فلسطيني عاطل عن العمل، منهم 215,100 في قطاع غزو و128,700 في الضفة الغربية، كما يجدر التنويه في هذا السياق ان نسبة الاناث العاطلات عن العمل 41% مقارنة مع 21% للذكور. وفي عام 2020 ارتفع تعداد السكان الفلسطينيين العاطلين عن العمل الى 373,000 في الربع الثالث من العام، فيما كانت نسبة البطالة في الضفة الغربية 19% مقارنة مع 49% في قطاع غزة، كما ارتفعت نسبة البطالة في صفوف الاناث لتصل 44% مقارنة مع 25% للذكور في العام نفسه، بالإضافة الى تأثير الاحتلال الإسرائيلي على حوالي معاشات 1.7 مليون فلسطيني، فضلا عن ازديا مستوى انعدام الامن لدي المنازل التي اربابها اناث لتصل الى حوالي 31% فلس فلسطين ككل: 68% في قطاع غزة و19% في الضفة الغربية.

وبعزى تبعية النساء الفلسطينيات في الحياة الاقتصادية للرجال الى عوامل جمة أهمها: محدودية فرص العمل، وزيادة المشاركة في العمل غير مدفوعة الاجر، وعدم قدرتهن على الوصول إلى القطاعات التي يهيمن عليها الذكور، والنظرة السائدة إلى عمل النساء باعتباره حاجة وليس حقا من حقوق الإنسان. كما تفسر تقييد فرص العمل للنساء الفلسطينيات على انها تحصيل حاصل لتقييد حرية الحركة والتنقل الى العمل إضافة الى الكساد الاقتصادي. وفي سياق متصل، ترتب على الانتقال إلى أجل غير مسمى نحو إقامة الدولة وتقييد القوات الإسرائيلية حرية التنقل، فصلا عن حصار غزة الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 2007 , حدوث ركود في النمو الاقتصادي وحال دون تنشيط عمل الاقتصاد المحلي بفعالية.

لقد فقد الفلسطينيون الذين يعيشون في فلسطين الأمل في مستقبلهم, ويعانون من قضايا عقلية نظرا للظروف الاجتماعية والاقتصادية ، والاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والقدس الشرقية ، والحصار المفروض على قطاع غزة, اذ تشير التقديرات الى ان أعلى النسب المئوية للاضطرابات العقلية في الشرف الأوسط تمكن في الفلسطينيين (منظمة الصحة العالمية ، 2020 ، ص 5). كما ويعاني حوالي 500,000 فلسطيني من الكرب النفسي والاضطرابات العقلية بسبب أوضاعهم الإنسانية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2019، ص 19), اذ يحضر اكثر من نصف الفلسطينيين بنسبة 55% في قطاع غزة خدمات الأونروا الصحية سوء الصحة العقلية ، مع احتمال اكتئاب (70%) (OCHA, 2019, p. 31). كما على سبيل المثال، لا يعتقد أكثر من نصف الفلسطينيين (52%) أن الانتخابات المقبلة سوف تكون نزيهة وحرة مع الظروف الحالية (Aljazeera, 2021). وعلاوة على ذلك، (76%) يعتقدون أنه إذا فازت حماس، فإن فتح لن تقبل النتائج ، و (58%) يعتقدون إذا فازت فتح بحماس سوف ترفض النتائج (Aljazeera, 2021). تلخيصا لذلك، فإن الاحتلال الإسرائيلي، والسلطة الأبوية الفلسطينية، Covid-19 ، كانت شديدة, أثرت على حقوق المرأة الفلسطينية ، التي تستهل الحاجة إلى توفير الخدمات للمرأة ، وعلى مختلف مستويات التدخلات الوطنية والإنمائية ، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وتجري قيادة المرأة ومشاركتها السياسية في الأرض الفلسطينية المحتلة في سياق سياسي معقد ومتقلب ، مما يعوق الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة بين الجنسين ، بما في ذلك حقوق المرأة في المشاركة في صنع القرار على جميع المستويات. ومن الأهمية بمكان أن نسلط الضوء على أنه على الرغم من تطبيق حصة 20% للنساء (المقاعد المحجوزة) في الانتخابات المحلية التي تجسدت في قانون الانتخابات المحلية المعدل لعام 2005 ، فإن المرأة لم تتمكن من زيادة تمثيلها في البرلمان المنتخب . المجلس التشريعي الفلسطيني . في عام 2006. إلا أنها حافظت على معدل تمثيل ثابت من خلال تأمين 17 مقعداً (12.9% من أعضاء حزب التحرير الشعبي). ومنذ ذلك الحين ، لم تجر انتخابات وطنية للبرلمان أو للرئاسة.
ومن الجدير بالذكر أن النساء لا يشكلن سوى 11.7% من العاملين في القطاع العام في مناصب صنع القرار ؛ حيث أن 16 في المائة فقط و 3 في المائة و 12 في المائة من نواب الوزراء والوكلاء المساعدين والمديرين العامين هم من النساء. فضلاً عن ذلك فإن 6% فقط من السفراء الفلسطينيين من النساء ، في حين أن 17,2% فقط من أعضاء السلطة القضائية من النساء (18,6% في الضفة الغربية و10,5% في غزة). وعلى نحو مماثل ، من بين ما مجموعه 16 محافظاً في الضفة الغربية وغزة ، هناك امرأة واحدة فقط (6.25%). وينطبق نفس الشيء على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، حيث لا توجد سوى امرأة

واحدة من بين 18 عضواً (5.5%). وفيما يتعلق بالوزراء ، انخفض الرقم إلى 14,2% منذ عام 2014 ، عندما لم 3 سوى نساء من بين 21 وزيرات في مجلس الوزراء الحالي.

وفي حين أن للمرأة حقوقا سياسية متساوية من الناحية القانونية في المشاركة، فإنه يمكن تثبيطها بنشاط عن القيام بذلك. وتنفذ المجتمعات الأبوية القواعد والمسؤوليات والسلوك بالنسبة للمرأة ، فتنفذ هذه المعايير بطرق تؤثر على ثقتها بنفسها ، وتحد من حصولها على المعلومات والمهارات ، وتعزز وضعها الأدنى في المجتمع.

تحليل النظام التنظيمي

البيئة الداخلية لجمعية المرأة العاملة

تتمتع الجمعية بامتلاكها وحدات واقسام ذات خبرة عملية تتبنى نظام البرامج, وتلتزم التزاما راسخا في تحقيق رؤية الجمعية ورسالتها, فضلا عمل مشاركتهم في إنجاح عمل الجمعية وادائه على اكمل وجه. كما تتمتع الجمعية بامتلاكها نقاط قوة, أهمها: التنوع العمل النسوي, وقدرة الجمعية على تشكيل التحالفات والشراكات مع المؤسسات الخارجية التي تعنى بحقوق النساء, إضافة الى الخدمات التي تقدمها للنساء والقضايا المنضوية عليهن. و تتبنى الجمعية المنهج الحقوقي النسوي وتقديم الخدمات للنساء في جميع تدخلاتها وانشطتها باعتبارها منهجية تهدف الى تمكين النساء في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتساهم في وضع الخطاب النسوي الى جانب اعتمادها مؤسسة خبيرة في ذلك الشأن باعتراف المؤسسات المحلية والدولية، التي تعتبرها النساء والمؤسسات غير الحكومية و جي او اس مرجعية نسوية. وعلى الصعيد الاخر، فان البيئة الداخلية للجمعية ترزح تحت نقاط ضعف جمة قامت جماعات المصالح والإدارة التنظيمية و طاقم الموظفين بتحديدها.

نقاط القوة	نقاط الضعف
• طاقم يتمتع بالمهنية والخبرة والالتزام بالعمل. • أنظمة إدارية ولوائح داخلية محدثة. • لالتزام بميثاق الشرف الخاص بمؤسسات المجتمع المدني. • خبرات متنوعة بين عضوات الجمعية العمومية. • تدقيق داخلي وخارجي. • بناء أنظمة وإجراءات داخلية: إدارية، مالية، تنفيذية. • وجود موقع الكتروني ومواقع تواصل اجتماعي محدثة وفعالة. • انشاء وحدة تطوير تتضمن دائرة المتابعة والتقييم، وحدة الأبحاث، ووحدة الاعلام. • طاقم يتمتع بالكفاءة والتنوع. • تطوير برامج قائمة على أساس مجالات عمل الجمعية. • عضوية نشطة في الائتلافات والتحالفات المحلية والإقليمية والدولية. • علاقة متينة مع المؤسسات القاعدية. • مكتب رئيس في الضفة ومراكز مجتمعية ومكتب فرعي في قطاع غزة. • القدرة على التوسع وبناء الشراكات والائتلافات. • التنسيق والتعاون والدور القيادي.	• التفاوت في مستويات مشاركة عضوات مجالس الإدارة. • ضعف دور الجمعية العمومية. • ضعف بنية المكاتب والاكتظاظ. • غياب بينات مركزية موثقة عن أنشطة الجمعية. • غياب التمويل الكافي لتغطية كافة الأنشطة. • عدم وجود تمويل لتغطية كادر إضافي في الدائرة المالية. • عدم وجود تمويل لتغطية كادر محاميات متخصص في قضايا النساء (الطلاق، النفقة....).

• التنويع في العمل. • خدمات للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي والنساء الناجيات من العنف، مشرفات نفسيات، وطاقم متخصص في إدارة الحالات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. • القدرة على التعامل مع الظروف الطارئة عبر خطط تدخل للطوارئ تنسجم مع التطورات التي يشهدها السياق العام في فلسطين.	

البيئة الخارجية للمؤسسة

وتتميز البيئة الخارجية للجمعية بتمتعها بالفرص ومواجهتها للتهديدات الخارجية, اذ تكمن الفرص التي تتمتع بها الجمعية في تقييم الأنشطة التي تنفذها الجمعية وتتمثل بإجراء تقييم بناء ومتقدم تعمل اللجنة الاستشارية على اعداده من خلال الطلب من المستفيدين من أنشطة الجمعية بتقييم أداء عملها و وخبراتها والخدمات التي تقدمها, إضافة الى اعتماد الجمعية على استسقاء الدروس من الخبرات السابقة وقصص النجاح، وبناء أفكار أكثر فعالية من شانها التأثير على المجتمع الفلسطيني, ويتضمن ذلك تحليل أوضاع النساء والفتيات للأوضاع في قطاع غزة والضفة الغربية في سياق تفشي فايروس كورونا باستمرار.

وعلى صعيد اخر تواجه الجمعية تهديدات خارجية جمة، أهمها: تفشي فيروس كورونا واثاره المترتبة على الجمعية رغم وجود وسائل بديلة للتواصل بالنساء واستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية، اذ اثر الفايروس سلبا على ساعات عمل الجمعية و إمكانية وصولا النساء المعنفات الى الأنشطة التي تقدمها، كما حال ذلك وصولهن إلى وحدات الرعاية الصحية لتلقي العلاج. كما ان وقف الفايروس عائقا امام وصول الافراد وتلقي قدر كبير من التمويل الخارجي، الامر الذي اثر على عمل الجمعية و تعليق تنفيذ أنشطتها. كما يداهم الجمعية خطر التحديات الاقتصادية في ظل تفشي فايروس كورونا والتي ترتب عليها ازمة اقتصادية أدت الى تعليق تنفيذ أنشطة الجمعية، فضلا عن التهديد السياسي المتمثل في غياب مجلس تشريعي أدى إلى عرقلة وضع قوانين تراعي الفروق من منظور النوع الاجتماعي والسعي الى إقرارها مثل: قانون العمل، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون حماية الأسرة، وقانون الانتخابات، وذلك وفقا لاتفاقية سيداو التي صادقت عليها السلطة الفلسطينية عام 2014.

الفرص	المخاطر
- توقيع الرئيس الفلسطيني - دون تحفظات - على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتزامه بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 المتعلق بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن يخلق آفاقا جديدة للجمعية. - إقامة تشبيكات تتيح للجمعية بعمل تحالفات دولية من شانها خلق فرص للعمل مع شركاء جدد ودفع جهودنا إلى الأمام لإيجاد مجال أوسع للمناصرة والتضامن بين العاملين بهدف زيادة حقوق النساء وتحقيق العدالة لجميع الفلسطينيين. -المشاركة في الجهود الدولية الرامية الى مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي والدعوة إلى حماية المرأة وحقوقها. -تنظيم حملات توعوية محلية بشأن القضاء على العنف المبني على النوع الاجتماعي. -وضع برامج لتمكين النساء والفتيات اقتصاديا في المناطق الريفية. -الدعوة إلى وضع قانون لحماية الأسرة م نشانه حماية النساء من العنف والتمييز.	-الخطاب المحلي الذي يعكس عدم دعم حقوق النساء. - نقص التمويل الناجم عن التغييرات في أولويات الجهات المانحة. -تفكيك المجلس التشريعي الفلسطيني يحد من التغييرات في التشريعات ويمنعها. -بروز النظام القبلي وتصدره وغياب سيادة القانو ن. -الخطاب المتعصب يضعف وضع النساء. -السياسات الليبرالية الجديدة تحد من إمكانية مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية في المناطق الريفية.

-إجراء البحوث وإصدار المنشورات المتعلقة بالمسائل التي تؤثر على مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية والسياسية. -تقديم الدعم للنساء الراغبات في الترشح للمناصب العامة محليا أو وطنيا. -عرض المنشورات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي باللغتين الإنجليزية والعربية على إلى جمهور أوسع، وقيادة الفريق الجامع «منتدى المنظمات غير الحكومية في مجال الحكم المحلي»، الذي أنشأ إطارا منهجيا يعالج مجموعة متنوعة من القضايا السياسية والاجتماعية المحلية، ما في ذلك التعليم، وزيادة مشاركة المرأة في المناصب العامة، والتغيرات في المواقف والأعراف الاجتماعية.	

التوجهات الاستراتيجية للجمعية:

بناء على فهم الجمعية وتحليلها للسياق بالإضافة الى البيئتين الداخلية والخارجية التي تشغل فيه الجمعية، فإنها ستركز عملها خلال الخمس سنوات القادمة 2021-2025 على التوجهات الاستراتيجية المترابطة والتي تعمد بعضها على بعض كما يلي:

1. مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي.
2. التمكين الاقتصادي للنساء.
3. تمكين النساء وزيادة مشاركتهن في الحياة السياسية.
4. تعزيز دور النساء في النضال الوطني الفلسطيني.
5. تعزيز ديمومة الجمعية واستمراريتها في أداء عملها.

افاقنا المستقبلية

قيم الجمعية

1-الاستقلالية
2-المهنية والعمل بناء على معايير وإجراءات لا عشوائيا.
3-الموضوعية.
4- الدعوة إلى توفير الاحتياجات والحقوق العملية والاستراتيجية للنساء.
5-القدرة على الاستجابة للمستجدات والتكيف معها.
6-المساواة والعدالة الاجتماعية.
7-الكرامة الإنسانية.

رؤية الجمعية:

"مجتمع ديمقراطي حر يقوم على مبادئ العدالة، والكرامة الإنسانية، واحترام حق المواطنة، وحقوق الانسان، او لتنوع والتعددية، بحيث تتمكن النساء من التمتع بالمساواة الكاملة".

رسالة الجمعية:

"جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية هي جمعية مدنية نسوية حقوقية تسعى لتحقيق المساواة من منظور النوع الاجتماعي ومكافحة كافة أشكال التمييز ومناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتعمل على ضمان حق دخول العادل للموارد، والمساهمة في عملية التنمية من خلال توفير الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للنساء، وتمكينهن وتشجيع مشاركتهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك تعزيز مشاركتهن في النضال الوطني التحرري الفلسطيني لإنهاء من الاحتلال".

نظرية التغيير:

تعتزم الجمعية في الفترة المقبلة معالجة التوجهات الاستراتيجية التالية:
1-مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي.
2- تمكين النساء في الحياة الاقتصادية.
3-مشاركة النساء في الحياة السياسية.
4-تعزيز دور النساء الفلسطينيات في النضال الوطني الفلسطيني.
5- تعزيز صمود الجمعية وديمومتها.

ويرد منطق التدخلات التي تجريها الجمعية في الرسم البياني لنظرية التغيير، الجمعية على قناعة بان احداث تغيير فعال في مجال حقوق النساء ومصالحها يبدأ على مستوى الافراد، كما تسعى جاهدة إلى إحداث التغيير على جميع مستويات المجتمع الفلسطيني باتباع استراتيجية متعددة الطبقات تؤدي إلى إحداث أثر موجي يبدأ من المرأة كفرد إلى المجتمع وخارجه.

على صعيد الافراد:

-فهم النساء والرجال حقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويملكون الأدوات للمناصرة بالنيابة عنهم.
-فهم النساء والرجال حقوقهم القانونية والاجتماعية والمدنية ولديهم الموارد والثقة لمنع أعمال العنف المبني على النوع الاجتماعي.

على الصعيد المجتمعي:

-فهم المجتمع الفلسطيني أهمية المساواة من منظور النوع الاجتماعي ومواجهة المواقف والمعايير الاجتماعية التي تعزز أوجه عدم المساواة.
-اعتراف المجتمع الفلسطيني بانتشار العنف المبني على انوع الاجتماعي ونتائجه، واتخاذ خطوات للدعوة إلى إقامة مجتمع خال من العنف.

على الصعيد السياساتي:

-التزام الجهات المسؤولة في تنفيذ القوانين من منظور حقوق الإنسان، وبما يتفق مع المعايير الدولية.
-قيام الجهات المسؤولة بإنفاذ القوانين والإجراءات الرامية إلى مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي ومحاسبة الجناة امام القضاء.

الرسم البياني لنظرية التغيير

الحواجز الجندرية:

-الأعراف والقوانين والإجراءات الاجتماعية التمييزية, و الاستراتيجيات التي تعزز العنف ضد النساء والفتيات، وتفاقم استبعاد المرأة من المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية

الفرضيات:

النتائج بالنسبة لمؤشرات التأثير:

* توفر الإرادة السياسية الداعمة للنساء.

* زيادة تقبل المجتمع لفكرة مشاركة النساء في مجالات الحياة المختلفة.

* توفر نظام قانوني أكثر استجابة لحقوق النساء في المشاركة.

* الحصول على تأييد المؤسسات الدولية وغير الدولية للقضية الفلسطينية.

* التكامل والتعاون مع المؤسسات الشريكة.

مقياس التدخلات الاستراتيجية بالنسبة للتأثير:

*توفير بيئة قانونية واقتصادية واجتماعية بقدرة اكبر على الاستجابة لقضايا النوع الاجتماعي.

*حضور المؤسسات الحقوقية والمنتديات التي تعقدها المؤسسات غير الحكومية، إضافة الى التحالفات والتشبياكات الرامية الى دعم قضايا النوع الاجتماعي محليا و إقليميا ودوليا.

*تقدير أصحاب المصلحة والنساء اللواتي يتعاملن مع الجمعية وثقتهم بعملها.

*توفر بيئة مجتمعية ومؤسسات مجتمعية محلية تعنى بقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.

*توفر الإرادة الدولية السياسية والتزامها بترسيخ قيم العدالة وحقوق الانسان.

*إقامة التشبيكات الدولية والتحالفات والتنظيمات للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

*التزام طاقم الموظفين بقيم الجمعية ورؤيتها ورسالتها.

التوجهات الاستراتيجية: التأثير على صياغة القوانين وتبادل السياسات، وتوسيع نطاق إقامة الشبكات والشراكات، وتقديم الخدمات الاستشارية القانونية في مجال الامن، وزيادة الوعي المجتمعي، والاستثمار في القدرات الشباب القيادية، واخراط النساء في الهياكل النقابية والمجتمعية، ودعم المبادرات المجتمعية، وتعزيز المنظمات القاعدية، واتخاذ تدابير المساءلة بشأن انتهاكات حقوق المرأة، والنهوض بالمناصرة الدولية، وتوسيع نطاق تعبئة الموارد، وتنمية الموارد البشرية ورفع كفاءة عمل الجمعية وفعاليتها.

النتائج: ولدى النساء والفتيات والشباب المعرفة والمهارات اللازمة للمطالبة بحقوقهم؛ إن المجتمع الفلسطيني، وخاصة المرأة، أكثر وعياً ودعماً للمرأة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبالتالي أقوى مشاركة مجتمعية لدعم مشاركة المرأة في المجالات الخاصة والعامة؛ السياسات والإجراءات والميزانيات فعالة وآليات المساءلة أقوى.

النتائج: إن النساء والشباب يفهمون حقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهم يتمتعون بالأدوات ويستطيعون الدعوة نيابة عنهم؛ يتفهم المجتمع الفلسطيني أهمية المساواة بين الجنسين، ويتحدى المواقف والأعراف الاجتماعية التي تعمل على إدامة التفاوت بين الجنسين وانعدام المساواة بين الجنسين؛ يلتزم المكلفون بالواجبات بالتزاماتهم وينفذون القوانين من منظور حقوق الإنسان بما يتفق مع المعايير الدولية.

الهدف العام والاهداف الاستراتيجية:

الأهداف الاستراتيجية:

الهدف العام: "تحقيق مشاركة فعالة للنساء في الفضاءين العام والخاص.

الأهداف الاستراتيجية:

خلال السنوات الخمس القادمة، تسعى الجمعية لتحقيق الأهداف التالية:

1. مشاركة نساء الفلسطينيات في عملية صنع القرار في الفضائين العام والخاص على أساس العدالة والمساواة.
2. ضمان حماية النساء والفتيات من كافة اشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي.
3. مشاركة فاعلة للنساء في النضال لنهاء الاحتلال وتحقيق اجندة المرأة في الامن والسلام.
4. تتمتع الجمعية بقدرات فعالة وبنية مؤسسية متماسكة للقيام بدورها الطليعي في المجتمع.

التوجهات الاستراتيجية للجمعية:

واستنادا إلى الخبرة المتراكمة ومراعاة للحالة السائدة، ستسخر الجمعية جهودها في السنوات الخمس القادمة على غرار التوجهات الاستراتيجية التالية لتحقيق هدفها العام وأهدافها الاستراتيجية:

1. التأثير في صياغة القوانين والإجراءات والسياسات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنساء وتلك المتعلقة بحقوق النساء بشكل عام وحقوق واحتياجات النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.
2. الاستمرار في التشبيك والتنسيق وبناء الشراكات وتوسيعها محليا وإقليميا وعالميا.
3. توفير الدعم النفسي والخدمات الارشادية والقانونية للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.
4. تنفيذ حملات توعية مجتمعية.
5. بناء قدرات فئة الشباب.
6. تنظيم النساء في الاتحادات والهياكل المجتمعية والتعاونيات وغيرها من البنى التنظيمية.
7. دعم وتنفيذ مبادرات مجتمعية تقترحها النساء بأنفسهن لحماية حقوقهن الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز مشاركتهن في الحياة العامة للمجتمع.
8. تعزيز قدرات المؤسسات القاعدية والمؤسسات الجماهيرية في سياق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنساء وقضايا النوع الاجتماعي.
9. توثيق وإصدار تقارير سنوية حول حالات العنف ضد المرأة.
10. رصد ممارسات الاحتلال وتوثيق انتهاكاته بحق الفلسطينيين والفلسطينيات.
11. الدعوة للضغط والمناصرة الدولية وعقد حوار سياساتي.
12- العمل على وضع السياسات والخطط بشأن تعبئة الموارد والشؤون الإدارية التي من شانها تعزيز استقلالية الجمعية المالية وتعزيز ديمومتها.
13- تنمية قسم الموارد البشرية وشؤونه الإدارية.
14-العمل على تعزيز الإجراءات والمهارات الإدارية التي من شانها رفع كفاءة عمل جمعية المرأة العاملة وفعاليتها.
15-العمل على مأسسة التخطيط والميزنة المبنية على النتائج.
16-العمل على وضع نظام متابعة وتقييم قائم على النتائج.

٧. الاطار التنفيذي للبرامج

1. اليات التنفيذ:

تقدم الخطة الاستراتيجية للفترة ما بين 2021-2025 الإطار العام التي تعتمده اقسام جمعية المرأة العاملة خلال رحلة تنفيذ البرامج في الخمس سنوات المقبلة.

ان مهام الجمعية الوظيفية يتمحور بشكل رئيسي في تنفيذ البرامج التالية:

البرنامج الإداري:

الهدف العام: توطيد عمل جمعية المرأة العاملة وزيادة كفاءتها وفعاليتها الإدارية.

اهداف البرنامج:

1- رفع كفاءة الإدارة المالية وزيادة فعاليتها.
2- تطوير إدارة الموارد البشرية وزيادة فعاليته.
3- تتمتع الجمعية ببنية مكتبية امنة وكافية لتنفيذ أنشطتها كافة.

برنامج العلاقات العامة والاعلام:

الهدف العام: توسيع حضور جمعية المرأة العاملة محليا وإقليميا ودوليا.

اهداف البرنامج:

1-رفع المستوى التنظيمي للأليات المتبعة في وسائل الاعلام والاتصالات وزيادة فعاليتها.
2- تلقي جمعية المرأة العاملة للتنمية المزيد من الثناء والدعم لدورها في الدفاع عن حقوق المرأة الفلسطينية والنهوض بها.

برنامج التخطيط والتنمية:

الهدف العام: ضمان تحقيق النمو المطرد والمستدام وتطوير الخدمات التي تتيحها الجمعية.

اهداف البرنامج:

1- العمل على مأسسة الإدارة المبنية على النتائج في عمل الجمعية.
2- اتاحة الموارد المحلية والدولية الكافية لاستمرار الجمعية بأداء مهامها وتحقيق نموها.
3- التدفق المنظم للمعلومات الوقائعية اللازمة لاتخاذ القرارات المستنيرة.

برنامج مكافحة العنف المبنى على النوع الاجتماعي:

الهدف العام: تعزيز تمكين النساء الفلسطينيات وتوفير بيئة امنة لهن من شانها حما يتهن من العنف المبني على النوع الاجتماعي.

اهداف البرنامج:

1- زيادة فعالية النساء وكفاءتها في مناهضة العنف المبنى على النوع الاجتماعي.
2- . زيادة فعالية النساء وقدرتها على التأثير في صنع القوانين والسياسات والإجراءات لمناهضة التمييز ضد النساء الفلسطينيات.
3- رفع مستوى الوعي لدى المجتمع وزيادة اهتمامه بحقوق النساء ومناهضة كافة اشكال العنف.

برنامج التمكين الاقتصادي للنساء:

الهدف العام: رفع نسبة حضور النساء الفلسطينيات في سوق العمل وزيادة مشاركتهن في مصادر الدخل ضمن إطار تحقيق العدالة والمساواة لحقوق النساء من منظور النوع الاجتماعي.

اهداف البرنامج:

1- رفع مستوى وعي المجتمع الفلسطيني وخصوصا نساءه بحقوقهن الاقتصادية وزيادة دعمهن لدخول سوق العمل.
2- زيادة نسبة انخراط الشباب والشابات في سوق العمل ومشاركتهم/هن في مختلف النشاطات الاقتصادية.
3- زيادة فعالية النساء على التأثير في صياغة القوانين والسياسات والإجراءات التي من شانها ضمان مشاركة متساوية للنساء في الحياة الاقتصادية ودخولهم الى سوق العمل.

برنامج المشاركة السياسية للنساء و اجندة مؤتمر المرأة والسلام والامن

الهدف العام: تعزيز تمكين المرأة الفلسطينية في الأراضي ومشاركتها في صنع القرار في الفضاءين العام والخاص، والمساهمة في تنفيذ جدول اعمال المرأة والسلام والأمن.

اهداف البرنامج:

1-. رفع مستوى تقبل المجتمع الفلسطيني ودعمه لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.
2- زيادة فعالية المرأة الفلسطينية في التأثير على صياغة القوانين والسياسات والإجراءات المتعلقة بحقوق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية.
3-زيادة فعالية جمعية المرأة العاملة في تعزيز الجهود الرامية لتنفيذ اجندة توفر السلام والامن للمرأة الفلسطينية، وذلك من خلال اشراك النساء.

سوف تضع هذه البرامج الأساس لنظام التخطيط والميزنة المتكامل، الذي ترتبط من خلاله التكاليف (أي الميزانيات) ارتباطاً مباشراً بالأنشطة لتحقيق المخرجات ومن ثم الأهداف المنشودة، وستتمكن البرامج المختلفة، عند صياغة وتنفيذ برامجها وتدخلاتها متوسطة الأجل، من الإشارة إلى الخطة باعتبارها المصدر النهائي للتوجهات والسياسات العامة.

1.وضع إطار غير ثابت ومتوسط الاجل لنظام التخطيط والميزنة

رغم تحديد الخطة الاستراتيجية للسياسات العامة، الا انها تسمح بتمتع مختلف الأقسام والوحدات بقدر معقول من المرونة، وذلك بما يتماشى مع الإطار الاستراتيجي العام والانضباط المالي حتى يتسنى لها القدرة على الاستجابة للمستجدات الجديدة سواء المالية أو الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، اذ يتيح لها تحديد الخطط التشغيلية السنوية ومواءمتها مع الموارد

المتاحة عند تنفيذها. ومن الجدير ذكره ان البرامج- التي يجري حاليا اعدادها وماسستها في عمل الجمعية-ستشكل الأداة الرئيسية لتنفيذ الخطة، حيث تربط من خلالها الهداف العامة والاهداف بعيدة المدى والمخرجات بالإضافة الى المدخلات المالية المتعلقة بها بالإطار الاستراتيجي للخطة، وسيجري تحديد المشاريع التي تمول عادة من الخارج وإدماجها في هذه البرامج. وعند وضع الميزانية السنوية، سيجري مناقشة الأهداف العامة لتلك البرامج وأهدافها ومخرجاتها وتعديلها حسب الاقتضاء، مع الحفاظ على تمتعها بالقدرة على التكيف مع المستجدات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمالية. وستوضع خطة وميزانية غير ثابتة ومتوسطة الاجل بشكل يضمن إسقاطات واقعية بشكل يتوائم مع مبالغ الميزانية وإذا لم يأخذ السياق الحالي منعطفا كبيرا على نحو غير متوقع نحو الأسوأ، فإن الخطة ستظل تشكل إطارا توجيهيا معقولا لتخطيط البرامج وإعداد الميزانية وتنفيذها على مدى السنوات الخمس المقبلة، وسيستمر مناقشة الخطة وتحديثها كل خمس سنوات ما لم يحدث تحول كبير في السياق قد يتطلب تنقيحا مبكرا.

2. **زيادة فعالية تعبئة الموارد**

في ظل الوضع الراهن للتمويل الذي يتوقع أن يستمر في المستقبل القريب، ستعتمد المشاريع والنفقات التشغيلية على التمويل الخارجي من الجهات المانحة، الامر الذي يستدعي تعزيز فعالية الجهود المبذولة في مرحلة جمع التبرعات، وفي الوقت نفسه، يتطلب تطبيق الخطة تطبيقا دقيقا في تخصيص الموارد المتاحة واستخدامها بكفاءة وفعالية، وذلك بما يتماشى مع الوضع المالي الراهن. لذا، يتجلى تركيز الإدارة على خفض النفقات وزيادة الإيرادات، فضلا عن إدارة المشاريع بفعالية، باذلة جهود مضنية لمواءمة المساعدة الخارجية مع أولويات الخطة.

3. **تعزيز التنسيق والتناسق الداخلي**

ينبغي أن تستند أنشطة البرامج إلى الاعداد الهيكلي للجمعية واقسامها ووحداتها حسب الولاية المناطة لكل منها، بيد أن تنفيذ بعض الأنشطة يتطلب- من الناحية البرامجية- بذل جهود مشتركة من جانب أكثر من برنامج واحد، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والاستفادة من الميزة النسبية لكل منها حتى يتسنى لها الوصول إلى نطاق أوسع من الجمهور. وبالقيام بذلك، من الضروري حماية وتعزيز الطابع والهوية المتميزين للبرامج المعنية، كما ينبغي ابداء اهتمام خاص لإقامة الروابط والترابط بين البرامج المختلفة من أجل الحد من سوء الفهم أو الغموض من جهة، ولإقرار التكامل وتعزيز التناسق فيما بينها من جهة أخرى.

ومن ناحية أخرى، تشكل الأنشطة المؤسسية والإدارية الداخلية مسألة شاملة تنفذ في كل برنامج على حدة وفي الجمعية برمتها. ولضمان كفاءة الدعم الإداري والتنظيمي وتوزيع التكاليف والموارد على النحو الأمثل، تُجمع الإدارة المالية والتنظيمية معا وتقدم الى البرامج والمشاريع كل على حدة بشكل مركزي، اذ تتولى الإدارة المالية إدارة جميع الأنشطة المدرة للدخل (أي المطاعم والمتجر وما إلى ذلك) بغية تخفيف الأعباء الإدارية عن مديري المشاريع او البرامج والموظفين الفنيين، وسيؤدي ذلك بالضرورة إلى تبسيط وتحسين تخطيط الأنشطة وادارتها بكفاءة, وسيتم استغلال الدخل المتولد لتغطية التكاليف الإدارية للجمعية و للمعونات والدعم المقدم لمختلف أنشطة البرامج والمشاريع المختلفة حسب الحاجة, وذلك ينطبق أيضا على إدارة المبادرات الجديدة وأنشطة جمع الأموال والعلاقات الدولية بصورة مركزية.

الهيكلية التنظيمية:

واستنادا إلى ما تقدم، فان الهيكل التنظيمي للجمعية يعزز بموجبه الهياكل المؤسسية والإدارية والمالية.

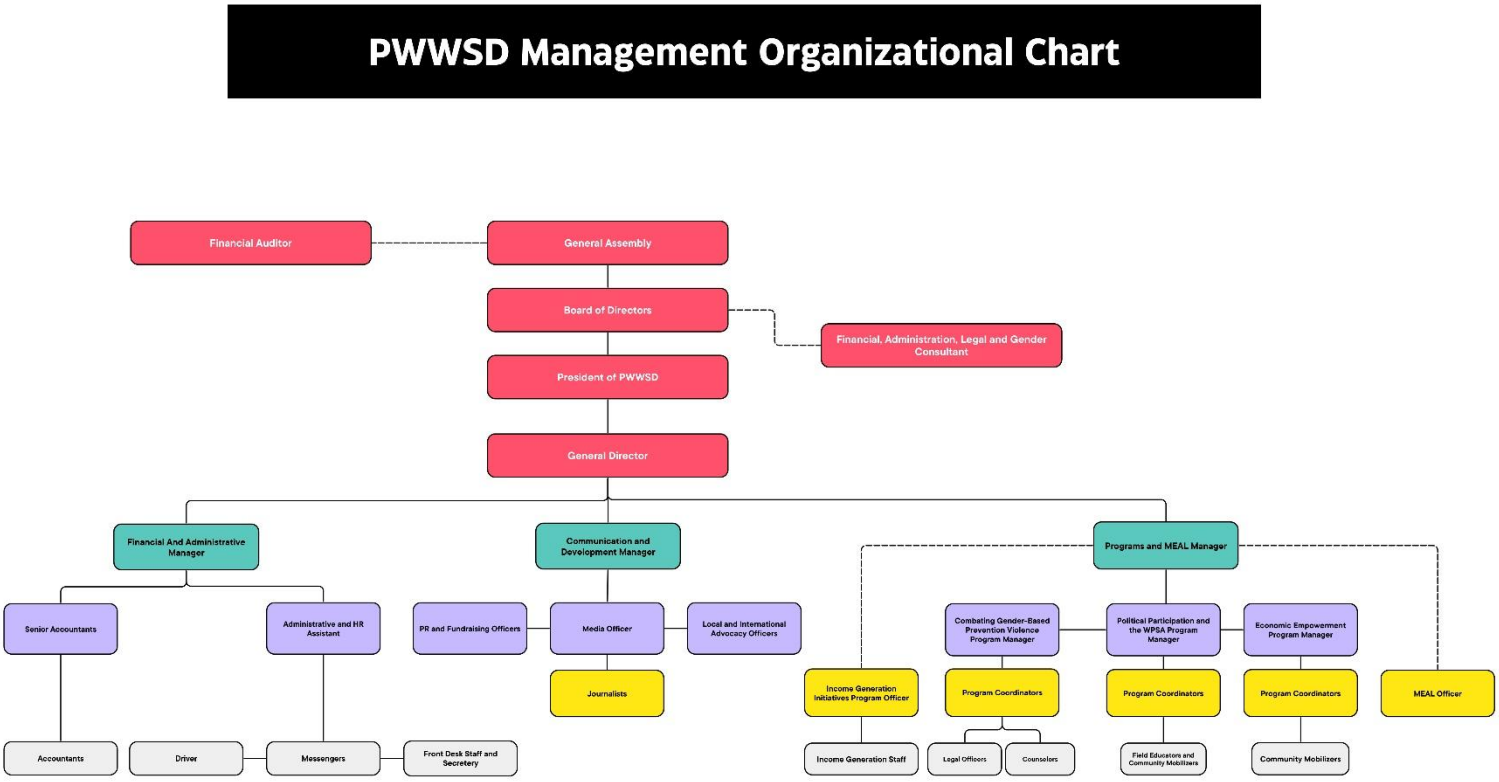

مهام ومسؤوليات البرامج:

1.البرنامج الإداري والمالي:

يقوم القسم المناط اليه تنفيذ مهام هذا البرنامج برفع التقارير الى المدير العام، وتتمثل تلك المهام كالاتي:

-مناقشة السياسات المالية والأدلة والأنظمة وتطويرها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- تنفيذ المهام المالية وفقا للسياسات والإجراءات المنقحة.

- إعداد إطار مالي إرشادي متوسط الأجل.

- تنسيق عمل برامج الجمعية واقسامها ودعمها في إعداد ميزانياتها ضمن إطار تخصيص الموارد، وتجميعها في ميزانية سنوية شاملة.

- إعداد تقارير مالية أربع مرات سنويا بشأن النفقات الفعلية مقارنة بمخصصات الميزانية لكل برنامج ووفقا للأوقات المحددة.

- إعداد تقارير مالية دورية للمشاريع وفقا للشروط التعاقدية مع المانحين.

-إعداد التقرير المالي السنوي.

- إجراء جرد سنوي للأصول.

- مناقشة الأدلة المتعلقة بالشؤون الإدارية والموارد البشرية وتحديثها سنويا.

- تعيين موظفين جدد بما يتناسب مع الأموال المتاحة.

- إعداد خطط سنوية لتنمية الموارد البشرية والإشراف على تنفيذها.

- تنسيق عملية تقييم الأداء السنوية للموظفين والإشراف عليها.

- متابعة تنفيذ القرارات الإدارية بناء على التقييمات السنوية لأداء الموظفين.

- التحديث المستمر لسجلات الموظفين.

- متابعة دورية للحواسيب والإنترنت والأجهزة الكهربائية من أجل صيانتها أو استبدالها إذا لزم الأمر.

- إجراء تقييم دوري لجدار الحماية الحاسوبي وتطويره عند الاقتضاء.

- إدارة الوحدات التابعة للجمعية والتي تجني منها دخلا والترويج لها مثل مطعم الزوادة، محل انتاج للنســـاء، والخدمات الاستشارية).

<u>برنامج المتابعة والتقييم والتخطيط والتنمية:</u>

يقوم القسم المناط اليه تنفيذ مهام هذا البرنامج برفع التقارير الى المدير العام، وتتمثل تلك المهام كالاتي:

- يســتند إطار المتابعة والتقييم الى الإطار المنطقي للبرنامج، حيث يتضــمن مؤشرات محددة من شــانها تمكين الجمعية من قياس تحقيق النتائج المتوقعة وتقييمها.

- مناقشـــة الإطار ســـنويا وتنقيحه او تعديله بما يتوافق مع الدروس المســـتفادة، وجهود المواءمة او الامتثال التي يبذلها المانحون، فضلا عن الاحتياجات الداخلية والخارجية المستجدة للجماهير، بالإضافة الى فحص الإطار أيضا لضمان الحفاظ جميع عناصر المتابعة والتقييم ودعم الإدارة والتعلم التنظيمي بفعالية.

- إعادة النظر في المؤشرات والعمل على تحديثها عند الاقتضاء وقتما يتم وضع استراتيجية جديدة.

- إدراج تقييم نظام المتابعة والتقييم في عمليات التقييم النصفي والنهائي للجمعية.

- يناط القسم المسؤول عن هذا البرنامج مهمة القيام بوضع الإجراءات والأدوات المناسبة لجمع البيانات المتاحة ومناقشة النتائج المحققة من خلال المؤشرات، فيما تقع مســـؤولية الجمع الأولي للبيانات والمعلومات على عاتق مختلف الأقســـام والوحدات قدر الإمكان.

- اســتحواذ هذا القســم على دور بارز في مهمة القيام بتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالأداء ورفع التقارير عنها والعمل على توزيعها.

- إنشاء إطار تنظيمي يتسم بالكفاءة والفعالية مع تعزيز كفاءات الموظفين.

- وضع عملية متجددة لنظام التخطيط والميزنة المبني على النتائج.

- وضع نظام فعال لإدارة مراحل المشاريع.

- تنسيق خطط التنفيذ السنوية والمساعدة في إعدادها.

- تنسيق مناقشة خطط تنفيذ البرامج أربع مرات سنويا والعمل على تحديثها.

- إجراء مناقشة سنوية للخطة الاستراتيجية وتعديلها او تحديثها إذا لزم الامر.

-تيسير تقييمات نصفية ونهائية للخطة الاستراتيجية واستغلال الدروس المستفادة كمدخلات في دورة التخطيط اللاحقة.

- إدارة نظام المتابعة والتقييم المبني على النتائج.

- إعداد نظام رفع تقارير مبني على النتائج.

برنامج الاعلام والاتصالات

يقوم القسم المناط اليه تنفيذ مهام هذا البرنامج برفع التقارير الى مدير البرامج، وتتمثل تلك المهام كالاتي:

- وضع إطار استراتيجي لتدخلات الشبكة في مجال الاتصالات والشروع في تنفيذها.

- وضع خطط تنفيذ سنوية واقعية لوسائل الإعلام.

- متابعة تطبيق معايير وسائل الإعلام المتفق عليها.

- تطوير مواد ترويجية وقرطاسية خصيصا باسم الجمعية.

- إصدار نشرات صحفية منتظمة وملخصات إعلامية بشأن الأنشطة التي تنفذها الجمعية وانجازاتها.

- إعداد نشرات صحفية واوراق مواقف بشأن الأحداث المتعلقة بقضايا المرأة الفلسطينية.

- عقد مقابلات صحفية بواسطة مختلف وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية.

- تعزيز الأنشطة التي تنفذها الجمعية بهدف نشر الوعي.

- استخدام مختلف وسائل الإعلام للترويج لحملات المناصرة والأنشطة التي تنفذها الجمعية.

- تسليط الضوء على أصوات النساء من خلال الإعلانات، واللقاءات القصيرة مع الصحفيين، ونشر الاقتباسات المكتوبة.

- تنظيم الاجتماعات والاحتجاجات، وإصدار البيانات الصحفية الرامية الى مكافحة حملات التشهير التي يقوم بها الاحتلال بحق الجمعية.

- تحديث المعلومات والأنشطة البارزة باستمرار على الموقع الإلكتروني للجمعية وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

- وضع جدول أعمال الشبكة وأنشطتها وفعالياتها المتعلقة بالتوعية وتحديثها بانتظام على الموقع الشبكي ومواقع التواصل الاجتماعي.

- تنظيم جلسة شهرية مفتوحة على Facebook Live، مثل جلسة «الأسئلة المتكررة».

- تنظيم جلسات مناقشة مع ممثلي وسائل الإعلام لتبادل المعلومات والأفكار.

- عقد اجتماعات مع ممثلي مختلف الوكالات الإعلامية، بما في ذلك التلفزيون الرسمي والمحلي والمحطات الإذاعية ومؤثري مواقع التواصل.

- دعوة الصحفيين وممثلي وسائل الإعلام للمشاركة في الأنشطة المختلفة.

- تنظيم رحلات ميدانية للصحفيين والمؤثرين لاطلاعهم على مشاريع الجمعية.

برنامج العلاقات العامة وتعبئة الموارد

يقوم القسم المناط اليه تنفيذ مهام هذا البرنامج برفع التقارير الى مدير البرامج، وتتمثل تلك المهام كالاتي:

-مناقشة مقترحات المشاريع وتقديمها إلى الجهات المانحة المحتملة.

- إدارة العلاقات مع الشركاء المانحين.

-الاتصال بمؤسسات القطاع الخاص ورجال الأعمال المحليين بغية تمويلهم لأنشطة الجمعية وفعالياتها.

-تنظيم حملات ومحلية محلية لجمع التبرعات.

-وضع إطار استراتيجي لتدخلات الجمعية في مجال العلاقات العامة والاتصالات والعمل على تنفيذه.

-وضع خطط واقعية للعلاقات العامة السنوية.

- تنظيم اجتماعات تعريفة مع الشركاء المانحين المحتملين، وذلك بالتنسيق مع وحدة التنمية والتخطيط.

- إرسال تقارير ونشرات وموجزات حول إنجازات الجمعية إلى الشركاء الجدد بانتظام.

- دعوة الشركاء المانحين الحاليين والجدد والوكالات الدولية إلى المشاركة في أنشطة الجمعية وفعالياتها.

-إرسال رسالة إخبارية إلكترونية إلى الشركاء والأصدقاء والداعمين.

-تنظيم اجتماع طاولة مائدة مستديرة مع ممثلي مؤسسات دولية ذات العلاقة وفعاليات استقبالهم والوكالات المانحة ذات الصلة الموجودة في فلسطين.

<u>برنامج مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي</u>

يقوم القسم المناط اليه تنفيذ مهام هذا البرنامج برفع التقارير الى مدير البرامج، وتتمثل تلك المهام كالاتي:

-تقديم خدمات استشارات نفسية واجتماعية سواء بشكل فردي او جماعي، بما في ذلك تقديم المشورة عبر الهاتف.

-تقديم استشارات قانونية والدعاوى القضائية في المحاكم.

-تعزيز قدرات موظفي المؤسسات القاعدية في مجال العنف المبني النوع الاجتماعي وحقوق المرأة من خلال المشاركة في الحملات التوعوية والمناصرة المجتمعية.

-التشبيك بين عمل المؤسسات القاعدية في تقديم الخدمات للمرأة وتمكينها من المشاركة بفعالية في الحوارات او النقاشات المحلية والإقليمية والدولية.

-توثيق حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي ونشر التقارير الدورية.

-تنفيذ حملات توعوية مجتمعية بشأن العنف المبنى على النوع الاجتماعي تستهدف جميع شرائح المجتمع.

-إعداد المناصرين لقضايا المرأة، ذكورا واناثا، لمكافحة العنف المبنى على النوع الاجتماعي.

-تشكيل المنتديات لمناصري حقوق النساء.

-تشكيل منتديات للنساء الناجيات من العنف المني على النوع الاجتماعي.

-تنفيذ أنشطة توعوية وتدريبات تستهدف أصحاب الحقوق وتمكينهم من المشاركة في الحوارات السياساتية والاجتماعات مع صانعي القرارات السياسية.

-مناقشة القوانين واقتراح تعديلات عليها أو صياغة قوانين جديدة بشأن مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

- تنسيق وتنفيذ حملات الضغط والمناصرة لقضايا النساء على الصعيدين الوطني والإقليمي.

-إصدار بيانات وأوراق موقف بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي.

-التنسيق مع المؤسسات المعنية والتشبيك معها وبناء التحالفات بهدف المساهمة في تعديل القوانين والتأثير على صانعي القرارات.

-تنسيق وتنفيذ جلسات مناقشة سياساتية مع صانعي القرارات للتأثير على القوانين المتعلقة بمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

-تنسيق وتنفيذ ورش العمل والمشاركة في والمؤتمرات الإقليمية والدولية بشأن مكافحة العنف ودعم قضايا النساء.

-تبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب وعلى الصعيد الدولي.

برنامج التمكين الاقتصادي للنساء

يقوم القسم المناط اليه تنفيذ مهام هذا البرنامج برفع التقارير الى مدير البرامج، وتتمثل تلك المهام كالاتي:

-تثقيف أصحاب الحقوق وتوعيتهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

-تنفيذ أنشطة توعوية مجتمعية حول مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية.

-توفير خدمات استشارية نفسية واجتماعية وقانونية للنساء المعنفات في بيئة العمل.

- تمكين الشباب والشابات اقتصاديا، وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم، وتمكينهم من دخول سوق العمل، وتوعيتهم بأهمية مشاركة الرجال والنساء في الحياة الاقتصادية.

-اخراط النساء في الهياكل النقابية والمجتمعية، والهيئات، والتعاونيات، وما إلى ذلك، والتواصل فيما بينها، وإنشاء شبكات وطنية لتلك الهيئات.

-دعم المبادرات المجتمعية التي تعزز مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تنفيذها.

- تعزيز قدرات المؤسسات المجتمعية المحلية ومؤسسات المجتمع المدني في مجالات الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة والقضايا النوع الاجتماعي.

- تدريب الجمعيات والتعاونيات النسوية وبناء قدراتها في مجال التمكين الاقتصادي والاجتماعي والمهارات العملية للنساء.

-تدريب المؤسسات الشريكة على المناصرة والتعبئة للنهوض بالحقوق الاقتصادية للنساء.

- والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني الشريكة، ومنتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي، وغيرها من المؤسسات فيما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية والاجتماعية للنساء.

- تنفيذ حملات المناصرة الرامية الى التأثير على تغيير القوانين التي تمنع المساواة من منظور النوع الاجتماعي في الحقوق الاقتصادية وتعقف عائقا امام مشاركة النساء الى سوق العمل.

برنامج المشاركة السياسية للنساء واجندة مؤتمر المرأة السلام والامن

يقوم القسم المناط اليه تنفيذ مهام هذا البرنامج برفع التقارير الى مدير البرامج، وتتمثل تلك المهام كالاتي:

-تنظيم أنشطة توعوية مجتمعية في مجال الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية على أساس قضايا النوع الاجتماعي
- عقد تدريبات ميدانية بشأن قضايا النوع الاجتماعي او المشاركة السياسية، والقوانين المحلية والدولية، والمناصرة ووسائل الإعلام الجماهيرية، وقوانين الحكم المحلي، وغيرها.
-إصدار التقارير واوراق موقف والدراسات بشأن المشاركة السياسية للنساء وجدول أعمال المرأة والأمن والسلام.

- تحفيز النساء والشباب على ابداء دور فعال في تنظيم ورش عمل توعوية والمشاركة فيها.

-مواصلة توظيف المتطوعين وتشجيعهم على المشاركة في الأنشطة التوعوية.

-تنظيم أنشطة وحملات ضغط للتأثير على صانعي القرار في مجالات الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية للنساء.

-المشـــاركة في النقاشـــات بشـــأن اجراء تعديلات على القوانين المعمول بها واقتراح قوانين جديدة وتقديمها إلى الســـلطات المختصة، وذلك بالتنسيق مع الحركة النسائية والتشبيك والتحالف مع مؤسسات المجتمع المدني.

-الحفاظ على عضـــوية المنظمة وتفعيل دورها في الائتلافات المتعلقة بالحقوق المدنية والســـياســـية للنســـاء على الصـــعد المحلية والإقليمية والدولية.

-استضافة عمل الائتلافات وتيسير عملها مثل منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي، ومنتدى مناهضة العنف، والائتلاف النسائي من أجل العدالة والمساواة، وإرادة، وغيرها.

-المساهمة في زيادة القدرات المؤسساتية والنشاطية للتحالفات القائمة بإعارة النساء ذوات الخبرة في مجال حقوق النساء بصفة عامة والمشاركة السياسية بصفة خاصة.

- اخراط النســـاء في النقابات، والهياكل والهيئات المجتمعية، ومنتديات الشـــباب، وغيرها وتمكينهن من ابداء دور فعال في الحياة العامة.

- تعزيز قدرات المؤســـســـات المجتمعية المحلية ومؤســـســـات المجتمع المدني في مجالات الحقوق المدنية والســـياســـية والاجتماعية للنساء وقضايا النوع الاجتماعي، وتعزيز التنسيق والتواصل وتبادل الخبرات فيما بينها.

-المشاركة في أنشطة التضامنية مع الجماعات المتضررة من انتهاكات الاحتلال.

-رصد انتهاكات الاحتلال وتوثيقها والعمل على فضحها.

-نشر التقارير والبحوث وأوراق الموقف والبيانات وتوزيعها على الصعيد الدولي.

- المشـــاركة في إعداد التقرير الموازي لاتفاقية ســـيداو وتقرير الائتلاف رقم 1325، والمشـــاركة في الجهود التي تبذلها الحركة النسوية لمتابعة تطبيقها من قبل الحكومة.

-بناء شراكات محلية وإقليمية ودولية جديدة تتعلق بالمشاركة السياسية للنساء وجدول أعمال المرأة والأمن والسلام.

-المشاركة في التحالفات والتشبيكات الرامية لمحاسبة إسرائيل.

-المشـاركة في الاجتماعات والمؤتمرات على الصـعيدين الدولي والإقليمي، مثل لجنة وضـع المرأة، ومجلس حقوق الإنسـان، واليوم السنوي المفتوح، وما إلى ذلك.

-تنظيم جولات دولية للمناصرة واستقبال وفود تضامنية.

الإطار المنطقي والخطة التنفيذية

بناء على الخطة الاستراتيجية التي تم عرضها سالفا، فان الإطار المنطقي المعروض في مرفق(أ) يوضح الأساس التي تستند اليه إطار التنفيذ متوسط الاجل والميزانيات والخطط السنوية لمختلف البرامج، كما ويستدعي نظام التخطيط والميزنة المتقلب الى إعادة النظر في محتويات الإطار المنطقي وتحديثها سنويا من خلال ارفاق سنة جديدة الى الإطار المنطقي.

طورت خطة التنفيذ لعام 2021 المعروضة في الملحق 2 بناء على الإطار المنطقي للبرامج المعروض في ملحق 1.

VII. الاطار الإداري للمخاطر

مخاطر محتمل حدوثها	احتمالية حدوثها	النتائج المتوقعة عليها	الإجراءات المتخذة لمعالجتها
استمرار تفشي جائحة كورونا محليا.	عالية	عرقلة التخطيط التنفيذي ووضعه في حالة تخبط. -ضعف الاتصال التقليدي وعدم قدرة الموظفين على الوصول إلى المناطق للقيام بالأنشطة -إغلاق المؤسسات ذات الصلة ولا سيما المحاكم. -زيادة نسبة العنف المنزلي، مما يستدعي زيادة الحاجة إلى حماية المرأة من العنف المبني على النوع الاجتماعي. - انخفاض الحالة الاقتصادية العامة، وزيادة مستويات الفقر والبطالة، وتركيز أفراد المجتمع المحلي على توفير ضرورات الحياة الأساسية.	-متابعة فعالة للتغييرات وإدخال التعديلات اللازمة على الخطة والبرامج المقدمة لمعالجة التطورات والاستجابة للاحتياجات المستجدة للنساء دون فقدان البوصلة لتحقيق الأهداف المعلنة والنتائج المرجوة. - استخدام المنصات الإلكترونية (التكبير، والشبكات الاجتماعية) للتواصل مع الموظفين وغيرهم من الأفراد والمؤسسات. - استمرار تفشي جائحة كورونا دوليا.
استمرار تفشي جائحة كورونا دوليا	عالية	-أزمة اقتصادية عالمية قد تؤثر على حجم التمويل الخارجي وأولوياته وتحول ما هو متاح منه إلى المعونة الطارئة والإنسانية على حساب التنمية المستدامة طويلة الأجل، والتي بدورها قد تؤثر على حجم الدعم الخارجي للجمعية وتزيد من ضعفها المالي.	- استخدام المنصات الإلكترونية (التكبير، والشبكات الاجتماعية) للتواصل مع الموظفين وغيرهم من الأفراد والمؤسسات. -التنسيق مع الشبكات والحركات من اجل المناصرة الدولية. - الصراع مع الاحتلال على أساس القانون الإنساني الدولي. -
تشديد إجراءات الاحتلال وعرقلة التنقل بين المناطق.	عالية	-عرقلة عمل الجمعية وتركها في حالة تخبط بسبب عدم قدرة الموظفين على الوصول إلى مجالات محددة لتنفيذ الأنشطة. -ضعف التواصل التقليدي. - رضوخ بعض المانحين الدوليين للبروباغاندا الإسرائيلية ضد مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.	-استخدام المنصات الإلكترونية (التكبير، والشبكات الاجتماعية) للتواصل مع الموظفين وغيرهم من الأفراد والمؤسسات. -التنسيق مع الشبكات والحركات من أجل المناصرة الدولية. -الصراع مع الاحتلال على أساس القانون الإنساني الدولي
فوز القوى المحافظة في الانتخابات التشريعية	متوسطة	-تهيئة بيئة تشريعية غير داعمة لقضايا النساء.	-تكثيف الضغط من أجل وضع قوانين تحمي مشاركة المرأة، وتعزيز عمل المؤسسات وتفعيل الاتفاقات الدولية.

		-إقرار قوانين تقيد الممارسات الديمقراطية، وتقلص الحيز المدني، وبالتالي تحد من مشاركة الجمهور.	-تعزيز الشراكات والشبكات مع مؤسسات المجتمع المدني في سياق المناصرة الدولية لحقوق النساء الفلسطينيات الفلسطينية والدفاع عنهن.
نظام سياسي غير ديموقراطي	متوسطة	- تضييق نطاق عمل مؤسسات المجتمع المدني وإغلاق بعضها. - اعتقال بعض كوادر تلك المؤسسات والشروع بتشويه سمعتهم.	-تنشيط العلاقة مع الشبكات الدولية وحقوق الإنسان. --تعزيز العلاقات مع وسائل الإعلام.
ازدياد تأثير القوى المحافظة في المجتمع.	عالية	-زيادة خطاب الكراهية ضد المؤسسات النسوية. -انخفاض ثقة المجتمع بالمؤسسات النسوية. - إضعاف صوت حقوق الإنسان لدعم قضايا النساء. -العنف والاعتداء على الأيقونات النسوية والناشطات الاجتماعية. -انخفاض مشاركة النساء في مختلف جوانب الحياة منها الاقتصادية والسياسية. --مواجهة الجمعية صعوبات في تنفيذ برامجها.	- تكثيف أنشطة التوعوية وتعزيز حملات المناصرة لقضايا النساء. -تنشيط التنسيق مع المؤسسات المجتمعية لوضع خطاب بشأن حقوق الإنسان لدعم النساء. -التحالف مع القوى الدينية المستنيرة منهم القضاة ورجال الدين. - تعزيز العلاقة مع وسائل الإعلام.
توجهات السياسات التمويلية التي تنتهجها الوكالات الدولية المانحة مثل التمويل المشروط ، والتمويل المبني على المشاريع ، والتمويل المبني على البرامج ، والتمويل المؤسساتي والأساسي).	احتمالية عالية	- الحد من قدرة الجمعية على التخطيط واتخاذ قرارات متوسطة إلى طويلة الأجل فيما يتعلق بخططها وبرامجها، مما يهدد استدامتها وتأثيرها المجتمعي. -نقص التمويل المتاح لتغطية التكاليف التشغيلية. - تهديد الاستقرار المالي للجمعية، مما يضطرها إلى التوظيف وفقا للمشروع ومدته، وقد يؤدي ذلك إلى انعدام الأمن الوظيفي، وانخفاض التزام الموظفين، وضعف إنتاجيتهم. - انخفاض التمويل الخارجي الذي قد يجبر الجمعية على إغلاق بعض البرامج أو تخفيضها، مما يضعف وجودها في المجتمع المحلي.	-تكثيف الترويج والتوعية لرؤية الجمعية ورسالتها وأهدافها. -زيادة التمويل الذاتي والمحلي للجمعية. -التنسيق مع الحركات والشبكات الدولية. -تشجيع العمل التطوعي. - الضغط على التمويل المباشر وليس من خلال الحكومة لدعمه ضد سياسات الاحتلال.
وجود موظفين غير ملتزمين بقيم الجمعية ورؤيتها ورسالتها.	عالية	- ترك العمل بسبب المقارنة مالية. -ضعف صورة الجمعية ودورها في المجتمع. -ارتفاع معدل دوران الموظفين/ات وعدم تراكم المعارف والخبرات.	-وضع وتنفيذ خطة لبناء قدرات الموظفين. - -تعزيز حقوق الموظفين والموظفات. - تعزيز الثقافة النسوية في الجمعية.

الافتقار إلى الوضـــوح و/أو عـدم إلى الالتزام بالسلطة التنظيمية.	متوسطة	- التخبط خلال العمل. - المنازعات الداخلية بين الموظفين. -عدم احترام الأنظمة والسلطة. - انخفاض الحافز للعمل. - تقلص جودة العمل.	- تطوير الهيكل وفقا لمتطلبات التنمية في إطار برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة. -وضع توصيفات وظيفية واضحة. - إجراءات حل المنازعات على أســـاس احترام القانون ومبادئه. - تفعيل الولاية وتقييم الأداء وفقا للنتائج.

المتابعة والتقييم

وضع إطار عمل قائم على النتائج في مجال الرصد والتقييم (تم عرضه في التذييل الثالث) لتمكين الجمعية ليس لمتابعة التنفيذ والنواتج الممنهجة المترتبة عليها فحسب، بل لمتابعة وتقييم التقدم المحرز مقارنة بالأهداف الاستراتيجية، فضلاً عن الحكم على تحقيق النتائج التحديات حكما دقيقا. كما وستتمكن أيضاً من توليد بيانات ومعلومات في الوقت المناسب التي من شأنها توليد ردود فعل مستمرة بشأن التقدم الذي أحرزته الخطة والمشاريع . الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الأداء، وصنع القرار على نحو أفضل، وتعزيز النتائج، والمساءلة والشفافية. وسيكون أيضا مصدرا لرأس المال المعرفي لتعزيز التعلم التنظيمي داخل الجمعية وشركائها أيضا. وبالإضافة إلى تعزيز كفاءة وفعالية الجمعية، وستشكل المواد التي يوفرها نظام المتابعة والتقييم أحد المدخلات الرئيسية لمختلف أنشطة العلاقات العامة والتوعية. ويستند إطار المتابعة والتقييم إلى إطار النتائج الوارد وصفه في الفرع V.2 أعلاه. وهو يشمل مؤشرات أداء محددة بوضوح، وهي قياسات الجمعية من تقييم تحقيق النتائج المتوقعة. وسيجري مناقشة الإطار سنويا وتنقيحه او تعديله بناء على الدروس المستفادة، وجهود المواءمة/الامتثال الجارية التي يبذلها المانحون، والاحتياجات المستجدة للجماهير الداخلية والخارجية. وسيعاد النظر فيها أيضا لضمان الحفاظ جميع عناصر المتابعة والتقييم ذات صلة ودعم الإدارة والتعلم التنظيمي بفعالية. وبالمثل، ينبغي إعادة النظر في المؤشرات وتحديثها عند الاقتضاء، بمجرد وضع استراتيجية جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم إدراج تقييم نظام المتابعة والتقييم في التقييم النصفي والنهائي للجمعية.

ومن الجدير ذكره ان مهمة وضع الإجراءات والأدوات المناسبة لجمع البيانات ومناقشة التقدم المحرزمن خلال المؤشرات تناط لقسم التنمية والتخطيط للقيام بها، بينما تقع مسؤولية الجمع الأولي للبيانات والمعلومات على عاتق مختلف البرامج او الأقسام قدر الإمكان. وبقدر أهمية توليد المعلومات، فإن توصيلها إلى المستعملين المناسبين في الوقت المناسب بحيث يمكن استخدام التغذية الراجعة عن الأداء لتحسين الإدارة وضمان تحقيق النتائج. وفي هذا الصدد ، تكون وحدة التخطيط والتطوير الهيئة المسؤولة الرئيسية عن تحليل بيانات ومعلومات الأداء والإبلاغ عنها ونشرها.

ملاحظة: إتمام اطار المتابعة والتقييم المعروض في الملحق II ضمن اعداد نظام متابعة وتقييم.

الخطة الاستراتيجية: المتابعة والتقييم والتحديث

تستغل الخطط السنوية والخطة الاستراتيجية استخدام نظام المتابعة والتقييم الذي يتضمن المهام التالية:

1.اجراء تدقيق داخلي باستمرار.

2. مناقشة النفقات والمدخلات شهريا.

3. عقد اجتماعات داخلية للموظفين شهريا.

4. اصدار تقارير بشأن الانتهاء من تنفيذ الأنشطة.

5. مناقشة الإنجازات في المرحلة الفصلية للتقرير أربع مرات سنويا.

6. مناقشة الأهداف مرتين سنويا.

7.مناقشة الميزانية او تعديلها والتي تجرى في يوليو.

8. تقييم الإنجازات على مستوى الأهداف سنويا بإصدار التقرير السنوي الذي يتضمن الخطة السنوية الجديدة والميزانية.

9. اصدار تقرير التدقيق المالي الخارجي سنويا.

10. تقييم اداء الموظفين سنويا.

11.مناقشـــة الأطر المالية والتنفيذية متوســـطة الأجل ســـنوياً وتحديثها، وذلك بتقييم الإنجازات على مســـتوى الأهداف ومناقشة مستوى التأثير (التقارير السنوية).

12. اصدار تقرير التدقيق المالي الخارجي سنويا.

13. تقييم أداء الموظفين سنويا.

14. مناقشة نصفية للبرامج التي تمولها جهات خارجية بنا على طلب المانحين.

15. اجراء تقييم نهائي للبرامج او المشاريع التي تمولها جهات خارجية.

16.مناقشة نصفية للخطة الاستراتيجية.

17. تقييم الخطة الاستراتيجية وتحديثها بحلول السنة الخامسة.

الملحقات

الملحق 1: الإطار المنطقي

البرنامج الإداري

البرنامج	الإدارة
الهدف	توطيد عمل الجمعية وزيادة كفاءتها وفعاليتها الإدارية.

الأهداف	المخرجات	الأنشطة
1.تطوير الكفاءة والفعالية على المستويين المالي والإداري	1.1. تطبيق السياسات المالية والأدلة والنظم الإدارية بطريقة تتوافق مع التخطيط المالي للبرامج	1.1.1. وضع السياسات والأدلة والأنظمة المالية اللازمة بما يتناسب مع متطلبات عمليات التخطيط المالي للبرامج وبما يتوافق مع المبادئ المعمول بها في مجال المحاسبة.
		1.1.2. تنظيم لقاءات لتعريف الموظفين/ ات بالسياسات المالية والأدلة والأنظمة وتوضيح متطلباتها.
	2.1.تطبيق السياسات والأنظمة والإجراءات ضمن العمليات المالية المختلفة حسب التعديلات	1.2.1. تطبيق السياسات والإجراءات المالية حسب التعديلات المقرة.
	3.1. إقرار موازنات البرامج	1.3.1.إعادة بناء هيكلية نظام المحاسبة المعمول به بطريقة تتواءم مع برامج الجمعية وبما يتوافق مع هيكليتها التنظيمية التي تم تعديلها.
		2.3.1. تنظيم ورش عمل تدريبية في التحضير لأعمال إعداد الموازنات وتنفيذها، تستهدف مدراء ومديرات البرامج والوحدات.
		3.3.1.تحضير اطار مالي اولي يوضح كيفية تخصيص الموارد المالية لكل برنامج او وحدة بما يتفق مع الموارد والمشاريع التي يجرى العمل عليها.
		4.3.1. تنسيق عمل البرامج والوحدات ودعمها، وتهيئتها لإعداد المشروع الأولي لميزانياتها ضمن إطار تخصيص الموارد.

		5.3.1. إعادة النظر في مشـــاريع الميزانيات التي أعدتها مختلف البرامج/الوحدات (وتعديلها إذا لزم الأمر) وتجميعها في ميزانية شاملة للجمعية.
	4.1. اصدار التقارير المالية بشكل منتظم وفي الوقت المناسب.	1.4.1. إعداد تقارير مالية ربع سنوية عن النفقات الفعلية مقارنة بمخصصات الميزانية لكل برنامج ووفقا للأوقات المحددة.
		2.4.1. إعداد تقارير مالية دورية للمشـاريع وفقا للشـروط التعاقدية مع الجهات المانحة.
		3.4.1. اعداد التقرير المالي السنوي.
		4.4.1. تنسـيق إعداد التقارير المالية التي يراجعها مدقق حسـابات خارجي معتمد.
	5.1. تحديث سجل الأصول سنويا.	1.5.1. إجراء جرد سنوي للأصول.
2. تطوير كفاءة عمل إدارة الموارد البشرية وزيادة فعاليتها	1.2.العمل على تشـغيل كتيبات مسـتكملة عن الشؤون الإدارية والموارد البشرية.	1.1.2. نقاش وتحديث أدلة الشؤون الإدارية والموارد البشرية .
		2.1.2.عقد اجتماعات توجيهية لتعريف الموظفين/ ات بالسياسات والأدلة والأنظمة المعدلة المتعلقة بالشـؤون الإدارية والموارد البشرية.
	2.2. تحديد أدوار الموظفين و مسؤولياتهم.	1.2.2. ملء الوظائف الشاغرة وتطوير وصف وظيفي لكل وظيفة وفقا للهيكل التنظيمي الجديد.
		2.2.2. تعيين الموظفين/ ات وفقا للهيكل التنظيمي الجديد.
	3.2. العمل على ملء الشواغر.	1.3.2. العمل على تعيين كوادر جديدة للوظائف الشـاغرة وفقا للإجراءات المنصوص عليها في دليل الموارد البشرية ووفقا لتوافر التمويل.
	4.2. زيادة قدرات الموظفين/ ات واعضاء مجلس الإدارة.	1.4.2. إعداد خطة سـنوية لتطوير الموارد البشـرية بما يشـمل عضـوات مجلس الإدارة والموظفين/ ات في جمعية المرأة العاملة الفلسـطينية للتنمية، إضـافة الى المتطوعين/ ات وذلك بناء على احتياجاتهم/ن وأولويات عملهم/ ن وفي حدود الموارد المالية المتاحة.
		2.4.2. عقد اجتماعات وورش عمل تدريبية وفقا لخطة تنمية الموارد البشرية.

		3.4.2. ترشيح موظفين/ات للمشاركة في أنشطة وفرص تدريبية والتي يحددها التقييم السنوي للاحتياجات التدريبية.
	5.2. تقييم أداء الموظفين/ ات سنويا.	1.5.2.تنسيق عملية تقييم أداء الموظفين/ ات السنوية والإشراف عليها.
		2.5.2. متابعة تنفيذ القرارات الإدارية الصادرة عن تقييم الأداء السنوي للموظفين/ ات.
	6.2. استكمال تحديث سجلات الموظفين.	التحديث المستمر لسجلات الموظفين (السير الذاتية، الوصف الوظيفي ، وتقييم الأداء ، والتدريب ، وسجل الحضور ، والإجازات بمختلف أنواعها، وشهادات التقدير أو العقوبات، وما إلى ذلك).
3.تتمتع الجمعية ببنية مكتبية آمنة وكافية لتنفيذ الأنشطة	1.3. الحواسيب والأثاث المكتبي كافية لتلبية احتياجات العمل.	1.1.3إدراج احتياجات المكاتب من المعدات والأثاث في مقترحات المشاريع. وستكون مشترياتها وفقا لسياسات وإجراءات الشعبة.
	1.4.البنية الأساسية التكنولوجية للجمعية كافية وآمنة وفعالة.	1.1.4.متابعة دورية للحواسيب والإنترنت والأجهزة الكهربائية من أجل صيانتها أو استبدالها، إذا لزم الأمر.
		2.1.4. الاستجابة السريعة لمعالجة العقبات والعيوب في الحواسيب والإنترنت الداخلي.
		3.1.4.تقييم جدار الحماية بصورة دورية وإدخال التحسينات عند الضرورة.
		4.1.4.وضع نظام لإدخال المعلومات إلى الصفحة الالكترونية، وتطبيق قيادات ومواقع التواصل الاجتماعي

برنامج العلاقات العامة والاعلام

البرنامج	العلاقات العامة و وسائل الاعلام
الغاية	تعزيز و جود الجمعية و توسعها محليا و إقليميا و دوليا

الهدف	المخرجات	الأنشطة

1. زيادة تنظيم الاليات المتبعة في وسائل الاعلام والتواصل والاتصال وفعاليتها.	1.1. تطوير اطار العمل الاستراتيجي تسير عليه الجمعية في عمل العلاقات العامة مداخلات التوعية.	1.1.1. يتضمن تطوير إطار العمل الاستراتيجي الذي تتبناه الجمعية في عمل العلاقات العامة وفي مداخلات التوعية العناصر التالية: • الفئات المستهدفة • الإنجازات المتوقع تحقيقها مع كل فئة • معالجة الرسائل المرسلة لك • الرسائل الموجهة إلى كل فئة/مجموعة مداخلات التوعية لإرسال الرسائل إلى كل فئة/مجموعة.
	2.1. تطوير خطط تنفيذ سنوية لتنفيذ أنشطة العلاقات العامة و وسائل الاعلام .	1.2.1. تطوير خطط تنفيذ واقعية للأنشطة المتعلقة بالعلاقات العامة و-وسائل الاعلام.
	3.1. وضع إرشادات توجيهية لإعداد المواد الإعلامية.	1.3.1. وضع إرشادات توجيهية لإعداد المواد الإعلامية بما في ذلك نماذج موحدة لمواد مختلفة مثل المنشورات والكتيبات وقصص النجاح والنشرات الصحفية والاقتباسات الميدانية ونماذج البوربوينت وغيرها.
	4.1. تطوير قدرات موظفي جمعية المرأة العاملة للتنمية والمنظمات الشعبية الشريكة في مجال الاتصال.	1.4.1. تدريب موظفي جمعية المرأة العاملة للتنمية وعدد من موظفي المنظمات الشعبية الشريكة على آليات الاتصالات وأدواتها ومهاراتها.
	5.1. معرفة موظفي جمعية المرأة العاملة للتنمية معرفة كافية بالمواد والموارد اللازمة لإنتاج مواد إعلامية ذات نوعية جيدة.	1.5.1. تعريف موظفي الشعبة بنماذج وسائط الإعلام التي تم تطويرها وتدريبهم على أهم المواد والموارد التي تحتاجها وحدة العلاقات العامة ووسائط الإعلام لإنتاج مواد إعلامية ذات جودة، وعلى أهم المعايير المتفق عليها في وسائط الإعلام.
		2.5.1. متابعة تطبيق المعايير المتفق عليها في وسائط الإعلام.
		3.5.1. تبادل منسقو المشاريع إنجازاتهم مع اقتباسات ميدانية مع وحدة العلاقات العامة ووسائط الإعلام بغية تسليط الضوء عليها في وسائط الإعلام..
	6.1. انتاج مواد التوعية والاتصالات ذات جودة ونشرها.	1.6.1. تطوير المواد الإعلامية الأساسية باللغتين العربية والإنكليزية وتحديثها بانتظام لنشرها على موقع جمعية المرأة العاملة الالكتروني وصفحتها على مواقع التواصل الاجتماعي، أو لطباعتها واستخدامها حسب الحاجة لأغراض تعزيز المعلومات ونشرها، ويتضمن ذلك ما يلي:

		• الكتيبات والنشرات والفيديوهات والبقع والمقالات الخاصة وغيرها. • لملصقات والملصقات • فترة السؤال والجواب. • معلومات أساسية (صحائف وقائع) عن برامج وأنشطة جمعية المرأة العاملة للتنمية وشركائها من القاعدة الشعبية. • معلومات وإحصاءات أساسية (صحائف وقائع) عن المرأة الفلسطينية قصص النجاح.
	7.1. انتاج المواد الترويجية الخاصة بجمعية المرأة العاملة للتنمية.	1.7.1. تطوير مواد ترويجية خاصة بالجمعية و توزيعها مثل: الأكواب، والتقويمات المكتبية، والقمصان، والحقائب، وما إلى ذلك.
		2.7.1. توزيع أدوات قرطاسية خاصة بالجمعية لاستخدامها في ورش العمل التدريبية والاجتماعات والمحاضرات والمؤتمرات ، مثل الأقلام ، وأربطة الملاحظات ، والمجلدات ، وشهادات المشاركة ، واللوحات ، و اليافطات و غيرها.
2. تلقي جمعية المرأة العاملة للتنمية المزيد من الثناء والدعم لدورها في الدفاع عن حقوق المرأة الفلسطينية والنهوض بها.	1.2. تغطية وحدة العلاقات العامة ووسائل الاعلام الاحداث والأنشطة التي تنظمها جمعية المرأة العاملة للتنمية.	1.1.2. اصدار بيانات صحفية وإحاطات تلخص أنشطة جمعية المرأة العاملة وانجازاتها.
		2.1.2. كتابة وإعداد بيانات صحفية و أوراق موقف بشأن الأحداث المتعلقة بقضايا المرأة الفلسطينية.
		3.1.2. تنظيم مقابلات صحفية من خلال مختلف وسائط الإعلام المطبوعة والسمعية والمرئية.
		4.1.2. الترويج للأنشطة التوعوية التي تقيمها جمعية المرأة العاملة للتنمية .
		5.1.2. استخدام مختلف وسائط الإعلام للإعلان عن حملات المناصرة والأنشطة التي تنفذها جمعية المرأة العاملة للتنمية والترويج لها.
		6.1.2. تسليط الضوء على أصوات المرأة من خلال الإعلانات والاجتماعات القصيرة مع الصحفيين ونشر اقتباسات مكتوبة.
	2.2. انشاء منصات لنشر الوعي وتبادل المعلومات والآراء فيما بين المشاركين.	1.2.2.تنظيم لقاءات عامة و جلسات نقاش تنفذها جمعية المرأة العامة للتنمية

	3.2. مجابهة حملات التشـــهير التي يشـــنها الاحتلال الإسرائيلي بحق جمعية المرأة العاملة للتنمية.	1.3.2. تنظيم لقاءات واحتجاجات وإصدار نشرات وبيانات صحفية لمواجهة حملات التشـــهير التي يقوم بها الاحتلال بحق جمعية المرأة العاملة للتنمية.
	4.2. تحديث الموقع الالكتروني لجمعية المرأة العاملة وصـــفحتها على مواقع التواصـــل الاجتماعي باستمرار.	1.4.2. التحديث المســـتمر للمعلومات وأبرز الأنشـــطة التي تنفذها جمعية المرأة العاملة على موقعها الالكتروني وصـــفحتها على مواقع التواصل الاجتماعي.
		2.4.2. تطوير وتحديث اجندات جمعية المرأة العاملة التوعوية والأنشطة والمناسبات على موقعها الالكتروني وصفحتها على مواقع التواصل الاجتماعي بانتظام.
		3.4.2. عقد جلسات مباشرة على منصة الفيس بوك شهريا مثل جلسة "الأسئلة المتكررة".
		4.4.2. نشر الإعلانات الممولة على الفيسبوك، بالإضافة الى نشر مقاطع فيديوهات ونشـــرات حول الخدمات التي تقدمها جمعية المرأة العاملة.
	5.2. تثقيف الصـــحفيين وممثلي الوكالات الإعلامية بالمزيد من المعرفة حول قضـــايا النساء والنوع الاجتماعي.	1.5.2.تدريب شركاء وسائط الإعلام على المحتوى الإعلامي الذي يراعي الفوارق بين الجنســـين، وبناء قدراتهم الفكرية والإعلامية وتشجيع تفاعلهم مع قضايا المرأة
		2.5.2.تنظيم جلســـات نقاش مع ممثلين عن وكالات إعلامية لتبادل المعلومات والأفكار.
		3.5.2.عقد اجتماعات مع ممثلين عن مختلف وكالات إعلامية من ضـــمنهم ممثلين عن الفضـــائيات و التلفزيون المحلي ، ومحطات الإذاعة والمؤثرين.
		4.5.2.دعوة الصـــحفيين وممثلي وســـائط الإعلام للمشـــاركة في الأنشطة التي تنظمها الجمعية.
		5.5.2.تنظيم زيارات ميدانية للصـــحفيين والمؤثرين للمشـــاريع التي تشرف عليها جمعية المرأة العاملة.
		6.5.2. ربط الصـــحافة ووســـائط الإعلام بنســـاء رياديات مالكات لمشـــاريعهن التجارية بالإضـــافة الى الجمعيات التعاونية لنشـــر قصصهن وإنجازاتهن.
	6.2. تهيئة التقارير والدراســـات التي أجرتها جمعية المرأة العاملة للطباعة او النشر.	1.6.2. تحرير التقارير والدراسات التي أعدتها جمعية المرأة العاملة واصدارها، ومن ثم تهيئتها للطباعة او النشر.

	7.2. تعريف المنظمات الدولية والوكالات المانحة على جمعية المرأة العاملة للتنمية وبرامجها وأولوياتها.	1.7.2. وضع خطط عمل للأنشطة التوعوية والاتصالات التي تشرف عليها جمعية المرأة العاملة، بما في ذلك رسم خرائط للشركاء المانحين المحتملين وأدوات الاتصال الخاصة بكل منها.
		2.7.2.تنظيم اجتماعات تعريفية مع الشركاء المانحين المحتملين، بالتنسيق مع وحدة التنمية والتخطيط
		3.7.2.ارسال التقارير والنشرات والموجزات بشأن الإنجازات التي تحققها ا جمعية المرأة العاملة للشركاء الجدد بانتظام.
		4.7.2.دعوة الشركاء المانحين الحاليين والجدد والوكالات الدولية للمشاركة في الأنشطة والمناسبات التي تنظمها جمعية المرأة العاملة.
		5.7.2.ارسال رسائل إخبارية الكترونية للشركاء و الأصدقاء و المؤيدين
		6.7.2. تنظيم حلقة نقاش دائرية واستقبال مع ممثلي المنظمات الدولية والوكالات المانحة ذات الصلة الموجودة في فلسطين.

برنامج التخطيط والتنمية

البرنامج	التنمية والتخطيط
هدف البرنامج	ضمان تحقيق التنمية المطردة والمستدامة و تحسين جودة الخدمات من اجل تحقيق الرؤية العامة لجمعية المرأة العاملة.

الأهداف	المخرجات	الأنشطة
1.مأسسة الإدارة المبنية على النتائج في جمعية المرأة العاملة.	1.1. تعريف موظفي جمعية المرأة العاملة بمزيد من المفاهيم الخاصة بالإدارة المبنية على النتائج و ادواتها.	1.1.1. عقد دورات تدريبية في مجال الإدارة المبنية على النتائج لموظفي الجمعية.
	2.1. تعريف موظفي جمعية المرأة العاملة بمزيد من المفاهيم عن إدارة مراحل المشاريع وادواتها.	1.2.1. عقد دورة تدريبة لموظفي جمعية المرأة العاملة في مجال ادارة مراحل المشاريع.
	3.1تطوير دليل العمليات التشغيلية المبنية على النتائج.	1.3.1. اعداد دليل العمليات التشغيلية المبنية على النتائج .
	4.1. إقرار مدونة أخلاقيات العمل في جمعية المرأة العاملة .	1.4.1. الاعتماد على مدونة أخلاقيات شبكة المنظمات غير الحكومية في روية الجمعية ورسالتها.

	5.1. وضـــع خطط تنفيذ ســـنوية تعتزم جمعية المرأة العاملة على القيام بها, و التي تتضـــمن اهداف النتائج بداخلها.	1.5.1. تنسيق مختلف البرامج ومساعدتها في إعداد خططها وأهدافها التنفيذية السنوية.
		2.5.1. تجميع خطط التنفيذ السنوية لمختلف البرامج في خطة موحدة لجمعية المرأة العاملة.
		3.5.1. تقديم الخطة التشـــغيلية الســـنوية المقترحة لمجلس الإدارة لمناقشـــتها واقرارها, ليتم عرضـــها بعد ذلك على الجمعية العامة للمصادقة عليها .
	6.1. تحديث خطط تنفيذ البرامج اربع مرات سنويا بناء على النتائج التي يتم تحقيقها.	1.6.1. وضـع نظام مبسـط لنقاش خطط التنفيذ الفصـلي وتعديلها إذا لزم بناء على الإنجازات او أي تطورات داخلية أو خارجية.
		2.6.1. تنسيق عقد استعراض الفصلي لمناقشة خطط تنفيذ البرامج وتحديثها.
	7.1. اعتماد الخطط الاســـتراتيجية التي جرى تعـديلهـا او تحـديثهـا على نتـائج تم تحقيقهـا وخبرات تم اكتسابها مسبقا.	1.7.1. نقاش الخطة الاستراتيجية سنويا والتعديل عليها اذا لزم.
		2.7.1. إجراء تقييم نصفي للخطة الاستراتيجية.
		3.7.1. إجراء تقييم النهائي للخطة الاســـتراتيجية لتحديد الدروس لتعمل كمدخلات في مرحلة التخطيط اللاحقة.
2. توفير الموارد المحلية والدولية الكافية لاستمرار عمل جمعية المرأة العاملة ونموها .	1.2. إعداد وثيقة سياسة تعبئة الموارد او جمع الأموال والموافقة عليها.	1.1.2.إعداد وثيقة ســياســة تعبئة الموارد او جمع التبرعات لجمعية المرأة العاملة والموافقة عليها.
		2.1.2. تنظيم ورشـــة عمل تعريفية لموظفي جمعية المرأة العاملة للتنمية عن وثيقة سياسة تعبئة الموارد.
		3.1.2. مراقبة الالتزام بوثيقة سياسة تعبئة الموارد.
		4.1.4. مناقشة وثيقة سياسة تعبئة الموارد واجراء التعديل عليها اذا لزم .
	2.2. تنظيم أدوار الموظفين ومســـؤولياتهم المتعلقة بعمليات تعبئة الموارد وتحديدها بوضوح.	1.2.2. تحديد أدوار الموظفين ومسـؤولياتهم و علاقاتها بعملية تعبئة الموارد وتعديل وصفهم الوظيفي وفقا لذلك.
	3.2. تطوير معرفة موظفي جمعية المرأة العاملة ومهاراتهم في عمليات تعبئة الموارد.	1.3. تنظيم دورات تدريبية داخلية بشأن عمليات تعبئة الموارد وادواتها وكتابة مقترحات المشاريع.
	4.2. تحديث البيانات المتعلقة بجهات مانحة محتملة باستمرار .	1.4.2. إنشاء قاعدة بيانات لجهات مانحة محتملة وتحديثها دوريا.

	5.2. حفظ المواد اللازمة لكتابة مقترحات جمع الأموال للمشـــاريع في مجلد خاص في الخادم بحيث يسهل على المعنيين الوصول إليه.	1.5.2. جمع المواد اللازمة لكتابة مقترحات المشـــاريع وحفظها في مجلد خاص في الخادم يسهل على المعنيين الوصول إليه. ويشـــمل الملف على اللوائح الداخلية؛ والحكم داخل جمعية المرأة العاملة؛ والهيكل التنظيمي، وقائمة بأســـماء أعضـــاء مجلس الإدارة والموظفين واستراتيجياتهم؛ وآخر خطة استراتيجية وخطة عمل؛ و أحدث التقارير المالية الداخلية والمراجعة؛ آخر تقرير ســـنوي، وملخص لآخر تقييم، وقائمة بالجهات المانحة ومساهماتها، وصحيفة وقائع عن برامج/أنشطة الشبكة، وصحيفة وقائع مستكملة عن حالة المرأة في فلسطين؛ ودراسات الحالات الإفرادية؛ وقصص النجاح؛ الدروس المستفادة وما إلى ذلك يتم تحديث الملف باستمرار مع إنتاج مواد جديدة.
	6.2. تقدير الاحتياجات المالية والإرشـادية لكل عام على الأمد المتوســـط أي فترة من 2022-2024.	1.6.2. إعداد إطار مالي متداول إرشـــادي متوســـط الأجل (ثلاث سنوات) لتقدير الاحتياجات المالية لجمعية المرأة العاملة. (الإطار المالي المتوسط الأجل الإرشادي)
	7.2. تقديم مقترحات المشـــاريع إلى المانحين المحتملين لتغطية الاحتياجات المالية لجمعية المرأة العاملة.	1.7.2. وضع أفكار لمشاريع تتماشى مع الخطة الاستراتيجية التي تغطي برامج الشعبة واحتياجاتها التشغيلية لعام 2022 وما بعده في حال تم تمويلها.
		2.7.2. تحديد المانحين المحتملين وترتيبهم حسب ترتيب الأولوية ، وتحديد متطلباتهم و شروطهم ودورة تمويلهم.
		3.7.2. إعداد جدول زمني يشمل المواعيد النهائية لصناديق الأولوية والمانحين المحتملين.
		4.7.2. وضـــع مقترحات مشـــاريع وتقديمها إلى الجهات المانحة المحتملة.
	8.2. تهيئة سجل المشاريع.	1.8.2. وضـــع ســـجل للمشـــاريع لمتابعة تقدم عمل كل دائرة, والتي بدورها تزودنا بمعلومات تســـهم في تنســـيق العلاقات مع المانحين وادارتها بفعالية.
	9.2. زيادة حصـــة التمويل المحلي في ميزانية جمعية المرأة العاملة.	1.9.2. التواصل مع مؤسسات القطاع الخاص بالإضافة الر رجال اعمال محليين من ال تمويل الأنشـطة والفعاليات التي تجريها جمعية المرأة العالمة .
		2.9.2.تنظيم حملات جمع تبرعات محلية و فعاليات مثل تحضـــير وجبات غداء بتقشف، و عشاء الأعمال، الخ.

	10.2. انخفاض تكلفة تنفيذ الأنشطة والمناسبات من خلال المساهمة العينية للمتطوعين.	1.10.2. تفعيل العمل التطوعي للمساعدة في تنفيذ أنشطة جمعية المرأة العاملة وفعالياتها.
	11.2. زيادة حصة الإيرادات الذاتية في الميزانية العامة لجمعية المرأة العام	1.11.2. تطوير قدرات الإدارة التجارية للقائمين على الوحدات المدرة للدخل التابعة لجمعية المرأة العاملة مثل مطعم الزوادة، ومحل انتاج تقوم عليه النساء، والخدمات الاستشارية) والعمل على زيادة دخلها.
		2.11.2. وتكثيف الترويج والتسويق للوحدات المدرة للدخل التابعة للشعبة (مطعم الزوادة ، ومحل إنتاج للنساء ، والخدمات الاستشارية).
	12.2. إعداد دراسة أولية لبناء او شراء مقر لجمعية المرأة العاملة.	1.12.2. استكشاف إمكانيات بناء او شراء مقر لجمعية المرأة العاملة في رام الله، بما في ذلك تقديرات التكلفة المالية اللازمة من أجل خفض نفقات التشغيل.
		2.12.2. البحث عن إمكانيات تمويل على المستوى المحلي, والعربي, والدولي لبناء او شراء مقر لجمعية المرأة العاملة .
3. التدفق المنظم للمعلومات الواقعية اللازمة لاتخاذ القرارات المستنيرة.	1.3. تهيئة نظام الرصد والتقييم القائم على النتائج قائم.	1.1.3. تطوير نظام رصد وتقييم مبني على النتائج.
		2.1.3. استعراض نظام الرصد والتقييم و لعمل على تحديثه بشكل دوري .
	2.3. تهيئة نظام تقييم أداء الموظفين المبني على الإنجاز.	1.2.3. وضع نظام شفاف لتقييم أداء الموظفين يقوم على أساس الإنجاز ، بالشراكة مع وحدة إدارة الموارد البشرية.
	3.3. تهيئة نظام رفع التقارير مبنى على النتائج.	1.3.3. يتضمن عملية اعداد نظام رفع تقارير مبني على النتائج ما يلي : -التعامل مع التقارير الداخلية والخارجية المتعددة. –تحديد أهداف كل تقرير . –تحديد الجمهور المستهدف لكل تقرير. –تحديد المدة الزمنية لكل تقرير. – الالتزام بنموذج موحد لكل نوع من التقارير. ملاحظة: بعض الجهات المانحة يتنون نموذج خاص بهم.
		1.3.4.عقد حلقات عمل تدريبية لكتابة التقارير المبنية على النتائج المختلفة.

4.3. تطوير قدرات موظفي جمعية المرأة العاملة في كتابة التقارير التقنية المبنية على النتائج .	2.3.4. تنفيذ دورات تدريبية بشأن مهارات الكتابة التقنية.

برنامج مكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي

الهدف	المخرجات	الأنشطة
1. زيادة فعالية النساء و كفاءتها في مناهضة العنف المبنى على النوع الاجتماعي	1.1. زيادة إدراك المرأة الفلسطينية لحقوقها والعنف المبني على النوع الاجتماعي .	1.1.1. تنفيذ ورش عمل توعوية عن حقوق المرأة والعنف المبني على النوع الاجتماعي تستهدف المعنفات.
		2.1.1. بناء قدرات النساء والفتيات من خلال ورش عمل وتدريب للمطالبة بحقوقهن.
	2.1. انشاء منتديات لمناصرة حقوق المرأة وللناجيات من العنف.	1.2.1. تشكيل منتديات للنساء المدافعات عن حقوق المرأة وأخرى للناجيات من العنف.
	3.1. توعية النساء بتوفر الخدمات لمعالجة العنف المبني على النوع الاجتماعي.	1.3.1. تنفيذ ورش عمل توعوية بالخدمات التي تقدمها جمعية المرأة العاملة و شركاء وسيطين، ولا سيما من خلال استخدام وسائط الإعلام.
	4.1. تلقي النساء والفتيات المستفيدات من تلك الورش مساعدة نفسية وقانونية.	1.4.1. توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد، لا سيما للحالات التي تحتاج لتحسين الصحة العقلية.
		2.4.1. تنفيذ أنشطة لمجموعات تركيز و فعاليات لمشاركتها و تنفيذها.
		3.4.1. تنفيذ أنشطة التفريغ النفسي الترويحي للسيدات.
		4.4.1. تقديم المشورة والدعم القانوني للنساء المعنفات.
	1.5. بناء قدرة المؤسسات الشعبية على تقديم الخدمات الاجتماعية و النفسية و القانونية للنساء المعنفات .	1.5.1. تدريب العاملين في المؤسسات الشعبية على تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية والقانونية للنساء المعنفات.
	6.1. التشبيك بين المؤسسات الشعبية في تقديم الخدمات.	1.6.1. إقامة شبكة من الخدمات بين المؤسسات القاعدية و تقديمها للمؤسسات الموجودة في المواقع التي تعمل فيها جمعية المرأة العاملة.

	7.1. اكتشـــاف حالات النســـاء والفتيات من ضـــحايا العنف القائم على نوع الجنس وإحالتها إلى الســـلطات المختصـــة، اســـتنادا إلى نظام التوسط الوطني.	1.7.1. دفع النســاء والفتيات المعنفات لتلقي الخدمات ذات الصــلة و في بيئة آمنة ، استنادا إلى نظام التوسط الوطني.
	8.1. رفع تقارير بشـــأن حالات من النســـاء والفتيات المعنفات بشكل دوري.	1.8.1. توثيق حالات النســـاء والفتيات المعنفات و اصـــدار تقارير دورية وسنوية بشأنها.
2. زيادة فعالية النســـاء و قدرتها على التأثير في صـــنع القوانين و السياسات و الإجراءات لمناهضة التمييز ضد المرأة في فلسطين.	1.2.تقديم مقترحات واوراق موقف بشأن تعديل القوانين والســـياســـات والإجراءات من حيث الأولوية, لمكـافحـة العنف المبني على النوع الاجتمـاعي وتحقيق المســـاواة والعـدالـة الاجتماعية.	1.2.1. مناقشة القوانين والسياسات والإجراءات من حيث الأولوية و ارتباطها بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.
	2.2. زيادة معرفة المســـؤولون وأعضـــاء المجلس التشـــريعي ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان و استعدادهم لدعم مطالب المرأة بتحقيق المســـاواة والعدالة الاجتماعية والأمن والحماية.	1.2.2. تنظيم أنشطة توعوية بالقوانين المحلية المتعلقة بقضـايا المرأة لإقرارها وتعديلها.
		2.2.2. تنظيم حملات الضـغط والمناصـرة وتنسـيقها والدعوة للتأثير على صـانعي القرار من خلال الاحتجاجات والالتماسـات والمذكرات المتعلقة بمطالب المرأة بما يتناسب مع حاجتها.
		3.2.2. عقد اجتماعات توعية مع صـانعي القرار بشـأن حقوق النسـاء العرضة للعنف المبني على النوع الاجتماعي.
		4.2.2. عقد اجتماعات وجلسـات اسـتماع وجلسـات حوار لمسـاءلة صـانعي القرار عن حقوق المرأة العرضـة للعنف المبني على النوع الاجتماعي .
	3.2.. ابداء جمعية المرأة العاملة دورا بارزا في الائتلافات والشبكات المتصلة بحقوق المرأة ومكـافحـة العنف المبني على النوع الاجتمـاعي محليا وإقليميا ودوليا.	1.3.2. تنســـيق الاجتماعات والمؤتمرات الدورية للتحالفات المحلية والإقليمية والدولية وتنفيذها والمشـــاركة فيها، وتقديم المقترحات، والمشـاركة في تنفيذ الأنشـطة المناصـرة لحقوق المرأة، ومناهضـة العنف المبني على النوع الاجتماعي ودعم القضايا النسوية.
3. رفع وعي المجتمع و زيـادة اهتمامه بحقوق النسـاء و مناهضـة كافة اشكال العنف.	1.3. تنظيم أنشـطة توعوية للترويج لمناهضـة العنف ضد المرأة.	1.3.3. تنفيذ أنشـطة توعوية مجتمعية تسـتهدف جميع الفئات: النسـاء والرجال والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة.
		2.3.3. المشـاركة في حملة السـتة عشـر يوما لمكافحة العنف ضـد المرأة.

	2.3. مشاركة المؤسسات القاعدية ومؤسسات المجتمع المدني في حملات التوعية بحقوق المرأة.	1.2.3. تفعيل مشاركة المؤسسات القاعدية ومنظمات المجتمع المدني في حملات التوعية بحقوق المرأة وفقا للقانون الفلسطيني.
	3.3. زيادة معرفة الشباب وفهمهم لقضايا المرأة وحقوق الإنسان والقضايا القانونية والعنف المبنى على النوع الاجتماعي.	1.3.3. تدريب الطلاب والشباب والشابات على قضايا المرأة وحقوق الإنسان والقانونية والعنف المبني على النوع الاجتماعي.

برنامج التمكين الاقتصادي للنساء

البرنامج	التمكين الاقتصادي
الهدف	زيادة مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة الاقتصادية مثل المشاركة في سوق العمل والمشاركة في مصدر الدخل ضمن إطار المساواة والعدالة بين الجنسين في الحقوق الاقتصادية.

الهدف	المخرجات	الانشطة
1. زيادة وعي المجتمع الفلسطيني وخصوصا النساء بحقوق النساء الاقتصادية ودعمها لدخول سوق العمل.	1.1. زيادة معرفة ممثلو مؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات التعاونية حول حقوق المرأة ومشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.	1.1.1. تنفيذ أنشطة توعية تستهدف أعضاء منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات التعاونية، حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمساواة بين الجنسين فيما يتعلق بحقوق المرأة في إطار قوانين العمل.
		1.1.2. عقد حلقات دراسية حول مواضيع اهداف التنمية المستدامة رقم 5و 8، وسياسات العمالة والاستراتيجيات والآليات الوطنية لأعضاء مؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك المؤسسات التي تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة.
	2.1. زيادة معرفة النساء المستفيدات حول حقوقهن الاقتصادية وحقوقهن في العمل .	1.2.1. عقد ورشات عمل و مجموعات بؤرية لتعريف النساء بحقوقهن الاقتصادية.
		2.2.1. اتاحة الخدمات الاستشارية القانونية والاجتماعية والنفسية للنساء في سوق العمل .
	1.3. زيادة معرفة الهيئات المحلية بأفضل الممارسات لتمكين المرأة في سوق العمل و يتضمن ذلك العاملات في مجال حقوق المرأة.	1.3.1. تنظيم فعاليات تستعرض أفضل الممارسات لدى الهيئات المحلية التي تمكن المرأة في سوق العمل، ويتضمن ذلك النساء العاملات في مجال حقوق المرأة.

	1.4. رفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع رجالا ونساء حول مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية.	1.4.1. تنظيم حملات توعية بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني المختصة في مجال المرأة وحقوق الإنسان لتغيير الصور النمطية إزاء مشاركة النساء في المهن غير التقليدية.
		2.4.1. تنظيم حملات توعوية بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني المختصة في مجال المرأة وحقوق الإنسان بشأن مشاركة المرأة العادلة في سوق العمل، ومشاركتها في الحياة الاقتصادية، والقوانين التي تنظم ذلك.
		3.4.1. تنفيذ أنشطة توعوية بالتعاون مع وسائط الإعلام تستهدف جميع فئات المجتمع بما في ذلك المدارس والمؤسسات التعليمية لتعزيز قيمة عمل المرأة وعملها غير الماجور باعتبارها مسؤولية مشتركة.
2. زيادة مشاركة الشباب, وخصوصا النساء الشابات في سوق العمل ومختلف الأنشطة الاقتصادية.	1.2. اكتساب المستفيدين\ات معرفة ومهارات كافية من شانها اشراكهم في سوق العمل.	1.1.2. تنفيذ أنشطة توعوية حول حقوق الشباب الاقتصادية ومسؤولياتهم.
		2.1.1. عقد دورات تدريبية عملية و مهنية لبناء قدرات الشباب\ات على العمل.
	2.2. رفع قدرة النساء على تنفيذ مشاريعهن الاقتصادية.	1.2.2. تدريب النساء على كيفية إدارة مشاريعهن الاقتصادية.
	3.2. قدرة النساء المنتظمات في جمعيات تعاونية ومؤسسات أخرى على إدارة مبادراتهن ومشاريعهن الاقتصادية.	1.3.2. عقد دورات تدريبية تستهدف أعضاء الجمعيات التعاونية او المؤسسات حول التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة بالإضافة للمهارات العملية.
	4.2. التشبيك على المستوى المحلي و الإقليمي بين الجمعيات التعاونية و المؤسسات التي تعنى بالتمكين الاقتصادي للمرأة.	1.4.2. إقامة شبكات بين الجمعيات التعاونية و المؤسسات على المستوى المحلي و الإقليمي.
	5.2. قدرة المبادرات المجتمعية النسائية على التخطيط لمبادراتهن وتنفيذها.	1.5.2. تقديم الدعم اللوجستي والتدريبي والمؤسساتي للمبادرات المجتمعية النسائية.
	6.2. تقبل المجتمع لفكرة عمل النساء في مهن غير تقليدية.	1.6.2. تنظيم حملات توعوية لتحفيز النساء على المشاركة في المهن غير التقليدية.
3. زيادة فعالية النساء الفلسطينيات في التأثير على صياغة القوانين والسياسيات والإجراءات بشكل	1.3. تقديم مقترحات واوراق موقف بشأن تعديل القوانين والسياسات والإجراءات ذات الأولوية التي تتعلق بالمساواة في المشاركة في	1.1.3. مناقشة القوانين ذات الأولوية و السياسات والإجراءات التي تتعلق بالمساواة في مشاركة المرأة في سوق العمل و مشاركتها في الحياة الاقتصادية خصوصا قانون العمل.

يضمن لهن المشاركة المتساوية في الحياة الاقتصـــادية والدخول الى سوق العمل.	سوق العمل، والمشاركة في الحياة الاقتصادية, وقيمة عمل المرأة غير الماجور، والمشـــاركة الجماعية على قدم المســاواة في العمل المنزلي بدون أجر والرعاية الأسرية.	2.1.3. اعداد دراسة تظهر قيمة عمل النساء التطوعي على الصعيد المحلي وقيمة عملها في الرعاية المنزلية.
		3.1.3. اعداد تقرير بشـــكل دوري عن التقدم الذي تم إنجازه في المساواة بين الجنسين في سوق العمل، وبالإضافة الى معرفة مدى فعالية القوانين والسياسات والإجراءات المتعلقة بهذا الصدد.
	2.3. بناء قدرة المشـــاركين في ورشـــة العمل على جمع البيانات و تحليلها، و كتابة صحائف وقائع و موجزات و واوراق موقف.	1.2.3. عقد ورش عمل في مجالات جمع البيانات وتحليلها، وكتابة صحائف وقائع وموجزات وأوراق موقف.
	3.3. زيادة وعي الجهات المسؤولة، وأعضاء المجلس التشـــريعي، ومؤســـســـات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية لحقوق الإنســـان و استعدادها لتأييد تعديل القوانين المتعلقة مشاركة المرأة في لحياة الاقتصـــادية، والوصـــول إلى ســـوق العمل ، والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر للمرأة.	1.3.3. عقد اجتماعات مع الممثلين وصـــانعي القرار لاطلاعهم على مطالب المرأة واستضافتهم للمشاركة في الأنشطة التي تنفذها جمعية المرأة العاملة للتنمية.
		2.3.3. عقد اجتماعات مع الممثلين وصـــانعي القرار لاطلاعهم على مطالب المرأة واستضافتهم للمشاركة في الأنشطة التي تنفذها جمعية المرأة العاملة للتنمية.
		3.3.3. تنظيم أنشـــطة الضـــغط والتأثير على صـــانعي القرار، مثل: النشاط ، وورقات السياسات ، والبحوث ، والالتماسات ، والمذكرات المتعلقة بمختلف قضايا المرأة
		4.3.3. تنفيذ حملات مناصـــرة وطنية لتبني تشـريعات وسـياسـات تتماشـــى مع الاتفاقيات والالتزامات الدولية الواردة في اهداف التنمية المستدامة رقم 5 و8, ز تتضـمن تعديلات تشـريعات العمل ، وتكافؤ الفرص ، والمساواة في الأجور و غيرها.
		5.3.3. إنتاج وبث حلقات تليفزيونية وإذاعية تناقش قضـــايا المرأة الاقتصادية ومواقعها الرامية إلى زيادة الوعي والضغط على صانعي القرار من خلال وسائط الإعلام.
	4.3. تتكون الهياكل من النســـاء المســـتهدفات أصـــحاب الحقوق بما في ذلك النقابة ، واللجان العمالية ، والمنظمات النســـائية الشـــعبية ، ومجالس الظل ، والمنتديات النسائية والشبابية	1.4.3. إنشاء لجان تنسيق للمنظمات الشعبية النسائية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى ومؤســـســـات ذوي الاحتياجات الخاصـــة المعوقين ومجالس الظل والمجالس المحلية من أجل تعزيز حق المرأة في المشاركة في العمل الكريم على الصعيدين المحلي والوطني.

	، وما إلى ذلك - والتي تعمل على إحداث التغيير فيما يتعلق بالحقوق الاقتصـــادية للمرأة الفلسطينية.	2.4.3. تدريب المنظمة الشريكة على ممارسة الضغط والمناصرة للنهوض بقضايا حقوق الإنسان للمرأة في مجال التمكين الاقتصادي.
	5.3. ابراز دور جمعية المرأة العاملة في إقامة التحالفات والشـــبكات التي المتعلقة في حقوق المرأة الاقتصـادية و الاجتماعية على الصـعيد المحلي والإقليمي و الدولي.	1.5.3. تنظيم جلسات استشارية مع السلطات المسؤولة مثل الحكومة ، والقطاع الخاص ، والأحزاب السياسية ، ومؤسسات المجتمع المدني ، وأرباب العمل ، ونقابات العمال.
		2.5.3. المشاركة في الاجتماعات العادية للتحالفات وتقديم المقترحات والمشاركة في تنفيذ الأنشطة المتفق عليها.

برنامج المشاركة السياسية و اجندة مؤتمر المرأة والسلام والامن

البرنامج	المشاركة السياسية وبرنامج المرأة والسلام والأمن
الهدف	تعزيز تمكين المرأة الفلسطينية في الأراضي و مشاركتها في صنع القرار في المجالين العام والخاص, والمساهمة في جدول اعمال المرأة والسلام والأمن.

الهدف	المخرجات	الأنشطة
1. رفع مســـتوى تقبـل المجتمع الفلسـطيني ودعمه لمشـاركة المرأة في الحياة السياسية.	1. زيادة معرفة الفئات التي تســـتهدفها ورش العمـل المجتمعيـة حول حقوق المرأة المـدنيـة والقانونية والسياسية والاجتماعية.	1.1.1. عقد ورش عمل للتوعية المجتمعية في مختلف المحافظات التي تعمل فيها جمعية المرأة الفلســـطينية العاملة للتنمية في الضـــفة الغربية وقطاع غزة حول حقوق الإنســـان , والمســـائل المدنية, والقانونية التي تتعلق بمشـاركة المرأة في الحياة السـياسـية ، و التي تستفيد منها الفئات المستهدفة وتشمل مجموعات الشباب من الذكور والإناث ، وأعضـاء المؤسـسـات القاعدية ومجالس الظل ، وممثلون عن مؤسسات نسوية و حقوق الإنسان، وأعضاء الأحزاب السياسية والأكاديميين والنسـاء وقادة المجتمعات المحلية ، وأعضـاء الجمعيات التعاونية الاقتصادية و نقابات العمال و غيرها.

		2.1.1. عقد اجتماعات، وجلسات نقاش، وحلقات دراسية، وجلسات دراسة بالإضافة الى اجتماعات عامة حول مواضيع متعددة مثل الاتفاقيات الدولية ومشاركة المرأة في الحياة السياسية و المسائل المتعلقة بالحقوق القانونية وحقوق الانسان.
	2.1. زيادة معرفة النساء والشباب الذين استهدفهم التدريب ومهاراتهم القيادية في المسائل المتعلقة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية.	1.2.1. عقد دورات تدريبية للنساء و الشباب في مختلف المواضيع الجندرية التي تتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية مثل القوانين المحلية و الدولية، و حملات المناصرة، و دور وسائط الاعلام, و قوانين الحكومة المحلية.
		2.2.1. عقد دورات تدريبية لتطوير مهارات النساء والشباب القيادية ومهاراتهم في التنظيم المجتمعي.
	3.1. اخراط النساء المستهدفات في هياكل النقابات واللجان العمالية، مؤسسات النسوية القاعدية، ومجالس الظل، ومنتديات المرأة والشباب وغيرها	1.3.1. تشكيل المنظمات واخراط النساء فيها، مثل : -اخراط النساء في المجموعات والمنتديات . -تشكيل مجالس ظلال جديدة ومتابعة وتطوير المجالس التي سبق تشكيلها. -تثقيف النساء حول أهمية الانتماء للأحزاب السياسية. -تشكيل لجان تدعم المرشحات للانتخابات. -اجراء زيارات ميدانية لتبادل الخبرات بين المجموعات والهيئات التي تم تشكيلها. -عقد اجتماعات دورية لمنتديات النساء والشباب .
		2.3.1.عقد دورات تدريبية حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية للمؤسسات القاعدية والهياكل الحالية القائمة مثل مجالس الظل، ومنتديات مجالس الظل، واللجان العمالية.
	4.1. تشجيع النساء المستهدفات بالدرجة الأولى على المشاركة في مختلف مستويات صنع القرار.	1.4.1. تنفيذ أنشطة الضغط والمناصرة لزيادة نسبة تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار في المؤسسات الحكومية والسياسية والحكم المحلي ومؤسسات المجتمع المدني.

		2.4.1. تنفيذ المبادرات المجتمعية التي وضعتها النساء المستهدفات لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
		3.4.1. تنفيذ تدريبات بالمرافقة لأعضاء مجالس الظل .
2. زيادة فعالية المرأة الفلسطينية في التأثير على صياغة القوانين والسياسات والإجراءات المتعلقة بحقوق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية.	1.2. اطلاع الجهات المختصة مثل أعضاء المجلس التشريعي والسياسيون وممثلو المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات التابعة الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية على مطالب المرأة وحقوقها في المشاركة السياسية.	1.2.1. اعداد دراسات وتقارير وأوراق موقف حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
		2.2.1. مناقشة القوانين المعمول بها المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة واقتراح تعديلات عليها وتقديمها إلى السلطات المختصة، وذلك بالشراكة والتنسيق مع الحركة النسائية ومؤسسات المجتمع المدني من خلال الائتلاف والتشبيك.
		3.2.1. عقد اجتماعات مع الممثلين وصانعي القرار لاطلاعهم على مطالب المرأة واستضافتهم للمشاركة في الأنشطة التي تنفذها جمعية المرأة العاملة للتنمية.
		4.2.1. عقد جلسات مسائلة وجلسات استماع وجلسات حوار لمسائلة القائمين على صنع القرار.
		5.2.1. تنفيذ فعاليات ضغط ومناصرة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية تستهدف صناع القرار من خلال الاحتجاجات، واوراق السياسات والأبحاث, وتقديم الالتماسات.
	2.2. الحضور البارز لجمعية المرأة العاملة في الائتلافات و الشبكات المتعلقة بحقوق النساء السياسية والمدنية على الصعيد المحلي و الإقليمي والدولي.	1.2.2. تشبيك عمل الأنشطة المتعلقة بحقوق المرأة السياسية والمدنية وتنسيقها مع المؤسسات والائتلافات والشبكات المعنية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي
		2.2.2. المشاركة في الاجتماعات والائتلافات التي تعقد بشكل دوري، وتقديم الاقتراحات والمشاركة في تنفيذ الأنشطة التي تترتب عليها.
		3.2.2. المشاركة في اعداد تقرير الظل لاتفاقية سيداو وأي بيانات أو تقارير أو أوراق موقف صادرة عن الائتلافات ذات الصلة.

3. زيادة فعالية جمعية المرأة العاملة في تعزيز الجهود الرامية لتنفيذ اجندة توفر السلام والامن للمرأة الفلسطينية، وذلك من خلال اشراك النساء.	1.3. زيادة معرفة النساء المستفيدات بتوثيق الانتهاكات وأدوات المناصرة الدولية والياتها.	1.1.3. عقد دورات تدريبية في مجالات توثيق الانتهاكات، والمواثيق الدولية، ونظام حقوق الإنسان، وآليات المناصرة الدولية وغيرها.
		2.3.1. توثيق الانتهاكات وتجميعها وفقا للعهود الدولية ونظام حقوق الإنسان.
	2.3. مساهمة الحملات والفعاليات التضامنية في تعزيز تنفيذ اعمال مؤتمر المرأة والسلام والامن.	1.2.3. إعداد الدراسات والتقارير واوراق الموقف المتعلقة بأجندة مؤتمر المرأة والسلام والامن.
		2.2.3. تنظيم حملات الضغط والمناصرة باعتبارها أحد اجندة مؤتمر المرأة والسلام و الامن.
		3.2.3. تنظيم فعاليات وطنية او المشاركة فيها تضامنا مع ضحايا انتهاكات الاحتلال.
		4.2.3. تنظيم أنشطة تهدف إلى تعزيز السلم الأهلي وإنهاء الانقسام.
	3.3. المساهمة في محاسبة الاحتلال عن جرائمه بحق النساء والفتيات الفلسطينيات.	1.3.3. إصدار الدراسات والتقارير والبحوث وأوراق الموقف والبيانات والترويج لها على الصعيد الدولي لفضح انتهاكات الاحتلال ومطالبة المجتمع الدولي بمحاسبته.
		2.3.3. المشاركة في التحالفات القائمة وبناء علاقات شراكة مع مؤسسات دولية تتمتع بنفوذ يمكنها من الوقوف بوجه الاحتلال ومحاسبته.
		3.3.3. المشاركة في الاجتماعات التي تعقد على الصعيدين الدولي والإقليمي مثل اجتماعات لجنة وضع المرأة ، ومجلس حقوق الإنسان ، واليوم السنوي المفتوح و غيرها, وتنظيم أنشطة موازية للتوعية و المناصرة.
		4.3.3. تنظيم جولات مناصرة دولية واستقبال وفود تؤيد مساءلة إسرائيل أمام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.
		5.3.3. عقد اجتماعات للحوار السياسي لمناقشة القضايا المطروحة ضمن أعمال مؤتمر السلام والأمن للمرأة.

الملحق الثاني: المتابعة والتقييم

البرنامج الإداري

الإطار المنطقي للمتابعة والتقييم –البرنامج الإداري

التدخل المنطقي	المؤشرات	خط الأساس	الأداء المستهدف	مصدر المعلومات	أدوات جمع المعلومات	الجهة المسؤولة	تكرار الحصول على معلومات
توطيد عمل جمعية المرأة العاملة وزيادة فعاليتها الإدارية وكفاءتها.	-الكفاءة الاستراتيجية للجمعية. -مدى قدرة الجمعية على الاستجابة لتلبية الاحتياجات المستجدة والظروف الراهنة. - تداول الصلاحيات. -التوقيت المناسب لتحقيق النتائج.						
1. تطوير الكفاءة والفعالية على المستويين المالي والإداري.	-مدى قدرة السياسات المالية والأدلة اللوائح التنظيمية على تسهيل وضع اليات تهدف الى تطوير جودة الخدمات دون زيادة التكاليف. -مدى قدرة السياسات المالية والأدلة واللوائح التنظيمية على التحفيز للاستخدام الأمثل للموارد المالية.						
زيادة كفاءة قسم الموارد البشرية في المؤسسة ورفع مستوى فعاليته.	- المعدل العام للقدرة على الاحتفاظ بالموظفين. -نسبة رضى الموظفين. - قدرة الجمعية على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية.						
تعزيز هيكلية جمعية المرأة العاملة وديمومتها لمواصلة القيام بالأعمال المطلوبة.	-توفر الاثاث الكافي والمناسب من مكاتب وأجهزة حواسيب ونظام تكنولوجيا ومعلومات. -صيانة الأثاث وأجهزة الحواسيب وأنظمة المعلومات في الوقت المناسب.						
تناسب الإدارة المالية والسياسات والأدلة واللوائح مع عملية الميزنة المبنية على البرنامج.	- دراية الموظفين للإدارة المالية والسياسات والأدلة واللوائح والامتثال لها.						
القيام بالمهام المالية بالاعتماد على السياسات والإجراءات المنقحة.	- امتثال أداء مهمات الإدارة المالية مع السياسات والإجراءات المنقحة.						
إقرار الميزانيات المبنية على البرنامج.	-وضع الميزانيات السنوية وإقرارها افي الوقت المناسب.						
اصدار التقارير المالية في الوقت المناسب بشكل دوري.	-توليد التقارير المالية في الوقت المحدد.						
تحديث سجل الممتلكات سنويا.	-مدى الاتساق في تحديث سجل الممتلكات.						

-تحديث الشؤون الإدارية و ادلة الموارد البشرية.	- فهم الموظفين للعمل بالامتثال للشـــؤون الإدارية و أدلة الموارد البشرية.						
تحديد مهام الموظفين ومسؤولياتهم تحديدا واضحا.	- مدى فهم الموظفين للمهام المناطة اليهم فهما واضحا.						
-ملئ الشواغر.	- تحديد عدد الشواغر الوظيفية وأنواعها.						
تعزيز قدرات الموظفين وأعضـــاء مجلس الإدارة والمتطوعين.	- مدى توفر المعرفة الكافية والمهارات المطلوبة لدى الموظفين و أعضـــاء مجلس الإدارة و المتطوعين التي من شانها تمكينهم القيام بالمهام المناطة اليهم.						
تقييم أداء الموظفين سنويا.	- مدى الالتزام بالتناسق عند تقييم أداء الموظفين.						
تحديث سجلات الموظفين.	-درجة تحديث سجلات الموظفين.						
توفر العدد الكم الكافي من حواســيب و اثاث مكتبي لتلبية احتياجات العمل .	مدى كفاية الحواسيب و الأثاث المكتبي المتوفر في الجمعية.						
تعزيز ديمومة البنية التكنولوجية لجمعية المرأة العاملة.	- معدل توزيع عمل نظام تكنولوجيا المعلومات.						

برنامج العلاقات العامة والاعلام

الإطار المنطقي للمتابعة والتقييم-العلاقات العامة والاعلام

الوصف المنطقي	المؤشرات	خط الاساس	الأداء المستهدف	أدوات جمع المعلومات	مصدر المعلومات	الجهة المسؤولة	تكرار المعلومات
اتساع حضور جمعية المرأة العاملة محليا و إقليميا و دوليا.	-عضوية الجمعية في االتشبيكات و التحالفات المحلية والإقليمية والعالمية. -المشاركة في المبادرات المحلية والإقليمية والعالمية. -اعتبار وسائل إعلامية الجمعية كمصدر للمعلومات المتعلقة بالدفاع عن حقوق النساء الفلسطينيات والنهوض بها. -نسبة الوقت أو المكان والأهمية التي تعيرها وسائل الإعلام الرسمية -المكتوبة و/أو المنشورة على الإنترنت- لدورها في الدفاع عن حقوق المرأة التي تعزز المساواة من منظور النوع الاجتماعي.						
زيادة تنظيم الاليات الإعلامية والاتصـــالاتية و ز تعزيز فعاليتها.	-زيادة حجم التغطية الإعلامية لعمل الجمعية. -مدى ترشيد الاليات الاعلامية والاتصالاتية في عمل الجمعية.						
اكساب جمعية المرأة العاملة المزيد من الدعم والتقدير لدورها في الدفاع عن حقوق الفلسطينيات.	-عدد النساء اللواتي يطلبن الدعم من الجمعية. - عدد الدعوات التي تتلقاها الجمعية للمشـــاركة في المؤتمرات والاجتماعات والفعاليات التي تعقد بشـــان بحقوق النساء.						

تطوير إطار عمل استراتيجي لإرشاد التدخلات المتعلقة بالعلاقات العامة والاعلام.	-مدى كفاءة اطار العمل الاستراتيجي في ارشاد اتصالات الجمعية و فعالياتها الإعلامية والاتصالاتية وتذليل العقبات امامها.						
تطوير خطط تنفيذ واقعية بشان العلاقات العاملة و وسائل الاعلام سنويا.	-مدى إمكانية تطبيق خطط التنفيذ المتعلقة بالعلاقات العامة والاعلام.						
وضع إرشادات لتحضير المواد الإعلامية.	-مدى ملائمة الارشادات لتحضير المواد الإعلامية.						
تعزيز قدرات موظفي الجمعية وموظفي المؤسسات القاعدية والمؤسسات الشريكة في مجال الاتصالات.	-عدد موظفي الجمعية وموظفي المؤسسات القاعدية والمؤسسات الشريكة الذين شاركوا في التدريب في مجال الاتصالات. - نسبة موظفي الجمعية وموظفي المؤسسات القاعدية والشريكة الذين زادت معرفتهم /هن ومهاراتهم/هن في مجال الاتصالات.						
اكتساب موظفي الجمعية معرفة كافية حول المواد الإعلامية والموارد اللازمة لإنتاج مواد إعلامية ذا جودة.	-نسبة الموظفين/ات الذين زادت لديهم/هن المعرفة حول المواد والموارد اللازمة لإنتاج مواد تعليمية ذا جودة.						
انتاج مواد إعلامية واتصالاتية ذا جودة والعمل على توزيعها توزيعها .	-عدد المواد الإعلامية والاتصالاتية بأنواعها التي انتجتها الجمعية ووزعتها. - مدى جودة المواد الإعلامية والاتصالاتية التي انتجت .						
انتاج المواد الترويجية المسجلة خصيصا باسم الجمعية.	-عدد المواد الترويجية التي تم انتاجها و أنواعها.						
تغطية قسم العلاقات العامة و وسائل الاعلام لفعاليات الجمعية وأنشطتها وحملاتها.	- مدى تغطية وحدة العلاقات العامة و وسائل الإعلام لفعاليات الجمعية وأنشطتها وحملاتها.						
تطوير منابر تهدف الى زيادة الوعي وتبادل المعلومات والآراء بين المشاركين.	- عدد الجلسات العامة وجلسات النقاش التي تنظمها الجمعية بمضامينها.						
مواجهة حملات التشهير التي يشنها الاحتلال بحق الجمعية.	- عدد الفعاليات التي تنفذها الجمعية بهدف مواجهة حملات الاحتلال للتشهير بها.						
تحديث الموقع الالكتروني التابع للجمعية بالإضافة الى صفحتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي باستمرار.	-مدى تحديث الموقع الالكتروني للجمعية وموقعها على منصات التواصل الاجتماعي.						
زيادة معرفة الصحفيين وممثلي الوكالات الإعلامية حول قضايا النساء والنوع الاجتماعي.	-عدد الصحفيين وممثلي الوكالات الإعلامية الذين تم استهدافهم. - نسبة زيادة معرفة الصحفيين وممثلي الوكالات الإعلامية حول قضايا النساء والنوع الاجتماعي.						
تجهيز التقارير والدراسات التي أعدتها الجمعية ليتم طباعتها ونشرها.	- جهوزية التقارير والدراسات المحررة للطباعة والنشر.						
تعرف المؤسسات الدولية والوكالات المانحة على جمعية المرأة العالمة وبرامجها واولوياتها.	- عدد المؤسسات الدولية الجديدة التي عقدت اجتماعا مع الجمعية والعمل على ادراجها جميعا ضمن قائمة. - عدد الاجتماعات التي جرت على طاولة مائدة مستديرة مع ممثلي مؤسسات دولية ذات العلاقة وفعاليات استقبالهم.						

برنامج التخطيط والتنمية

التدخل المنطقي	المؤشرات	خط الأساس	الأداء المستهدف	مصدر المعلومات	أدوات جمع المعلومات	الجهة المسؤولة	تكرار الحصول على معلومات
ضمان النمو المطرد والمستدام وتحسين جودة الخدمات من اجل تحقيق الرؤية العامة للجمعية.	-مدى قدرة الجمعية على تحقيق الهدف التي وجدت من اجله والحفاظ عليه. -مدى توفر قاعدة الموارد من شانها ضمان القدرة المالية للجمعية على مواصلة اعمالها والتكيف مع التحديات التي تواجهها، فضلا عن قدرتها على اتاحة خدمات ذا جودة للمجتمع عامة وللنساء خاصة						
مأسسة الادارة المبنية على النتائج في عمل الجمعية.	-مدى ترشيد الإدارة من اجل النتائج في عمل الجمعية مع إبقاء اثار التخطيط المؤسساتي ذا النطاق الواسع وجمع التبرعات و الميزنة والتنسيق والتعاون. - درجة تطور فعالية الإدارة وكفاءتها ومتابعتها في تحقيق النتائج. -مدى تركيز المشاريع على تحقيق النتائج لا على الأنشطة. - مستوى رقابة الموظفين على تنفيذ الأنشطة و النتائج المناطة اليهم بتحقيقها.						
اتاحة الموارد المحلية والدولية الكافية لضمان استمرار الجمعية على القيام بعملها.	- مدى كفاية الموارد المحلية والدولية المتاحة لتغطية التكاليف التشغيلية والتكاليف المترتبة على التدخلات والأنشطة.						
تطوير الإدارة الحالية والمستقبلية للمخرجات والنتائج و التأثير الناتج عنها.	-مدى مصداقية المعلومات وموثوقيتها بناء على نظام المتابعة والتقييم. -موائمة نظام المتابعة والتقييم لتحديد درجة تحقيق النتائج وتوثيقها. - مدى الاستفادة من المعلومات المترتبة على نظام المتابعة والتقييم في اتخاذ قرارات مستنيرة.						
زيادة معرفة موظفو جمعية المرأة العاملة بمفاهيم الإدارة المبنية على النتائج وادواتها.	- قدرة الموظفين على تحديد بيانات نتائج أفضل ومؤشرات.						
زيادة معرفة جمعية المرأة العاملة بمفاهيم دورات إدارة المشاريع وادواتها.	-زيادة معارف ومهارات الموظفين المتصلة بمبادئ ونهج وأدوات إدارة دورة المشاريع.						
اعداد دليل العمليات التشغيلية المبنى على النتائج .	-تطوير دليل العمليات التشغيلية المبنى على النتائج.						

إقرار مدونة اخلاقيات لعمل الجمعية.	-وضع مدونة اخلاقيات لعمل الجمعية وإقرارها عليها على النحو المناسب.						
وضع خطط تنفيذ سنويا لجمعية المرأة العاملة تحتوي على النتائج المستهدفة.	- توقيت وضع الخطط التشغيلية السنوية وإقرارها.						
تحديث خطط تنفيذ البرامج كل ثلاثة أشهر استنادا إلى النتائج المحققة.	-الفترة الزمنية لتحديث خطط تنفيذ البرامج. -مدى دمج النتائج المحققة في الخطط التشغيلية للبرامج التي جرى تحديثها.						
استناد الخطط الاستراتيجية التي جرى تعديلها او تحديثها على نتائج وفوائد التي اكتسبت سابقا.	-درجة دمج نتائج التقييم والدروس المستفادة في دورة التخطيط الاستراتيجي في المراحل اللاحقة.						
إعداد وثيقة سياساتية خاصة بتعبئة الموارد و جمع الأموال و إقرارها.	- مدى ملاءمة وثيقة السياسة العامة المستحدثة لتعبئة الموارد وجمع التبرعات لإرشاد عملية تعبئة الموارد و تنظيمها.						
تنظيم أدوار الموظفين ومسؤولياتهم المتعلقة بعمليات تعبئة الموارد و تحديدها.	- درجة وضوح أدوار الموظفين ومسؤولياتهم فيما يتعلق بعمليات تعبئة الموارد.						
زيادة معرفة موظفي البرنامج و مهارتهم في عمليات تعبئة الموارد.	-مستوى المعارف والمهارات التي اكتسبها الموظفون فيما يتعلق بعمليات تعبئة الموارد و ادواتها.						
تحديث قاعدة بيانات/بيانات مصادر التمويل المحتملة/الجهات المانحة.	-مدى تحديث قاعدة بيانات المانحين بانتظام.						
حفظ المواد اللازمة لكتابة مقترحات جلب الأموال للمشاريع في ملف خاص في الخادم، بحيث يسهل على المعنيين الوصول إليه.	-مدى كفاية المواد اللازمة لإعداد مقترحات جمع تبرعات للمشاريع.						
تقدير الاحتياجات المالية الإرشادية لكل عام في الأجل المتوسط للفترة 2022-2024.	- مدى توافر تطوير مالي إرشادي متداول مدته ثلاث سنوات.						
تقديم مقترحات مشاريع الى مانحين محتملين لتغطية احتياجات المالية للجمعية.	- عدد ومضمون وقيمة مقترحات المشاريع المقدمة إلى الجهات المانحة للتمويل.						
اعداد سجل مشاريع.	-قدرة سجل المشاريع على تتبع المشاريع في جميع مراحلها.						
زيادة نسبة التمويل المحلي لميزانية الجمعية.	- نسبة التمويل المحلي السنوي لميزانية الجمعية.						
خفض تكلفة تنفيذ الأنشطة والفعاليات من خلال المساهمة العينية للمتطوعين.	-عدد المتطوعين والمتطوعات الذين تم الاستفادة منهم. - عدد المهمات التي اداها المتطوعون.						
زيادة حصة الدخل الذي تجنيه الجمعية من نشاطاتها في ميزانيتها العامة.	-نسبة الدخل الذي تحققه الجمعية ذاتيا في ميزانيتها العامة.						
اجراء دراسة أولية بناء/شراء مقر للجمعية.	-وضع إمكانيات بناء/ شراء مقر للجمعية.						

اعداد نظام متابعة وتقييم مبني على النتائج.	-سهولة استخدام النظام في تقديم المعلومات حول استخدام الموارد والأنشطة التي تم تنفيذها والنواتج المحققة والنتائج المحققة.						
اعداد نظام تقييم أداء الموظفين المبني على الإنجاز.	-موضـــوعية النظام المتطور في تقييم الأداء الســـنوي للموظفين.						
وضع نظام اعداد تقارير مبنى على النتائج .	- مدى اعداد الجمعية تقارير مبنية على النتائج لا على الأنشطة.						
تعزيز قـدرات الموظفين في كتـابـة التقـارير الفنيـة المبنيـة على النتائج.	- قـدرة الموظفين على كتـابـة تقـارير فنيـة مبنيـة على النتائج.						

برنامج مكافحة العنف المبنى على النوع الاجتماعى

التدخل المنطقي	المؤشرات	خط الأساس	الأداء المستهدف	مصدر المعلومات	أدوات جمع المعلومات	الجهة المسؤولة	تكرار الحصول على معلومات
تـعـزيـز تـمـكـيـن الـنســـاء الفلسطينيات و توفير لهن بيئة امنة من شـــانها حمايتهن من العنف المبنى على النوع الاجتماعي.	- عدد القوانين والتشـــريعات التي اعتمدتها الحكومة الفلســـطينيـة لتعزيز المســـاواة المبنيـة على النوع الاجتماعي استنادا للاتفاقيات الدولية. -عدد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفلســـطينية لحظر العنف المبنى على النوع الاجتماعي. -مؤشـــر ضـــحايا العنف المبنى على النوع الاجتماعي: عدد النســاء والفتيات المعنفات واللواتي تقدمن بشكاوى بشكل سنوي.						
زيادة الإجراءات الاســـتباقية الرامية لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي.	- عدد الحملات الرامية الى مناهضة العنف المبني على النوع لاجتماعي التي تقودها المؤســـســـات والتحالفات النسوية.						
تلقي الفلسطينيات المعنفات خدمات اجتماعية ونفسية وقانونية ذات جودة عالية.	- عدد النساء اللواتي تلقين خدمات اجتماعية ونفسية وقانونية. - نسبة النساء والفتيات الناجيات من العنف اللواتي استطعن الوصول الامن الى الملاجئ الكافية والملائمة.						
زيادة فعالية النساء في التأثير في صياغة القوانين والسياسات والإجراءات لمناهضة التمييز ضد الفلسطينيات.	- عدد القوانين والسـياسـات والإجراءات التي نوقشـت لحماية حقوق النساء والفتيات.						
زيـادة وعي المجتمع بحقوق النساء ومناهضته لكافة اشكال العنف.	-عدد الرجـال والنســـاء المشـــاركين في المبـادرات المجتمعية للنهوض بحقوق النساء. -عدد افراد المجتمع المحلي المشـــاركين بفعـاليـة في المبادرات التوعوية بشأن العنف ضد المرأة.						

زيادة وعي النساء الفلسطينيات ومعرفتهن بحقوق المرأة و العنف المبني على النوع الاجتماعي.	- نسبة النساء اللواتي زادت معرفتهم ووعيهن بحقوق النساء والعنف المبني على النوع الاجتماعي.						
تأسيس منتديات لمناصري حقوق النساء والناجيات من العنف.	- عدد المنتديات التي تم تأسيسها لمناصري حقوق النساء وعضوياتها -عدد المنتديات التي تم تأسيسها للناجيات من العنف وعضوياتها.						
زيادة معرفة النساء بتوفر الخدمات ذات الاستجابة لمنظور النوع الاجتماعي.	- عدد النساء اللواتي يلجان الى جمعية المرأة العاملة للاستفادة من خدماتها سنويا.						
تلقي النساء والفتيات المستفيدات مساعدة نفسية و قانونية.	- عدد النساء والفتيات اللواتي تلقين مساعدة نفسية وقانونية سنويا.						
قدرة المؤسسة القاعدية على تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية والقانونية للنساء المعنفات.	- عدد النساء المعنفات اللواتي تلقين خدمات اجتماعية و نفسية و قانونية سنويا من المؤسسات القاعدية التي تلقى عاملوها دورات تدريبية نفذتها جمعية المرأة العاملة.						
التشبيك بين المؤسسات القاعدية التي تقدم الخدمات.	عدد المؤسسات القاعدية المنضمة للشبكة التي تقوم بتقديم خدمات.						
اكتشاف حالات النساء والفتيات المعنفات وإحالتها إلى الجهات المختصة استنادا إلى نظام النقل التحويل الوطني .	- عدد النساء والفتيات المعنفات التي اكتشفتها جمعية المرأة العاملة واحالتها الى الجهات المختصة.						
اصدار تقارير دورية حول حالات النساء والفتيات المعنفات.	-عدد التقارير التي أصدرت حول النساء والفتيات المعنفات سنويا.						
تقديم مقترحات وإصدار اوراق موقف بشأن تعديل القوانين والسياسات والإجراءات ذات الأولوية المتعلقة بمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.	عدد المقترحات واوراق الموقف الصادرة بشأن تعديل القوانين والسياسات والإجراءات ذات الأولوية المتعلقة بمكافحة العنف المبني على نوع الاجتماعي وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.						
رفع مستوى الوعي لدى المسؤولين وأعضاء المجلس التشريعي ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان وزيادة استعدادهم لدعم مطالب النساء المتمثلة بالمساواة والعدالة الاجتماعية والأمن والحماية.	عدد المسؤولين وأعضاء المجلس التشريعي ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان الذين يدعمون مطالب المرأة بالمساواة والعدالة الاجتماعية والأمن والحماية.						
تعزيز قدرة العاملون في المنظمات القاعدية الشريكة في المشاركة في الدورات	- عدد العاملين في المنظمات القاعدية الشريكة الذين زادت لديهم المعرفة والقدرات في الأنشطة التدريبية.						

التدريبية حول التوعية المجتمعية وحملات الضغط والمناصرة.								
ابراز دور جمعية المرأة العاملة في التحالفات و التشبيكات الرامية الى النهوض بحقوق النساء و مكافحة العنف المبنى على النوع الاجتماعي محليا وإقليميا و دوليا.	-عدد التحالفات والاجتماعات والمؤتمرات التي عقدت بمشـــاركة جمعية المرأة العاملة وأفكارها الرئيســـية الرامية الى مناصـــرة حقوق النســـاء ومكافحة العنف المبنى على النوع الاجتماعي محلي وإقليميا ودوليا. -عدد المقترحات ومحتوياتها التي قدمت بشـــأن حقوق النساء ومكافحة العنف المبنى على النوع الاجتماعي في التحالفات والاجتماعات والمؤتمرات المتعددة. -عدد النشاطات التي نظمتها التحالفات بمشاركة جمعية المرأة العاملة حول مناصـــرة حقوق النســـاء ومكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي.							
عقد أنشطة توعوية مجتمعية تهدف الى تعزيز مكافحة العنف ضد النساء.	- عدد الأنشـــطة التوعوية المجتمعية ومواقع تنفيذها ومحتوياتها التي نفذتها جمعية المرأة العاملة. -عدد الرجال والنساء والشباب والشابات والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصـــة الذين شـــاركوا في الانشـــطة التوعوية المجتمعية.							
مشاركة المؤسسات القاعدية ومؤسسات المجتمع المدني في الحملات الرامية الى نشر الوعي حول حقوق النساء.	- عدد الحملات التوعوية ومحتوياتها التي تم نفيذها حول حقوق النساء. - عدد المؤسسات القاعدية ومؤسسات المجتمع المدني المشـــاركة في الحملات الرامية الى نشـــر الوعي حول حقوق النساء.							
رفع معرفة الشباب والشابات وفهمهم لقضايا المرأة و حقوق الانسان و القضايا القانونية وقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.	- عدد الطلاب والطالبات الذين أفادوا بزيادة معرفتهم وفهمهم لقضـــايا المرأة و حقوق الانســـان والقضـــايا القانونية والعنف المبني على النوع الاجتماعي في نهاية الدورة التدريبية.							

برنامج التمكين الاقتصادي للنساء

التدخل المنطقي	المؤشرات	خط الأساس	الأداء المستهدف	مصدر المعلومات	أدوات جمع المعلومات	الجهة المسؤولة	تكرار الحصول على معلومات
زيادة دخول النساء الفلسطينيات و مشاركتهن في سوق العمل و مصادر الدخل ضمن اطار المساواة والعدالة المبنية على النوع الاجتماعي في مجال الحقوق الاقتصادية.	- نسبة النساء والرجال المنخرطين في وظائف مدفوعة الاجر. - مستويات البطالة في صفوف الذكور والاناث. - مستوى الدخل للرجال والنساء.						
زيادة وعي المجتمع الفلسطيني وخصوص نسائه لحقوق النساء الاقتصادية ودخولهن	- مستوى الدعم الملحوظ لحقوق النساء الاقتصادية وحقوقهن في الدخول الى سوق العمل.						

الى سوق العمل ورفع مستوى دعمه لهن في هذا المجال.							
زيادة انخراط الشباب الشابات في سوق العمل و مختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى.	- معدل مشاركة الرجال والنساء الفلسطينيات في سوق العمل. -معدل مشاركة الشباب والشابات في سوق العمل.						
زيادة فعالية الفلسطينيات في التأثير على صياغة القوانين والسياسات والإجراءات التي تضمن مشاركة متساوية للنساء في المجال الاقتصادي لا سيما الدخول الى سوق العمل.	- عدد القوانين والسياسات والإجراءات التي تم إعادة النظر فيها لضمان مشاركة متساوية للنساء في الحياة الاقتصادية وفي سوق العمل. -عدد الإجراءات التي تبنتها الحكومة بهدف ضمان مشاركة متساوية للنساء في الحياة الاقتصادية لا سميا الدخول الى سوق العمل. - عدد الحملات المناصرة التي تم اطلاقها بهدف الدعوة الى مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية بالتساوي وخصوصا الدخول الى سوق العمل.						
زيادة معرفة ممثلي مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات التعاونية ووعيهم حول حقوق النساء ومشاركتهن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.	- عدد أعضاء مؤسسات المجتمع المدني المشاركين في الأنشطة التوعوية حول حقوق النساء الاجتماعية والاقتصادية المساواة من منظور النوع الاجتماعي. -نسبة أعضاء مؤسسات المجمع المدني المشاركين في الأنشطة التوعوية حول حقوق النساء الاجتماعية والاقتصادية والمساواة من منظور النوع الاجتماعي. - عدد ممثلي مؤسسات المجتمع المدني المشاركين في الحلقات الدراسية المواضيعية بشأن الهدفين 5 و 8 من اهداف التنمية المستدامة، و سياسات لتوظيف، والاستراتيجيات و الأليات الوطنية. - نسبة ممثلي مؤسسات المجتمع المدني المشاركين الذين الحلقات الدراسية والمواضيعية والذين زادت لديهم المعرفة حل اهداف 5 و8 من اهداف التنمية المستدامة, و سياسات التوظيف, و الاستراتيجيات و الاليات القومية.						
زيادة معرفة النساء المستهدفات حول حقوقهن الاقتصادية وحقوهم في العمل.	-عدد النساء اللواتي شاركن في ورش عمل ومجموعات بؤرية حول الحقوق النساء الاقتصادية. - نسبة النساء المشاركات في ورش العمل والمجموعات البؤرية التي زادت معرفتهم في قضايا حقوق النساء في الحياة الاقتصادية.						
زيادة معرفة الهيئات المحلية الممارسات الفضلى لتقديم عمل لتمكين النساء بما فيها العاملات في مجال حقوق الانسان.	-عدد ممثلي الهيئات المحلية المشاركين في الفعاليات التي تنظمها جمعية المرأة العاملة و على معرفة بالممارسات الفضلى لتقديم بيئة عمل تمكن النساء. - نسبة المشاركين من ممثلي الهيئات المحلية في الأنشطة التي نظمتها جمعية المارة العاملة و زادت معرفتهم بالممارسات الفضلى لتقديم بيئة عمل لتمكين النساء.						

زيادة وعي الأعضاء والعضوات المجتمعيين حول مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية.	- تغير في نظرات أعضاء المجتمع وعضواته المحليين مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية.							
اكتسب المشاركين في الدورات التدريبية التوعوية المعرفة والمهرات الكافية التي من شانها ان تمكنهم من المشاركة في سوق العمل .	-عدد الشباب والشابات المشاركين في الدورات العملية والمهنية. -مستوى المعرفة والمهرات العملية التي اكتسبها الشباب والشابات.							
رفع قدرات المستفيدات في تنفيذ مشاريعهن الاقتصادية.	- عدد النساء المشاركات في أنشطة بناء القدرات. - نسبة النساء اللواتي زادت اكتسبن المعرفة والمهارات الكافية لتنفيذ مشاريعهن الاقتصادية.							
قدرة النساء المنخرطات في المؤسسات والجمعيات على إدارة مبادراتهن ومشاريعهن الاقتصادية الخاصة.	- عدد الجمعيات التعاونية النسائية التي أنشئت وعضويتها. - نسبة عضوات التعاونيات والجمعيات التي تم تأسيسها اللواتي اكتسبن معرفة ومهارات تمكنهم من إدارة مبادراتهن ومشاريعه الاقتصادية الخاصة.							
إقامة شبكات وطنية وإقليمية للتعاونيات و المؤسسات التي تعنى بالتمكين الاقتصادي للنساء.	- عدد الشبكات الوطنية والإقليمية التي تم تأسيسيها. - عدد أعضاء الجمعيات التعاونية والمنظمات في كل شبكة.							
قدرة النساء على التخطيط للمبادرات المجتمعية الخاصة بهن	- عدد المبادرات المجتمعية النسوية التي تلقت دعم من جمعي المرأة العاملة. - نوع الدعم الذي قدمته جمعية المرأة العاملة للمبادرات المجتمعية النسوية.							
تقبل المجتمع لفكرة بدء النساء بالانخراط في المهن غير التقليدية.	- مستوى تقبل المجتمع لدخول النساء للمهن غير التقليدية.							
الدراسات والمقترحات وورقات المواقف الصادرة بشأن تعديل القوانين والسياسات والإجراءات ذات الأولوية المتصلة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة، والوصول المتكافئ إلى سوق العمل، وقيمة عمل المرأة بدون أجر، والمشاركة المتساوية والجماعية في العمل المنزلي بدون أجر والرعاية الأسرية.	- عدد التعيينات والمقترحات و أوراق الموقف والتقارير و محتوياتها الصادرة بشان مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية والدخول الى سوق العمل بشكل متساوي و قيمة عمل النساء غير الماجور.							
زيادة قدرة المشاركين في الورشات على جمع البيانات و تحليلها، وكتابة أوراق حقائق و موجزات و أوراق موقف.	- عدد المشاركين في الورش التدريبية في مجال جمع البيانات وتحليلها وكتابة أوراق حقائق وموجزات وأوراق موقف. - نسبة المشاركين والمشاركات في الورش التدريبية والذين اكتسبوا المعرفة والمهرات الكافية في جمع							

	البيانات و تحليلها و كتابة أوراق حقائق و موجزات و أوراق موقف.						
إن الجهات المسؤولة ، وأعضاء المجلس التشريعي ، ومنظمات المجتمع المدني ، والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان ، أكثر وعيا واستعدادا لدعم تعديل القوانين المتعلقة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة ، والوصول إلى سوق العمل ، والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر.	- مستوى واجبات الدعم ، وأعضاء المجلس التشريعي ، ومنظمات المجتمع المدني ، والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان يقدمون الدعم لتعديل القوانين المتعلقة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة ، والوصول إلى سوق العمل ، والعمل المنزلي غير مدفوع الاجر.						

برنامج المشاركة السياسية للنساء اجندة مؤتمر المرأة والسلام والامن

التدخل المنطقي	المؤشرات	خط الأساس	الأداء المستهدف	مصدر المعلومات	أدوات جمع المعلومات	الجهة المسؤولة	تكرار الحصول على معلومات
تعزيز تمكين الفلسطينيات في الأراضي المحتلة وزيادة مشاركتهن في عملية صنع القرار في الفضائيين العام والخاص بالإضافة الى المساهمة في تنفيذ اجندة مؤتمر المرأة والسلام والامن.	- نسبة النساء المنخرطات في الوظائف الاحترافية والفنية والتنظيمية والإدارية. - نسبة النساء اللواتي يتبوأن مناصب رئيسية في صنع القرار العالم في القطاع العام. - نسبة النساء اللواتي يتبوأن ن=مناصب رئيسية في صنع القرار في مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية ز النقابات والجمعيات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني.						
زيادة تقبل المجتمع الفلسطيني لفكرة مشاركة النساء في الحياة السياسية.	-مستوى الدعم الذي تقدمه مختلف قطاعات المجتمع لمشاركة الناس في الحياة الاقتصادية.						
زيادة فعالية الفلسطينيات في التأثير على صياغة القوانين والسياسات والإجراءات المتعلقة في مجال مشاركة النساء في الحياة السياسية.	عدد القوانين والسياسات والإجراءات التي تمت إعادة النظر فيها لتشجيع مشاركة النساء في الحياة السياسية. - عدد حملات المناصرة التي أطلقت بهدف مناصرة حقوق النساء في المشاركة في الحياة السياسية.						
- دفع جمعية المراة العالمة لتعزيز الجهود الرامية الى تنفيذ اجندة مؤتمر المراة ةالسلام والامن بفعالية.	- مدى قدرة الجمعية على تعبئة النساء والمؤسسات النسوية لتعزيز تنفيذ اجندة مؤتمر المرأة والسلام والامن.						
رفع وعي الفئات التي تستهدفها الورش التدريبية التوعوية و معرفتها بحقوق المرأة المدنية و القانونية ة السياسية و الاجتماعية.	عدد المشاركين في حلقات العمل للتوعية المجتمعية (الذكور والإناث) مصنفة حسب المجموعات، مثل مجموعات الشباب ، وأعضاء المنظمات الشعبية ومجالس الظل ، وممثلي المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان ، وأعضاء الأحزاب السياسية ،						

	والأكـاديميين ، وقيـادات المرأة والمجتمع المحلي ، وأعضاء التعاونيات الاقتصادية ونقابات العمالية. - نسبة المشاركين في ورش العمل التوعوية المجتمعية الذين زادت معرفتهم حول حقوق النســـاء المدنية و القانونية والسياسية و الاجتماعية.						
زيادة معرفة المتدربات والشابات ومهارتهن القيادية في مجال مشاركة النساء في الحياة السياسية.	عدد النساء والشابات المتدربات في مجال مشاركة النساء في الحياة السياسية. -نسبة النساء والشابات المتدربات التي زادت معرفتهن في مجال مشاركة النساء في الحياة السياسية. -عدد النســاء والشــابات اللواتي شــاركن في دورات تدريبية في مجال القيادة ومهارات التنظيم المجتمعي. - وأبلغت نسـبة النسـاء والشـباب المدربين عن زيادة المهارات القيادية ومهارات التنظيم المجتمعي.						
ويتم تنظيم النساء المستهدفات في هياكل (النقابات واللجان العمالية ، والمنظمات النسائية الشعبية ، ومجالس الظل ، ومنتديات المرأة والشباب ، وما إلى ذلك).	- عدد الهياكل المشكلة وعضويتها.						
تشجيع المزيد من النساء على المشاركة في مستويات متعددة في صنع القرار.	- النسـبة المئوية للنسـاء المسـتهدفات يعبرن عن نيتهن في المشاركة في مستويات صنع القرار.						
ويطلع المسؤولون (الأعضاء التشريعيون والسياسيون وممثلو المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية) على مطالب وحقوق المرأة في المشاركة السياسية.	- ومضـــمون الدراســـات والتقارير وورقات المواقف المتصلة بالمشاركة السياسية للمرأة المنشور. -ومضـــمون التعديلات القانونية المقترحة المقدمة إلى السلطات المختصة. - عدد الاجتماعات التي عقدت مع الممثلين وصـــانعي القرار لاطلاعهم على مطالب المرأة. - يشـــارك عدد من الممثلين وصـــانعي القرار في الأنشطة التي تنفذها جمعية المرأة العاملة.						
ابراز دور جمعية المرأة العاملة في التحالفات والشبكات في مجال مشاركة النساء في الحياة السياسية محليا و إقليميا و دوليا .	-عدد التحالفات واللقاءات والمؤتمرات التي شـــاركت فيها جمعية المرأة العاملة محليا وإقليميا و دوليا و مواضـــيعها في مجال مشـــاركة المرأة في الحياة السياسية. -عدد المقترحات ومحتوياتها التي تكم تقديمها في كافة اجتماعات التحالفات والمؤتمرات في مجال حقوق النساء السياسية والمدنية. - عدد الأنشطة او محتوياتها الرامية الى تعزيز حقوق النساء السياسية والمدنية التي تنفذها التحالفات والتي شاركت فيه جمعية المرأة العاملة.						

المستهدفات أكثر معرفة بتوثيق الانتهاكات وبأدوات وآليات الدعوة الدولية.	-عدد النساء المدربات على توثيق الانتهاكات استنادا إلى العهود الدولية ونظام حقوق الإنسان. -بلغت نسبة النساء المدربات عن زيادة المعارف والمهارات في توثيق الانتهاكات استنادا إلى العهود الدولية ونظام حقوق الإنسان. - عدد النساء اللائي يتلقين التدريب في آلية الدعوة الدولية. - أبلغت نسبة النساء المدربات عن معرفة بآلية الدعوة الدولية.						
وتسهم الحملات وأنشطة التضامن في تعزيز تنفيذ برنامج المرأة للسلام والأمن.	- عدد ومضمون الدراسات والتقارير وورقات المواقف المتعلقة بجدول أعمال أمن المرأة والسلام الصادرة. -عدد وموضوع حملات الضغط والدعوة المتصلة بجدول أعمال المرأة للسلام والأمن المنظم. -عدد ونوع النشاطات التضامنية التي نظمتها جمعية المرأة العاملة أو شاركت فيها والمتعلقة بالانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال. - عدد ونوع الأنشطة التي نظمتها جمعية المرأة العاملة شاركت فيها والمتعلقة بتعزيز السلم الأهلي وإنهاء الانقسام السياسي.						
المساهمة في محاسبة الاحتلال على جرائمه بحق النساء والفتيات الفلسطينيات.	-عدد الدراسات القائمة على الأدلة، والتقارير، والبحوث، وأوراق المواقف والمعلومات التي توثق الآثار الجنسانية للمهن التي تم نشرها ونشرها. -عدد جولات المناصرة التي تم إجراؤها للتأثير على المسؤولين الدوليين لمحاسبة إسرائيل أمام اللوائح الصحية الدولية والقانون الدولي الإنساني. - عدد التحالفات والشراكات الدولية التي تكافح الاحتلال وتعزز مساءلته، والتي تشارك فيها جمعية المرأة العاملة الفلسطينية في مجال المياه والعافية. -عدد ومحتوى الاجتماعات الدولية والإقليمية التي شاركت فيهاPWWSD ، مثل: لجنة وضع المرأة أو مجلس حقوق الإنسان. - عدد اللقاءات مع وفود التضامن الزائرة.						